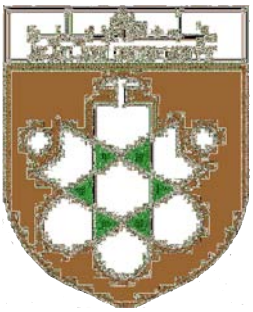

بسم الله الرحمن الرحيم

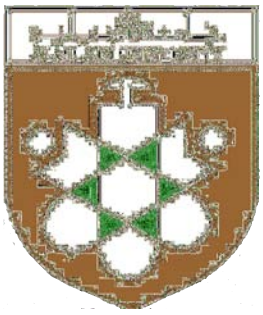

جامعة النيلين

كلية الدراسات العليا

قسم اللغة العربية

الفكر النحوي لدى الفرّاء

(دراسة وصفية تحليلية)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب:

محمد عبد الله سليمان

إشراف الدكتورة:

ازدهار عبد الرحمن السيد

1438هـ - 2017م

الآية

[إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ]

صدق الله العظيم

سورة: يوسف الآية (2)

إهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة)

إلى رياحين حياتي (إخوتي)

الباحث

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من أسهم معي بالمساعدة والرأي والتوجيه لإخراج هذه الرسالة وأخص بالذكر أستاذتي الدكتورة ازدهار عبد الرحمن التي كان لها الفضل بعد الله تعالى في إخراج هذا الجهد العلمي بما قدمته من النصح والإرشاد وما أولتني إياه من سعة صدر وكرم في كل لقاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى إدارة قسم اللغة العربية بجامعة النيلين وعلى رأسهم الدكتورة سلوى عثمان والدكتورة مها محمد عبده.

وختاماً أذكر بالفضل والاحترام تلك الرعاية العلمية والتوجيهات الطيبة التي حظيت بها من أستاذي الدكتور/ زكي عثمان عبد المطلب وسأظل أذكر له كريم رعايته وعظيم فضله بعد فضل الله سبحانه.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل،،،

الباحث.

المستخلص

تناولت هذه الدراسة أحد علماء النحو القدامى وهو أبو زكريا الفرّاء ووقفت على أبرز آرائه النحوية، والخلاف الذي دار بين المحدثين في تحديد مذهبه النحوي وأدت طبيعة البحث أن يكون على ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة، فالفصل الأول نتدحث فيه عن عصر الفرّاء وحياته، والفصل الثاني: يتحدث عن التعريف بأصول النحو وموقف الفرّاء منها، ثم لخصت الخاتمة أهم النتائج والتوصيات ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ أحمد مكي الأنصاري هو أول من صرح بأن الفرّاء هو مؤسس المذهب البغدادي، وأيضاً من النتالئج التي توصل إليها تأثر الفرّاء تأثراً مباشراً بالبيئة الفكرية والسياسية في العصر العباسي، فقد كان يتفلسف في مصنفاته، ويجنح في آرائه إلى جانب الفكر والمنطق.

وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات والملاحظات وتحليلها.

ABSTRCT

This study exam and note as of doled whose name is Abu Zachariah ALffarra and is on the most grammatical ideas and the difference between modernist in the selected gilt grammar. Search have resulted in three chapters. Proceeded by introduction followed by closure. either provided the study. And its significance the reason for choosing a topic and it slim its objectives and approach of the study and previous studies. sources and references and structure research .

Chapter talk about era ALffarra and his life. the funs topic addressed his translation and the art of tracking him since brithe and even and political condones and their contribution to developing grammar through his mine.

Either the second section talks about scientific activity and aging and his disciples we which reached us and that didn't arrive from some sources and collection references you were taking about. Chapter2 talks about the definition of assets and their (ALffarra) position. The first section includes the definition of assets as about scientific in the second section we talk about listening and measurement and thin (Alffarra) position the third topic which is about engaging with the case and unanimously expressed the view in each .

The third chapter talks about Alffarra and gilded grammar approach came the first discourse grammar school, and the second section on a factors and explanation to support by Alffarra School selected topic and gilded grammar. Then summarized the conclusion most returns are due and recommendations.

One of the most important findings of the study shows that Alffarra one not this has proved koffa school track and explore for grammatical ideas.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
إهداء	ب
شكر وتقدير	ج
المستخلص	د
ABSTRACT	هـ
فهرس الموضوعات	و
المقدمة	1
الفصل الأول: التعريق بالفرّاء	
المبحث الأول: حياته وعصره	7
مولده ووفاته	11
أخباره	13
عصره	17
المبحث الثاني: نشاطه العلمي	23
شيوخه	23
تلاميذه	23
أهم مؤلفاته	24
الفصل الثاني: أصول النحو عند العلماء وموقف الفرّاء منها	
تمهيد: التعريف بأصول النحو عند العلماء	31
المبحث الأول: السماع والقياس	33
أولاً: السماع	33
موقف الفرّاء من السماع	37
ثانياً: القياس	39

القياس بين البصرة والكوفة	41
موقف الفرّاء من القياس	48
المبحث الثاني: استصحاب الحال والإجماع	50
أولاً: استصحاب الحال	50
موقف الفرّاء من استصحاب الحال	51
ثانياً: الإجماع	53
موقف الفرّاء من الإجماع	55
الفصل الثالث: منهج الفرّاء ومذهبه النحوي	
المبحث الأول: مدرسة الفرّاء النحوية	59
أولاً: تعريف المدرسة	59
المدرسة البصرية	61
خصائص المدرسة البصرية	63
المدرسة الكوفية	64
الخصائص العامة للمنهج الكوفي	67
المدرسة البغدادية	69
ثانياً: آراء المحدثين في مدرسة الفرّاء	72
المبحث الثاني: العوامل والتعليلات	86
أولاً: العوامل	86
نظرة الفرّاء للعامل	91
ثانياً: التعليلات	92
التعليل عند الفرّاء	96
الخاتمة- النتائج- التوصيات	102-101
المصادر والمراجع	112-103
فهرس الآيات القرآنية	113
فهرس الأبيات الشعرية	114

المقدمة:

المقدمة:

الحمدلله الذي شرَّف العربية فاختارها لغة لكتاب الكريم، والصّلاة والسلام على النبي العربي وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد: فإن النَّحو علمٌ عظيم سخَّره الله تعالى للعربية وجعله وسيلة للحفاظ عليها، إذ إنه علم القواعد التي نقيس ونقوِّم بها صحّة كلامنا، حيث انعدمت السليقة اللغويَّة العربية أو كادت وعليه كان اختياري للنحو مجالاً للدراسة.

وقد اتخذ البحث منحىً جديداً حيث تناول واحداً من أبرز علماء النَّحو في زمانه، وهو أبو زكريا الفرّاء صاحب كتاب (معاني القرآن) فكان البحث بعنوان (الفكر النَّحوي في مذهب الفرَّاء) ليكون معرضاً للخلاف الذي شاع في العصر الحديث حول مذهب الفرّاء والمدرسة التي ينتمي إليها فهناك من يرى أنه مؤسس المدرسة الكوفية وعلى يده اكتمل بناؤها، وهناك من ينسبه للمدرسة البغدادية، وبين هذا وذاك فكر كثير فقد آثر الباحث أن يعرض لفكر هذا العالم الجليل الذي عدّه بعضهم رائد التيسير النَّحوي، وسفره (معاني القرآن الكريم) الذي عدّه البعض المصدر الأساس الذي تبلورت فيه فكرة النَّحو الكوفي.

أسباب اختيار الموضوع:

ومن أسباب اختيار الموضوع قلَّة الدراسات التي تناولت علماء النَّحو عامة والفرّاء على وجه الخصوص، وبيان البيئات التي عاشوا فيها ومدى أثرها على توجيه آرائهم النَّحويّة.

كما أن السبب المباشر في اختيار الموضوع هو إهمال بعض الدّارسين– متعمّداً أو غير متعمّد– لنحو الفرّاء على الرغم من أنه يمثّل كما يقولون (سيبويه المدرسة الكوفية).

مشكلة البحث:

لقد نشب صراع محتدم بين علماء اللُّغة المحدثين في تحديد المدرسة التي ينتمي إليها الفرّاء فبعضهم يقول: إنّ الفرّاء رائد المدرسة الكوفية وبه اكتملت هذه المدرسة وتشكَّلت على النحو

الأكمل، والبعض الآخر يرى أن الفرّاء هو المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية، وقد أثر هذا الخلاف في تحديد مذهبه عند الباحثين فيهدف هذا البحث إلى التوفيق بين الرأيين للتوصل للأصح منهما.

أهميَّة البحث:

تأتي أهميَّة البحث فيما يلي:

– بيان منهج الفرّاء الذي اعتمد عليه في القضايا النَّحويّة والربط بين منهجه ومنهج معاصريه من علماء النَّحو للتوصل إلى الحقائق النَّحويّة ومعرفة كيفيَّة تفسير الظواهر النَّحويّة عند علماء عصره.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

1/ تجلية شخصيّة كان لها خطرها في الميدان العلمي في سالف الزّمان.

2/ الكشف عن المنهج الذي ينتهجه في الدراسة النَّحويَّة.

3/ إثبات أنّه كان رائد التيسير النَّحوي في عهده، للانتفاع بآرائه التجديديّة فيما يهدف إليه من تيسير النَّحو.

4/ بيان منهج الفرّاء والمدرسة التي ينتمي إليها.

فروض البحث:

تفرض علينا طبيعة البحث أن نجيب عن بعض الأسئلة مثلُ:

س1/ لأي مدرسة نَّحويّة ينتمي الفرّاء؟

س2/ لأي مدى تصح مقولة أن الفرّاء يعد رائد التيسير النَّحوي؟

س3/ ما هي نظرة أبي زكريا الفرّاء لمسألتي السماع والقياس ولأصول النَّحو بصفة عامة؟

حدود البحث:

حدود البحث الزمانية: تبدأ بمولد أبو زكريا الفرّاء عام 144هـ إلى وفاته في 207هـ، وحدوده المكانية هي تراثه النّحوي.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات والملاحظات وتحليلها.

الدراسات السابقة:

1/ دراسة ماجستير لمحمد بن علي خيرات دغريري بعنوان (جهود الفرّاء الصرفية) بإشراف أ.د محمد المختار المهدي، أجيزت بتاريخ 9/7/ 1412هـ جامعة أم القرى، وقد تناول في رسالته الفرّاء وآثاره الصرفية وجهود الكوفيين الصرفية وجهود الفرّاء على وجه الخصوص، كما تحدث عن مفهوم الصرف عند المتقدمين والمتأخرين.

وقد اختلف تناوله للفرّاء عن تناول هذا البحث في عدّة محاور أهمها أنه ركز على جهوده الصرفية، أمّا هذه الدّراسة فقد ركزت على جهوده النّحويّة أو على ما يتعلق بمنهجه في النَّحو.

2/ بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير للطالبة فاطمة سويلم السليلمي بعنوان (المنصوبات في كتاب معاني القرآن للفرّاء) بإشراف د. سعيد بن محمد القرني، تاريخ النشر 1435هـ جامعة أم القرى، وقد شملت هذه الدراسة بيان أهميّة معاني القرآن للفرّاء) وفائدته العلميّة والتعرف على الفكر النَّحوي الكوفي، وموقف الفرّاء من المنصوبات ومنهجه فيها وقد جمع كل المنصوبات في هذا الكتاب.

3/ رسالة ماجستير لمختار أحمد ديره بعنوان (دراسات في النَّحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرّاء) بإشراف د. إبراهيم عبد الله رفيدة، تاريخ النشر 2003م جامعة الفاتح – ليبيا، وقد تناول فيها النَّحو النَّحو الكوفي من خلال كتاب معاني القرآن وكأنّه أراد أن يثبت أنّ كتاب معاني القرآن هو المرجع الكوفي الأساس الذي تجلت فيه فكرة النَّحو الكوفي.

ومن الملاحظ اختلاط هذا البحث بالنسبة للمفهوم العام للبحث الذي نحن بصدده.

4/ رسالة دكتوراة للدكتور أحمد مكي الأنصاري بعنوان (أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة) وهي الدراسة التي نالت جدلاً واسعاً حيث إنّ الأنصاري قد أتى بنظرية جديدة تثبت أنَّ أبا زكريا الفرّاء هو المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية وهو مالم يسبق الأنصاري علبه أحد وقد رد عليه هذا الرأي بعض العلماء المعاصرين مثل الدكتور شوقي ضيف.

وسوف يعرض هذا البحث لكلا الرأيين وتبعات هذا الخلاف الذي أثاره الأنصاري والرد الذي كان من الدكتور شوقي ضيف فهذا البحث معرضاً لجل الآراء التي تناولت هذه الفكرة.

أدوات البحث:

1/ المعاجم اللغوية.

2/ كتب التراجم والطبقات.

3/ أمهات كتب النحو.

4/ كتب المحدثين من علماء اللغة.

هيكل البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يحتوي على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة جاءت على النحو التالي:-

المقدمة: قدمت فيها موضوع الدراسة وأهمية البحث وحدوده والمنهج الذي قام عليه والدراسات السابقة والمصادر التي اعتمدت عليها، أما فصول البحث فكان توزيعها على النحو التالي:-

الفصل الأول: التعريف بالفرّاء

المبحث الأول: حياته وعصره.

المبحث الثاني: نشاطه العلمي

الفصل الثاني: أصول النحو عند العلماء وموقف الفرّاء منها.

تمهيد: أصول النحو عند العلماء

المبحث الأول: السماع والقياس

المبحث الثاني: استصحاب الحال والإجماع

الفصل الثالث: منهج الفرّاء ومذهبه النّحوي

المبحث الأول: مدرسة الفرّاء النّحوية

المبحث الثاني: العوامل والتعليلات

أما الخاتمة ففيها أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها كما ألحقت بالخاتمة فهرس الآيات القرآنية وأبيات الشعر التي استشهدت بها، وتلا ذلك خاتمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها.

الفصل الأول

التعريف بالفرّاء

المبحث الأول: حياته وعصره

المبحث الثاني: نشاطه العلمي

المبحث الأول

حياته وعصره

الفرّاء اسمه:

هو (أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، مولى بني منقر، ولد بالكوفة، ومن خط سلمة الفرّاء العبسي ومن خط اليوسفي يحيى بن زياد بن فرّاء يحب، ومن خط أبي عبدالله بني مقلة[1] هذا بحسب ما جاء في فهرست ابن النديم وقد زاد عليه البغدادي أن صرح بالجد الأول للفرّاء ذكر اسم جده الثاني وذلك حين ترجم له في تاريخه فيقول: "يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور أبو زكريا الفرّاء مولى بني أسد"[2] فقد صرح بالجد الأول وهو عبد الله وصرح أيضاً بالجد الثاني وهو منظور، ويتضح من ذلك أنّ العلماء الذين ترجموا للفرّاء كانوا على درجة من التفاوت فيما يتصل بنسبه فمنهم من اكتفى بذكر اسمه واسم أبيه كما فعل ابن النديم ومنهم من ذكر اسم جده الأول كما سيأتي لاحقاً ومنهم من ذكر اسم جده الأول والثاني كما فعل البغدادي (ت 463).

وقد سار على نهج الخطيب البغدادي بالوقوف على الجد الثاني، السمعاني في كتابه الأنساب فيقول: "أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الفرّاء مولى بني أسد"[3]

كما صرح بنفس هذا النسب ابن الجوزي (ت 597) ولم يزد عليه في كتابه ولكن سرعان ما نجد اختلافاً في ترجمة ياقوت الحموي (ت 626هـ) فيصرّح أن جد الفرّاء الثاني اسمه (مروان) فيقول: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان الأسلمي الكوفي مولى بني أسد المعروف بالفرّاء أبو زكريا)[4] فقد صرح الحموي أنّ جد الفرّاء الثالث اسمه مروان وهو ما لم يسبقه عليه من تقدمه ممن ترجمنا لهم وأيضاً خطا خطوة كبيرة بنسبته إلى الديلم فيقول عنه (الأسلمي

---

(1) ابن النديم أبو الفرج محمد بن اسحاق بن محمد الوراق / الفهرس تحقيق ابراهيم رمضان /ط2/ دار الفكر المعارف بيروت- لبنان/ / 1417ه- 1991م/ ص 91.

(2) الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي / تاريخ بغداد أو مدينة السلام/ تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا/ ط1/ ج 14/ دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان/ 1417ه- 1991م/ ص 154.

(3) السمعاني أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور/ الأنساب/ تحقيق: محمد عبدالقادر عطا/ ط1/ 1219ه- 1998م دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان/ ج 4/ ص 327.

(4) ياقوت الحموي شهاب الدين بن عبد الله الرومي / معجم الأدباء/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ج 5/ ص 619.

الديلمي) وهي النسبة التي اتفق معه فيها ابن خلكان (ت681هـ) في وفياته[1].

ويقول ابن الأثير"أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفرّاء الكوفي اللغوي"[2] وكما نرى فقد اقتصر بن الأثير (ت 630هـ) على الجد الأول للفرّاء على الرغم من أنه قريب عهد بياقوت الحموي، ويعود بنا القفطي إلى التصريح بالجد الثاني للفرّاء فيقول: "يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي أبو زكريا الفرّاء" [3]

وهو بذلك يكون قد اتفق مع البغدادي والسمعاني وابن الجزري بالتصريح بالجد الثاني وهو (منظور) ويتفق معهم كذلك ابن خلكان (ت 681هـ) في كتابه فيقول:

"أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي الديلمي الكوفي مولى بني أسد وقيل مولى بني منقر"[4] ولكنه يختلف عنهم بنسبه للفرّاء فيقول (الأسلمي الديلمي) كما قال بذلك ياقوت الحموي في كتابه معجم الأدباء كما ذكرنا ذلك سالفاً فالديلم إقليم في البلاد الفارسية.

وقد اتفق مع ابن خلكان ومن نحا نحوه أيضاً الفيروزابادي في كتابه فقد ذكر الجد الثاني للفرّاء فيقول: "يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بن أسد (أو بني منقر) أبو زكريا المعروف بالفرّاء إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب"[5] وقد توفي الفيروزابادي سنة(817هـ) أي أنه قد جاء بعد ابن خلكان بنحو مائة عام أو يزيد وعلى الرغم من ذلك فلم يَزِدْ عنه شيئاً في ترجمته للفرّاء وهذه الترجمة على ما يبدو هي التي نسبت للفرّاء ونسبه وهي أقرب الروايات وذلك لكثرة تداولها بين أصحاب التراجم والطبقات، فهذا الذهبي قريب عهد بالفيروزأبادي حيث توفي سنة (848هـ) يوردها أيضاً كما هي فيقول: "وهو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي مولاهم الكوفي النحوي صاحب التصانيف"[6] إذاً من هذه الرواية وغيرها

---

[1] ابن خلكان أبو العباسي شمس الدين أحمد بن محمد بن ابراهيم بن أبي بكر / وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ ت إحسان عباس/ ط1397ه- 1977م/ دار صادر بيروت/ ج 6/ ص 176.انظر ابن خلكان/ وفيات الأعيان/ ج6/ ص 176.

[2] ابن الأثير عز الدين الجزري/ اللباب في تهذيب الأنساب/ مكتبة المثنّى/ بغداد/ ج 2/ ص 414.

[3] القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف / أنبأه الرواة علي أنبأه النحاة/ تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم/ ط1/ 1424ه- 2004م/ المطبعة العصرية/ بيروت- صيدا/ ج 4/ ص 7.

[4] انظر ابن خلكان/ وفيات الأعيان/ ج6/ ص 176.

[5] الفيروزأبادي مجد الدين محمد بن يعقوب / البلغة في تاريخ أئمة اللغة/ تحقيق: محمد المصري/ ط2، 129ه- 1972م/ منشورات وزارة الثقافة/ دمشق/ ص 280.

[6] الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان /تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام/ تحقيق: عمر عبد السلام التدمر/ ط 1423ه- 2003م/ دار الكتاب العربي/ بيروت/ وفيات 200- 210ه/ ص 293.

يتضح أن هنالك شبه إجماع من المؤرخين على هذه النسبة التي تقف عند الجد الثاني للفرّاء ويستمر هذا النهج حتى العصر الحديث فنجد (فكري زكي الجزار) قد سار على هذا الدرب عندما ترجم للفرّاء في كتابه فيقول: "يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي مولاهم الكوفي، الديلمي،... أبو زكريا"[1] ويتضح من هذه الترجمة أنّ فكري الجزار قد وقف على معظم التراجم القديمة وقد اختار الأسلم منها، وهذا ما حصل مع الزركلي فيقول عن الفرّاء:" يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد، أو بني منقر، أبو زكريا، المعروف بالفرّاء"[2]

ويتضح من كل ما سبق أنّ نسبة الفرّاء إلى جده (عبدالله) متفق عليه من جميع من ترجم له والخلاف بعد ذلك يكون ما بين جده الثاني أهو: مروان، أم منصور، أم منظور، والراجح أنه منظور وذلك لكثرة الروايات التي جاءت بذلك والله أعلم، ويذكر الدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه (أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة) هذا الاختلاف بين المؤرخين في نسب الفرّاء ويقسم هؤلاء العلماء والمؤرخين إلى ثلاثة مجموعات:

المجموعة الأولى: يضع فيها العلماء الذين وقفوا على الحد الأول من سلسلة نسبه وهو ذكر اسم الفرّاء ووالده فقط، وقد ذكر الأنصاري من علماء هذه المجموعة كلاً من أبي الطيب اللغوي (ت 351هـ) والأزهري (ت368هـ) وابن النديم (ت 384هـ) وابن الأنباري (ت577هـ) واليافعي (ت768هـ) وابن العماد الحنبلي (ت1098هـ).

المجموعة الثانية: عند الأنصاري فقد وضعها لمن صرح بالجد الثاني للفرّاء وهو (منظور) وفي بعض الروايات منصور وقد وضع في هذه المجموعة كل من (الزبيدي)(ت 379هـ) والجزري (ت 833هـ) وابن القاضي شهبة والخطيب البغدادي (ت 463هـ).

---

[1] فكري زكي الجزار/ مدخل المؤلفين والأعلام العرب حتى عام 1215ه- 1800م/ ط 1415ه- 1914م /مكتبة الملك فهد الوطنية/ الرياض/ ج 3/ ص 1139.

[2] الزركلي خير الدين /الأعلام/ ط4/ يناير 1979م/ دار العلم للملايين/ ج8/ ص 145.

المجموعة الثالثة: عند الأنصاري فقد وضعها للذين وقفوا عند الجد الثالث للفرّاء وهو (مروان) وقد ذكر فيها: (ياقوت الحموي (ت: 626هـ) والسيوطي (ت: 911هـ) وطاش كبرى زاده (ت: 162هـ)[1]

على الرغم من هذه المجموعات الثلاث التي وضعها الأنصاري إلا أنه يرى أنّ هنالك ترجمة كان يجب أن تكون مجموعة مستقلة وهي ما ذكره القفطي في (إنباه الرواة) حيث قال: (وذكر محمد بن اسحاق النديم في كتابه... يحيى ابن زياد بن فرّاء يحب بن داؤد بن كودنار)[2]

وهذه الرواية يرى الأنصاري أنها كان يجب أن تكون مجموعة مستقلة لأنها تفردت بذكر جد أعجمي هو كودنار وذكرت أيضاً جد جديد للفرّاء هو (داؤد).

لقبه:

يقول السيوطي: "الفرّاء نسبة إلى الفراء"[3]

أي نسبة لخياطة الفراء وبيعها كما يقال: بزّاز وعطّار ولكن لم يعرف عن أبي زكريا أنه كان يخيط الفراء أو يبيعها وقد مضى المؤرخون ينفون عنه ذلك فيقول ابن خلكان:

"والفرّاء بفتح الفاء وتشديد الراء وبعدها ألف ممدودة، وإنما قيل له فرّاء ولم يكن يعمل الفراء ولا يبيعها، لأنه كان يفري الكلام"[4] فابن خلكان قد نفى عنه خياطة الفراء وبيعها وذكر لنا السبب في التسمية وهي أنّ الفرّاء سمي بذلك لأنه كان يفري الكلام وقد سبق ابن خلكان في هذا السمعاني حيث قال: "قال أبو الفضل الفلكي: ولقب بالفرّاء لأنه كان يفري الكلام"[5] وقال بذلك أيضاً ابن الأثير الجزري في كتابه حيث قال: "وإنما قيل له الفرّاء لأنه كان يفري الكلام"[6] وهذا ما ذكره الذهبي، ومضى فكري زكي الجزار أبعد من ذلك حيث نفى خياط الفراء عنه وعن أبيه

---

[1] أحمد مكي الأنصاري/ أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة/ المجلس الأعلى لرعاية اللفنون والآداب والعلوم الإجتماعية نشر الرسائل العلمي/ ص 19، 20، 21، 22.

[2] القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف / أنباه الرواة على أنباه النحاة/ ت: محمد أبو الفضل ابراهيم/ ط1/ 1424ه- 2004م/ المطبعة العصرية/ بيروت- صيدا/ ج 4/ ص12.

[3] السيوطي جلال الدين عبد الرحمن / لب اللباب في تحرير الأنساب/ ت: محمد أحمد عبد العزيز/ ط1/ 1411ه- 1991م/ دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان/ ج 2/ ص 147.

[4] ابن خلكان/ وفيات الأعيان/ ج 6/ ص 181.

[5] السمعاني/ الأنساب/ ج 4/ ص 327.

[6] ابن الأثير الجزري/ اللباب في تهذيب الأنساب/ ج 2/ ص 414.

كذلك فيقول: "الفرّاء بفتح الفاء المعجمة وتشديد الراء المهملة المفتوحة وهذه النسبة إلى خياطة الفرو وبيعه وما كان المترجم له ولا أبوه يخيطان الفرو أو يبيعانها، وإنما قيل له ذلك لأنه كان يفري الكلام"[1] وهذا أيضاً ما وجد في كتابه معاني القرآن بتحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي فقد جاء فيها "والفرّاء قد علمت أنه لقبه لا اسمه والمعروف في الفرّاء من يخيط الفراء أو يبيعها، كما يتبادر من صيغة النسب، كبزّاز وعطّار، ولم يكن صاحبنا ولا أحد آبائه في شئ من هذا، فقيل إنه أُطلق عليه لأنه كان يفري الكلام، أي يحسن تقطيعه وتفصيله، فهو فعّال من الفَرْي صيغة مبالغة، وهمزته بدل من الياء لا من الواو كما هو في مذهب الأول"[2]

وأيضاً يقال إنه سمي بذلك لأنه كان يحسن نظم المسائل فشبه بالخارز الذي يخرز الأديم، ويقال سمي بذلك لقطعه الخصوم في المسائل التي يُعْنَت بها، والواضح مما سبق أن تسمية أبي زكريا بالفرّاء لم يكن لأنه يعمل في هذا المجال من قريب ولا بعيد لاهو ولا أحد من آبائه لذا يرجح الباحث أنّ سبب هذه التسمية هو ما ذهب إليه أكثر المؤرخين بأنه كان يفري الكلام.

مولده ووفاته: -

إنّ أكثر كتب التراجم لم تتعرض إلى السنة التي ولد فيها الفرّاء ولكن الأرجح أنها سنة (144هـ) ولكن تطرقوا لسنة وفاته وهنالك شبه إجماع على أنها سنة (207هـ) أو (209هـ) وقد سار المؤرخون في هذا الاتجاه على ثلاثة فروع:-

1/ **الفرع الأول:** من لم يذكر سنة ميلاده ولكن ذكر سنة وفاته ومنهم الفيروزأبادي فقد صرح بسنة وفاته فقال: "مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين"[3]

وأيضاً الحافظ الذهبي حيث ذكر أن وفاته كانت سنة سبع ومائتين وقد ذكره مع من ذكر ممن توفوا في هذه السنة، وأيضاً قال بذلك ابن النديم صاحب الفهرس: "وتوفي الفرّاء بطريق مكة سنة سبع ومائتين"[4]

---

[1] فكري زكي الجزار/ مدخل المؤلفين والأعلام العرب/ ج 3/ ص 1139.
[2] الفرّاء يحيى بن زياد / معاني القرآن/ ت محمد علي النجار/ ط2/ 1980م/ الهيئة المصرية العامة للكتاب/ ج 1/ ص7، 8.
[3] الفيروزابادي/ البلغة/ ص 281.
[4] ابن النديم/ الفهرس/ ص 92.

2/ **الفرع الثاني:** يمكننا أن نضع فيه من لم يصرح بسنة ولادته ولكن صرح بسنة وفاته وعمره وبذلك يمكننا أن نستنتج سنة ولادته ومن ذلك نذكر السمعاني الذي قال: "ومات ببغداد في سنة سبع ومائتين وقد كان بلغ ثلاثاً وستين سنة وقيل مات في طريق مكة"[1] وبهذا يكون الفرّاء قد ولد سنة (144هـ) بناءً على حديث السمعاني من أنه توفي سنة (207هـ) عن عمر (63) وهذا ما قاله بن الجوزي حيث قال: "توفي الفرّاء ببغداد في هذه السنة (أي سنة 207) وقد بلغ ثلاثاً وستين سنة وقيل: مات في طريق مكة"[2]

وأمّا ابن الأثير فقد زاد على هذا سنتين فقال: "ومات سنة تسع ومائتين وقد بلغ ثلاثاً وستين سنة"[3] وعلى حسب ما جاء به ابن الأثير يكون الفرّاء قد ولد سنة (146هـ) وتوفي سنة (209هـ)، بينما يرى البغدادي أن الفرّاء قد ولد سنة (144هـ) ويبدو أنّ هذا الخبر هو الذي سار عليه من جاء بعد البغدادي ممن ذكرنا ومن لم نذكر فهو يقول: "بلغني أن الفرّاء مات ببغداد في سنة سبع ومائتين وقد بلغ ثلاثاً وستين سنة وقيل بل مات في طريق مكة"[4] ويبدو أنّ ابن خلكان قد سار على نهج البغدادي هذا فقد قال: "وتوفي الفرّاء سنة سبع ومائتين في طريق مكة وعمره ثلاث وستون سنة، رحمه الله تعالى"[5].

3/ **الفرع الثالث:** - المؤرخين الذين ذكروا سنة ولادة الفرّاء وسنة وفاته وهم على الأرجح علماء متأخرون بعض الشئ ممن ذكرنا ومن أشهر هؤلاء المتأخرين الزركلي الذي وضع بعد اسم الفرّاء تاريخ (144- 207هـ= 761- 822م)[6]وهذا ما يشير إلى سنة ولادته وسنة وفاته بالعامين الهجري والميلادي وهو ما أقدم على فعله أيضاً فكري زكي الجزار وبالوقوف على هذين العالمين المتأخرين والرجوع إلى أغلب ما ذكر في كتب التراجم والطبقات وكتب التاريخ نجد أنّ أغلب الظن أنّ تاريخ ولادة الفرّاء هو عام (144هـ- 761م) وتاريخ وفاته متفق عليه أنه سنة (207هـ- 822م) والله أعلم.

---

[1] السمعاني/ الأنساب/ ج 4/ ص 327.
[2] ابن الجوزي/ المنتظم/ ج 9/ 1804.
[3] ابن الأثير/ اللباب في تهذيب الأنساب/ ج 2/ ص 414.
[4] البغدادي/ تاريخ بغداد/ ج4/ ص 159.
[5] ابن خلكان/ وفيات الأعيان/ ج6/ ص 186.
[6] الزركلي/ الأعلام/ ج8/ ص145 وفكري زكي الجزار/ مدخل المؤلفين والأعلام العرب/ ج3/ ص1139.

أخباره: -

وكانت ولادة الفرّاء بالكوفة سنة 144هـ في عهد أبي جعفر المنصور، ونشأ بها وتربى على شيوخها، وكانت الكوفة أحد المصرين اللذين كانا مقر العلم ومَرْبَى العلماء والمصر الآخر البصرة)[1]

وأخذ ينكبُّ منذ نشأته على حلقات المحدَّثين والقرّاء أمثال أبي بكر بن عيّاش وسفيان بن عيينة واختلف إلى حلقات الفقهاء ورواة الأشعار والأخبار والأيام وأكثر من الاختلاف إلى حلقة أبي جعفر الرؤاسي وكأنه لم يجد عنده كل ما يريد من علم العربية مما جعله يرحل إلى البصرة ويتتلمذ على يونس بن حبيب ويحمل كثيراً عنه مما كان يرويه من لغات الأعراب وأشعارهم ونظن ظناً أنه اختلف حينئذٍ إلى حلقات المعتزلة التي كانت مهوى قلوب الشباب والمثقفين والأدباء في البصرة وأنه تلقى حينئذٍ مبادئ الاعتزال وظل مؤمناً بها حفيّاً مما جعل مترجموه يقولون أنه كان متكلماً يميل إلى الاعتزال، لعل صلته بالاعتزال والمعتزلة هي التي دفعته إلى قراءة كتب الفلسفة والطب والنجوم فقد كان المعتزلة يحرصون على قراءة هذه الكتب[2]، وقد ظهر هذا التفلسف في كتبه التي ألفها وهذا ما دفع المؤرخون إلى قولهم: "وكان الفرّاء يتفلسف في تأليفاته ومصنفاته، ويُعني بمسلك الألفاظ وكلام الفلاسفة"[3] هذا ما جاء عن ابن النديم ومن تبعه في الترجمة لأبي زكريا الفرّاء.

كما يشير إلى اعتزاله الزركلي فيقول: "وكان مع تقدمه في اللغة فقيهاً متكلماً عالماً بأيام العرب وأخبارها، عارفاً بالنجوم والطب يميل إلى الاعتزال"[4] وله مع الرشيد قصة يحكيها القفطي فيقول: قال قطرب: "دخل الفرّاء على الرشيد فتكلم بكلام، فلحن فيه مرات: فقال جعفر بن يحيى: إنه لَحَنَ يا أمير المؤمنين، فقال الرشيد للفرّاء أتلحن؟ فقال الفرّاء: يا أمير المؤمنين، إنّ طباع أهل الحضر اللحن، فإذا تحفظت لم ألحن، وإذا رجعت إلى الطبع لحنت. فاستحسن الرشيد قوله"[5]

---

[1] الفرّاء/ معاني القرآن/ج1/ص8.
[2] القفطي/ أنباه الرواة/ ج4/ ص 13-16.
[3] ابن النديم/ الفهرس/ ص 91.
[4] الزركلي/ الأعلام/ج8/ ص145.
[5] القفطي/ أنباه الرواة/ج4/ص 7،8.

ولم يرد هناك ذكر لاتصال الفرّاء بالأمين ولكنه قد اتصل بالمأمون، ونجد ذلك عند البغدادي في تاريخه يحدث عن ثعلب حيث قال: " لمّا تصدى أبو زكريا للاتصال بالمامون كان يتردد إلى الباب، فلما كان ذات يوم جاء ثمامة قال: فرأيت أبهة أديب فجلست إليه ففاتشته عن اللغة فوجدته بحراً، وفاتشته عن النحو فشاهدته نسيج وحده، وعن الفقه فوجدت رجلاً فقيهاً عارفاً باختلاف القوم، وبالنجوم ماهراً، وبالطب خبيراً، وبأيام العرب وأشعارها حاذقاً، فقلت من تكون؟ وما أظنك إلا الفرّاء؟ قال: أنا هو، فدخلت فأعلمت أمير المؤمنين المأمون، فأصر باحضاره لوقتها وكان سبب اتصاله به" [1]

ويقول ابن الجوزي " وكان المأمون قد وكَّل الفرّاء يُلقن ابنيه النحو، فلما كانا يوماً أراد الفرّاء أن يمضي إلى بعض حوائجه فابتدرا إلى نعل الفرّاء يقدمانها له، فتنازعا أيهما يقدمها له، ثم اصطلحا على أن يقدم كل واحد منهما فردا، فقدماها، وكان المأمون له على كل شئ صاحب خبر، فرفع ذلك إليه في الخبر، فوجّه إلى الفرّاء فاستدعاه، فلما دخل عليه قال له: مَنْ اعز الناس؟فقال: ما أعرف أعز من أمير المؤمنين قال: بلى من إذا نهض تقاتل على تقديم نعليه وليا عهد المسلمين، فرضى كل واحد منهما أن يقدم فرداً: فقال: يا أمير المؤمنين لقد أردت منعهما من ذلك ولكن خشيت أن أدفعهما عن مكرمة سبقا إليها أو أكسر نفوسهما عن شريفة حرصا عليها وقد روى عن ابن عباس أنه أمسك للحسين والحسن ركابيهما حين خرجا من عنده، فقال له بعض من حضر: أتمسك لهذين الحديثين ركابيهما وأنت أشرف منهما؟ قال له: أسكت ياجاهل، لايعرف الفضل لأهل الفضل إلا أهل الفضل، وأنا ذو فضل فقال له المامون: لو منعتهم عن ذلك لأوجعتك لوماً وعتباً، وألزمتك ذنباً، وما وضع ما فعلاه من شرفهما، بل رفع من قدرهما وبيّن عن جوهرهما ولقد تبينت لي مخيلة الفراسة بفعلهما، فليس يكبر الرجل وإن كان كبيراً عن ثلاث: عن تواضعه لسلطانه، ولوالده، ولمعلمه العلم، ولقد عوضتهما عمّا فعلاها

[1] البغدادي/ تاريخ بغداد/ ج4/ ص156.

عشرين ألف دينار ولك عشرة آلاف درهم على حسن أدبك لهما" [1].

كان الفرّاء أكثر مقاماً ببغداد فإذا جاء آخر السنة انصرف إلى الكوفة فأقام أربعين يوماً في أهله يوزع عليهم ما جمعه ويبرهم[2].

كان محمد بن الحسن الفقيه ابن خالة الفرّاء، وكان الفرّاء يوماً عنده جالساً، فقال الفرّاء: قلّ رجل أمعن النظر في باب من العلم فأراد غيره إلا سهل عليه، فقال محمد: يا أبا زكريا فأنت الآن قد أمعنت النظر في العربية، فنسألك عن باب من الفقه؟ قال: هات على بركة الله تعالى قال: ما تقول في رجل صلى فسها فسجد سجدتي السهو فسها فيهما؟ ففكر الفرّاء ساعة ثم قال: لاشئ عليه قال له محمد: ولم؟ قال: " لأن التصغير عندنا لاتصغير له وإنما السجدتان إتمام الصّلاة فليس للتمام تمام فقال محمد بن الحسن: "ما ظننت آدمياً يلد مثلك"[3]

وقال سلمة: "خرجت من منزلي، فرأيت أبا عمر الجرميّ واقفاً على بابي، فقال لي: يا أبا محمد أمضي بي إلى فرّائكم هذا، فقلت: أمضي، فانتهينا إلى الفرّاء وهو جالس على بابه يخاطب قوماً من أصحابه في النحو، فلمّا عزم على النهوض، قلت له: يا أبا زكريا، هذا أبو عمر صاحب البصريين، تحب أن تكلمه في شئ؟ فقال: نعم، ما يقول أصحابك في كذا وكذا قال: يلزمهم كذا وكذا ويفسر هذا من جهة كذا وكذا قال: فألقى عليه مسائل، وعرّفه الإلزامات فيها فنهض وهو يقول: يا أبا محمد ما هذا الرجل إلا شيطان، وكرر ذلك مرتين أو ثلاثاً" [4]

وبجانب هذا الذكاء والفراسة والنباهة التي يتمتع بها الفرّاء، كان أيضاً شديد الحفظ ويقال انه أملى كتبه كلها حفظاً يقول القفطي: وقال بن الجهم السّمّري: " ما رايت مع الفرّاء كتاباً قط إلا كتاب (يافع ويفعة)، وقال سلمة: "أملى الفرّاء كتبه كلها حفظاً، لم يأخذ بيده نسخة إلا في كتابين: كتاب (ملازم) وكتاب (يافع ويفعة) قال أبوبكر الأنباري: ومقدار الكتابين خمسون ورقة ومقدار كتب الفرّاء ثلاثة آلاف ورقة"[5]

---

[1] ابن الجوزي/ المنتظم/ج9/ ص 180.
[2] الزركلي/ الأعلام/ ج8/ ص145.
[3] البغدادي/ تاريخ بغداد/ ج4/ ص 156- 157.
[4] القفطي/ إنباه الرواة/ج4/ص21.
[5] القفطي/ إنباه الرواة/ج4/ص 20.

وعن هنّاد بن السَّريّ قال: " كان الفرّاء يطوف معنا على الشيوخ فما رأيناه أثبت سوداء في بيضاء فظنناه كان يحفظ ما يحتاج إليه"[1] وفي رواية أخرى "لكنه إذا مر حديث فيه شئ من التفسير أو متعلق بشئ من اللغة قال للشيخ: أعده عليّ، وظننا أنه كان يحفظ ما يحتاج إليه"[2].

قال أبوبكر الأنباري: "ولو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفرّاء لكان لهم بهم الافتخار على جميع الناس، إذا انتهت العلوم إليهما، وكان يقال: النحو الفرّاء، والفرّاء أمير المؤمنين في النحو (...) حدثنا سعدون قال: قلت للكسائي: الفرّاء أعلم أم الأحمد؟ فقال: الأحمد أكثر حفظاً، والفرّاء أحسن عقلاً وأبعد فكراً وأعلم بما يخرج من رأسه"[3] وقد روي عن ثعلب أنه قال: "لولا الفرّاء لما كانت عربية، ولسقطت، لأنه خلصها ولأنها كانت تتنازع ويدعيها كل أحد(...) قال سلمة بن عاصم: إني لأعجب من الفرّاء كيف يعظم الكسائي وهو أعلم منه بالنحو"[4] ولما مات وجد كتاب سيبويه تحت رأسه وقيل أنه كان يتتبع خطاه ويتعمد مخالفته[5] وقال لنا ثعلب: "لما مات الفرّاء لم يوجد له إلا رؤوس إسفاط فيها مسائل تذكرة، وأبيات شعر"[6]وقال الفرّاء: "أموت وفي النفس شئ من (حتى) لأنها تخفض وترفع وتنصب"[7]

ويقول ابن النديم: "ولم يؤثر من شعره غير هذه الأبيات رواها أبو حنيفة الدينوري عن الطوّال:-

يا أَمِيرَاً على جَرِيبٍ مِن الأَرْضِ ... لـهُ تِسْعَةٌ مِنْ الحِجـــــــَّابِ

جَالساً في الخَرَابِ يَحْجِبُ عنْهُ ... مَا سَمِعْنَا بحَاجِبٍ فِي خَرَابِ

لَنْ تَرَاني لكَ العُـيونُ ببـــــَابٍ ... ليسَ مِثْلي يَطِيْقُ رَدَّ الحِجَابِ[8]

---

[1] الذهبي/ تاريخ الاسلام/ حوادث (201- 210ه)/ ص 294.
[2] البغدادي/ تاريخ بغداد/ ج4/ ص157.
[3] المرجع السابق،/ ص 157- 158.
[4] الذهبي/ تاريخ الاسلام/ حوادث/ (201- 210ه)/ ص293- 294.
[5] الزركلي/ الأعلام/ ج8/ ص146.
[6] البغدادي/ تاريخ بغداد/ج4/ ص157.
[7] ابن خلكان/ وفيات الأعيان/ ج6/ ص180.
[8] ابن النديم/ الفهرس/ ص 92.

عصره:

عاش الفرّاء في العصر الذهبي للدولة العباسية الأول سنة 144هـ- كما بينّا في خلافة أبي جعفر المنصور فعاصر الرشيد ومات وتوفي في خلافة المأمون سنة 207هـ، ولما كانت دولة بني العباس قد قامت على أكتاف الفرس على يد أبي مسلم الخرساني- وكانوا في ظاهر أمرهم موالين للبيت الهاشمي ولكنهم كانوا في حقيقة أمرهم ينتقمون لأنفسهم من الدولة الأموية التي كانت تحتقر الموالي وتعتز بالعصبية العربية- لم يكن من المنتظر أن ينقرض الصراع بين العنصرين لهذا كانت الفتن والاضطرابات تنتاب الدولة العباسية من حين لآخر، وهي وإن أخذت أحياناً في مظهرها الخارجي الصراع بين عربي وعربي إلا أنها في الحقيقة لم تكن إلا صراعاً بين العرب متمثلين تارة في الأمويين، وتارة في العلويين من جهة، وبين الفرس الذين سيطروا على الدولة العباسية من جهة أخرى، غير أن خلفاء بني العباس كانوا يفطنون بين الفينة والفينة إلا نزعة السيطرة من جانب الفرس فينقضون عليهم قتلاً وبطشاً كما حدث لأبي مسلم الخرساني نفسه وأبي سلمة الخلال، ثم جاءت نكبة البرامكة على يد الخليفة الرشيد[1] ولا يعنينا هنا أن نتعرف موقف المؤرخين واختلاف وجهات نظرهم في هذا القتل السياسي ولا سيما في نكبة البرامكة، وكل الذي يعنينا هو وصف الجو السياسي في هذه الحقبة من الزمن، وأنه كان مشحوناً بالمكايدات والمؤمرات والفتن والاضطرابات.

لم تكن الحرب بين الأمين والمأمون إلا لوناً مقنعاً من الحرب بين العرب والفرس فكان العرب وراء الأمين بينما كان الفرس وراء المأمون وثورة (نصر الدين هشام) ضد المأمون خير دليل على ذلك.[2]

هذا إلى أن الفرس أنفسهم قد انقضوا على الدولة العباسية فيما بعد، وحاربوا المأمون وجهاً لوجه مثلما كان من حرب (البابكية) بذعامة قائدهم الثائر (بابك الغرمي) ذلك الذي ناهض المأمون وانتصر عليه في بعض المواقع، ومات المأمون ولم يستطع أن يقضي على هذه الثورة الجامحة

---

(1) الأنصاري/ أبوزكريا الفرّاء/ ص 15-16.

(2) أنظر الطبري: محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري/ تاريخ الطبري/ ط 2 - 1387هـ / دار التراث بيروت/ ج8، ص 365.

بل خلفها لأخيه المعتصم وأوصاه بالحزم والصرامة في تعقب هؤلاء المارقين والقضاء على ما كان من فتن واضطرابات سياسية[1]

أولاً: الحياة الاجتماعية:

ما إن خرج العرب من جزيرتهم يرتادون آفاق الأرض لنشر الدعوة الاسلامية ومحاولة إدخال شعوب الأرض فيها، حتى طرأ على حياتهم تغيير كبير وخاصة في تكوين مجتمعهم الإسلامي ذلك أن هذه الفتوحات المتوالية شملت عدداً من أجناس الأرض ومناطق مختلفة في طبيعتها وحضارتها وخصائصها الاجتماعية، كما أخرجت عدد كبير من العرب من مواطنهم الأصلي إلى مواطن جديدة غيرت من حياتهم في كل شئ تقريباً[2] وقد تمثل استقرار العرب في العراق– ذلك الإقليم الذي تدفق إليه المهاجرون لخصوبة أرضه وغناه– في ظاهرة بناء المدن وتمصير الأمصار ليبدأ فيها المهاجرون حياة جديدة بعيداً عن الحياة القبلية والبيئة الصحراوية.

وقد انقسم المجتمع في هذه البلاد إلى ثلاثة طبقات الطبقة الأولى: (البلوقراطية) التي تمتاز ارستقراطيتها التي تأتيها من المولد بكثرة المال وضخامة الثراء وكثرة الأتباع، أما بقية عناصر المجتمع فكانت ترجع إلى طبقتين: طبقة البائسين الذين يعملون في الأرض ويقومون على مرافق هؤلاء السادة، وطبقة العامة من العرب وهي الطبقة المتوسطة في هذا المجتمع الجديد وقد ظل المجتمع الإسلامي يتكون من هذه الطبقات الثلاث مدة طويلة، ولكن الصراع بينها كان شديداً طوال القرن الأول مما نتج عنه بعض التغير في حالة هذه الطبقات ولانقصد بهذا التغير الناحية المادية ونسبة توزيع الثروة بينها، فقد ظلت حالة تلك الطبقات من هذه الناحية على ما كانت عليه تقريباً، إلا من أفراد قلائل تنقلوا بين هذه الطبقات ارتفاعاً وانخفاضاً ولكننا نقصد بهذا التغير المكانة الاجتماعية وتوجيه الأمور في القرن الثاني، فطبقة البائسين تلك التي قصد بها الموالي والأعاجم بصفة عامة قد ارتفعت كثيراً وعلا شأنها في خلال القرن الأول فارتفع أغلب[3]

---

[1] الأنصاري/ أبو زكريا الفرَّاء/ ص16.
[2] محمد مصطفى هدارة/ اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري/ دار المعارف/ 1963م/ ص52.
[3] شوقي ضيف/ العصر العباسي الأول/ ص 98.

أفرادها إلى الطبقة الوسطى كما ارتفع عدد منها إلى الطبقة الارستقراطية المتميزة وذلك لأنها اتخذت لبلوغ هذا الرقي وسائل كثيرة من بينها اصطناع السياسة واستخدامها لتحقيق المساواة بينها وبين العرب في الحقوق والواجبات وقد بيّنا هذا فيما سبق[1].

ولعل من أهم العوامل المؤثرة في الحياة الاجتماعية منذ القرن الأول حركة التعريب الجنسي التي أخذت سبيلها منذ بدء عصر الفتوح عن طريق السبي البذي كان نتيجة مباشرة لحركة الفتح وعن طريق الزواج بالكتابيات الفارسيات وغيرهن من الأجناس الأخرى والحقيقة أن سيل العناصر الفارسية بالذات كان من القوة في القرن الأول وما تلاه بحيث كانت اللغة الفارسية تحتل مكانة الصدارة في العراق وفي خراسان، وفي هذه المنطقة التي كانت تتكلم الفارسية أصلاً، وقد بلغ من عظم نفوذ الفارسية أنّ أسماء الأماكن في البصرة كانت على صيغ فارسية مثل: مهلبان، أمينان عبادان، وقد خضعت البصرة والكوفة للتأثير الفارسي إذ كان يرد إليهما سيل من التجار والصناع الفرس، فسرعان ما كونوا مع أسرى الحرب ذوي الأصل الفارسي أغلبية السكان في هذين المصرين حتى صار للغة الفارسية مكان خطير إلى جانب العربية[2]

ومن مظاهر هذه الحياة العقلية الحركة العلمية الكبيرة التي كانت في هذا العصر إذ أذكى الاسلام جزوة المعرفة في نفوس العرب إذ دفعهم دفعاً قوياً إلى العلم والتعلم فلم يمضي نحو قرن حتى أخذت العلوم اللغوية والدينية توضع أصولها وحتى أخذ العرب يلمُّون بها لدى الأمم الأخرى من ثقافات متباينة وقد مضوا في هذا العصر يتقصونها بكل موادها إلى لغتهم ونهض التعليم حينئذٍ نهضة واسعة، وعادة كان الناشئ يبدأ بالتعلم في الكتاتيب حيث يتعلم مبادئ القراءة والكتابة وبعض سور القرآن الكريم وشيئاً من الحساب وبعض الأشعار والأمثال وكان بعض معلمي هذه الكتاتيب يعلمون الناشئة أيضاً السنن والفرائض والنحو والعروض، وكانوا يؤثرون في تعليم البنات تحفيظهن القرآن الكريم وخاصة سورة النور[3]

---

[1] شوقي ضيف/ العصر العباسي الأول/ ص98.
[2] المرجع السابق/ ص 98- 99.
[3] أنظر: لطفي عبد الوهاب/ العرب في العصور القديمة/ ط2/ دار المعارف الجامعية/ ص 86 وما بعدها.

وامتازت– في هذا العصر– البصرة بسوق باديتها المعروف باسم المربد، وكان منهلاً لشباب البصرة يغدون عليه ويروحون للقاء الفصحاء من الأعراب والتحدث إليهم تمريناً لألسنتهم وتربية لأذواقهم ومحاولة لاكتساب السليقة العربية المصفاة من شوائب العجمة وكانوا يكتبون ما يسمعونه منهم من طرائف الشعر.

وكانت المساجد ساحات العلم الكبرى، فلم تكن بيوتاً للعبادة فحسب، بل كانت أيضاً معاهد لتعليم الشباب حيث يتحلقون حول الأساتذة، يكتبون ما يلقونه أو يملونه، وكان الأستاذ يستند عادة إلى عمود في المسجد، ثم يأخذ في إلقاء محاضرته أو إملائها، وفي الحلقات الكبيرة كان يردّد مستملياً كلامه حتى يسمعه، وقد عاش العباسيون حياة ترف وبزخ لم يعشها العرب من قبل وقد انعكس ذلك في بنيانهم ولبسهم[1] وطبيعي أن يشيع في هذا الجو الزاخر بالترف التأنق في الملبس والثياب، وقد عُرف حينئذٍ ببغداد لبس الأزياء الفارسية وكانت كل طائفة من طوائف الموظفين ورجال الدولة تلبس زيّاً خاصاًبها يميزها من الطوائف الأخرى وكان المنصور أول من دفع إلى ذلك إذ رسم للوزراء لبس الدُّراعات والطبلسانات والشاشيات وأمر أفراد حاشيته بلبس القلانس الطوال، وكان الشعراء يلبسون الوشي والمقطعات الحريرية ويلبس المغنون قطوع الديباج والخز ويقال إنه كان لعمارة بن حمزة أحد كتاب الخراج ألف دُواج من صوف وفراء.

واستكثروا حينئذٍ من العطور وأنواع الطيب من الغالية والمسك والكافور والعنبر والروائح الرائجة التي كانت تستخلص من البنفسج والنرجس[2].

ثانياً: الحياة العقلية:

أما الحياة العقلية في هذا العصر فقد بلغت عنفوان أمرها حين فتح العباسيون النوافذ الثقافية على العالم، بل فتحوا الأبواب على مصراعيها لكل الثقافات الوافدة على الفكر العربي آنذاك من فارسية ويونانية وهندية وسيرانية إلى غير ذلك من ألوان الثقافات المعاصرة، وكان من نتائج إحتكاك الأفكار وامتزاج الثقافات أن نشأت حياة عقلية جديدة لها طابعها الخاص، ذلك

[1] شوقي ضيف/ العصر العباسي الأول/ ص 44- 45.
[2] المرجع السابق/ص50

الذي يمتاز بامتصاص الثقافات الأجنبية وإضافتها إلى عنصر الفكر العربي الأصيل، ومن هنا تميزت الحياة العقلية في هذا العصر حيث كان العصر أشبه ما يكون بامتداد للعصر الإسلامي من حيث اقتصاده على الثقافة العربية والإسلامية البحتة إذا استثنينا أواخر العهد.

أما في العصر العباسي وبخاصة عصر المأمون (وهو عصر الفرّاء) فقد ارتقى فيه التأليف واتسع بفضل اتساع الثقافات وتعدد مناحيها، أما الترجمة فكان لها شأن وأي شأن وحسبك منها ما كان من (حنين بن اسحاق) حينما كان يأخذ من المأمون ذهباً بوزن كل كتاب ينجزه وينجز ترجمته[1] ويكتبه البعيدون عنه في الحلقة، وكان لكل فرع من المعرفة حلقته أو حلقاته الخاصة فحلقة لفقيه وحلقة لمحدّث وحلقة القصاص أو المفسر وحلقة للغوي وحلقة لنحوي وحلقة لمتكلم وكانت حلقة الفقهاء من أكبر الحلقات إذ كان يقصدهم طلاب الفقه ومن يريدون أن يتولوا منصب القضاء أو الحسبة، وكذلك كانت حلقة المتكلمين لما يجري فيها من مناظرات ومحاورات بينهم أنفسهم وبينهم وبين أصحاب الملل والنِّحل، وكان يتحلق كثيرون في حلقات اللغويين والنحاة ويقال إنه كان يحضر حلقة ابن الأعرابي الكوفي زهاء مائة شخص، وكثيراً ما كانت تدور في تلك الحلقات هي الأخرى مناظرات بين أصحابها على نحو ما يروى عن الأخفش من أنه تعرض للكسائي في حلقة وسأله عن مائة مسألة محاوراً له ومناقشاً مناقشات مستفيضة وكانت هنالك حلقة للشعراء ينشدون فيها أشعارهم[2]

وقد اهتم الخلفاء والوزراء بهؤلاء العلماء وأغدقوا عليهم كثيراً بل كانوا كثيراً ما مايغدقون عليهم عطاياهم الجزيلة، وجاراهم في ذلك الولاة وكبار القواد وكان أول من سن ذلك وجعله تقليداً للدولة المهدي، فإنه أكثر من مكافآته للعلماء كثرة جعلتهم يشدّون إليه الرحال من كل بلدة واحتذاه في ذلك ابنه الرشيد، ويقال إنه وصل الأصمعي يوماً بمائة ألف درهم وكان من المحظوظين لدى البرامكة، ويروى أنّ جعفراً البرمكي وصله بخمسمائة ألف، وكان المأمون سحابة منهلة على العلماء والمتكلمين وقد أعطى النضر بن شُميل وهو لايزال أميراً بمرو خمسين ألف درهم ويروى

---

(1) أحمد مكي الأنصاري/ أبو زكريا الفرّاء/ ص17 وينظر أيضاً د. شوقي ضيف/ تاريخ الأدب العربي/ ص44 وما بعدها.
(2) المرجع السابق/ ص101.

أنّ طاهر بن الحسين قائد المأمون ووالياه على خراسان وصل أبا عبيد القاسم بن سلام بألف دينار ثم عاد فوصله بثلاثين ألف، وأجرى عليه ابنه عبد الله عشرة آلاف درهم في كل شهر وليس من شك في أنّ هذا الصنيع كان من أهم الأسباب في ازدهار الحركة العلمية بالمساجد، إذ كان من يبزغ نجمه في حلقاتها لا يلبث أن يستدعى إلى دار الخلافة أو دار الولاية أو دور الوزراء، فإذا العطايا تُسْبَغُ عليه وإذا الرواتب تُفرض له شهرياً، وحقاً كان بين علماء الفقه والحديث من لايبغون بعلمهم وتعليمهم سوى الثواب من الله، ولعله من أجل ذلك شاع بينهم التكسب من الحرف أو التجارة كأبي حنيفة وكان بزّازاً، غير أن الكثرة وخاصة من علماء اللغة وأصحاب العلوم الدنيوية كانوا يتخذون علمهم حرفة لهم ومتجراً بل قد كان متجراً رابحاً[1]

وأخيراً أقل ما يقال عن هذا العصر أنه كان عصر النهضة العلمية فقد ظهرت فيه العلوم أو فلنقل ازدهرت وأصبحت أكثر وضوحاً وأقدم تأسيساً كالعلوم المتعلقة بالدين كالفقه والتفسير والقراءات وغيرها من العلوم التي بزغت في هذا العصر، وكعلوم اللغة من نحو وصرف وعروض التي اتخذت شكلها النهائي في هذا العصر بفضل مجهودات هؤلاء العلماء الأجلاء.

[1] الأنصاري/ أبو زكريا الفرّاء/ ص102.

المبحث الثاني

نشاطه العلمي

شيوخه:

كانت بداية الفرّاء العلمية جلوسه إلى حلقات القرّاء والمحدّثين أمثال (قيس بن الربيع) ومندل بن علي، وأبي الأحوص بن سلام بن سليم، وأبي الحسن الكسائي وأبي بكر بن عيّاش) هذا على حسب ما جاء عند الحافظ الذهبي[1]وما يهمنا هنا هو العلماء الذين أخذ منهم الفرّاء علم العربية ويقول الدكتور شوقي ضيف في هذا الشأن: "أكثر من الاختلاف إلى حلقة أبي جعفر الرُّواسي وكأنه لم يجد عنده كل ما يريد من علم العربية، مما جعله يرحل إلى البصرة ويتتلمذ على يونس ابن حبيب ويحمل كثيراً عنه مما كان يرويه من لغات الأعراب وأشعارهم وعاد إلى مسقط رأسه بعد أن حمل من ذلك أزواداً كثيرة وكانت شهرة مواطنه الكسائي قد أخذت تدوّي في بلدته فرحل إلى بغداد ولزمه منذ عصر المهدي وأخذ كل ما عنده"[2].

ويمكن أن نستخلص من كل هذا أن أهم علماء النحو الذين تتلمذ على يدهم إمام النحو أبو زكريا الفرّاء هم:

1/ أبو جعفر الرُّواسي: هو أبو جعفر محمد بن أبي سارة وإنّما قيل له ذلك لعظم رأسه.[3]

2/ يونس بن حبيب: هو أبو بشر يونس بن حبيب وهو من مشاهير المحدِّثين بأصبهان.[4]

3/ الحسن الكسائي، وهذا الأخير كان له الأثر الأكبر في تكوين شخصية الفرّاء النحوية.

تلاميذه:

ومن تلاميذ الفرّاء سلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم السمري، وأبو عبدالله الطوّال، ومحمد بن قادم ويعقوب بن السِكيت.

---

[1] (أنظر) الذهبي/ تاريخ الإسلام/ حوادث 201/210ه/ ص293.
[2] شوقي ضيف/ المدارس النحوية/ ص192- 193.
[3] ابن الأثير/ اللباب في تهذيب الأنساب/ ج/ ص 40
[4] السمعاني/ الأنساب/ ج12/ ص 41.

1/ **أبو جعفر محمد بن قادم** صاحب الفرّاء، وكان معلم المعتز قبل الخلافة، وله من الكتب: (كتاب الكافي في النحو، وكتاب غريب الحديث، وكتاب مختصر النحو).

2/ **سلمة بن عاصم:** ويُكنى أبا محمد سلمة بن عاصم صاحب الفرّاء وأحد العلماء الكوفيين، ثقة راوية، عالماً بالنحو روى عن الفرّاء كتبه كلها وكان لايفارقه، وتوفي سلمة وله من الكتب: (كتاب غريب الحديث، وكتاب الحلول في النحو).

3/ **الطوّال:** ويُكنى أباعبد الله ولا كتاب له يعرف، قال أبو العباس ثعلب : كان الطوّال حاذقاً بالعربية وكان سلمة حافظاً لتأدية ما في الكتب، وكان أبو قادم حسن النظر في العلل[1]

4/ محمد بن الجهم السمري: وهو أبو عبدالله محمد بن الجهم بن هارون السمري، الكاتب النحوي صاحب الفرّاء راوي كتابه في معاني القرآن بل إنه روى جميع تصانيفه، إذ كان له راوٍ وأحدٌ وراقيه وهو شيخ كبير وإمام شهير وكان تياهاً بشيخه أبي زكريا معجباً به إلى حد كبير ظهر ذلك في قصائده العديدة في رثاء الفرّاء وإطرائه واعتزازه بآثاره إلى جانب أنه كان يعتز بمذهب الفرّاء في النحو وكأنه كان يحس بأنَّ الفرّاء يؤسس مذهباً جديداً يغاير مذهب المعاصرين[2]

أهم مؤلفاته:

لقد كان للفرّاء العديد من المؤلفات ومن أهم هذه المؤلفات:-

1/ **كتاب الحدود:**

وقد ألف هذا الكتاب بأمر من المأمون كما جاء في معظم كتب المؤرخين، ويقول بن الجوزي في ذلك: "أخبرنا أبو بديل الوضاحي قال: أمر أمير المأمون الفرّاء أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو وما سُمِع من العرب، وأمر أن يفرد في حجرة من حجر الدار ووُكل به جواري وخدماً يقمن بما يحتاج إليه حتى لايتعلق قلب ولا تتشوق نفسه إلى شئ حتى إنهم كانوا يؤذنونه بأوقات

[1] ابن النديم/ الفهرس/ ص93.
[2] الأنصاري/ أبو زكريا الفرّاء/ص147.

الصلاة، وصُيّر له الورّاقين وألزمه الأمناء والمنفقين، فكان يملي والورَّاقين يكتبون، حتى صنف الحدود في سنين وأمر المأمون بكتبه في الخزائن"[1]

وقد عدّ ابن النديم هذه الحدود خمساً وأربعين حداً فيقول: "أسماء الحدود له نسختها من خط سلمة بن عاصم على هذا الترتيب: حد الإعراب في أصول العربية، حد النصب المتولد من الفعل، حد المعرفة والنكرة، حد مِنْ ورُبّ، حد العدد، حد ملازمة رجل، حد العماد، حد الفعل الواقع، حد إنّ وأخواتها، حد كي وكيلا حد حتى، حد الإغراء، حد الدعاء، حد النونين الشديدة والخفيفة، حد الاستفهام، حد الجزاء، حد الجواب، حد الذي ومن وما، حد رُبّ وكم، حد القسم، حد الثنويَّة والمثنى، حد النداء، حد الندبة حد الترخيم، حد أنَّ المفتوحة، حد إذ وإذا وإذاً، حد ما لم يسمى فاعله، حد الحكاية، حد التصغير، حد التثنية، حد الهجاء، حد راجع الذكر، حد الفعل الرباعي، حد الفعل الثلاثي، حد المعرب من مكانين، حد الإدغام، حد الهمز، حد الأبنية، حد الجمع، حد المقصور والممدود، حد المذكر والمؤنث، حد فَعَلَ وأفعل، حد النهي، حد الابتداء والقطع، حد ما يجري وما لايجري" [2]

هذا كل ما يمكن أن نقوله عن كتاب الحدود باختصار وكان الباحث يتمنى أن يصل إلينا هذا الكتاب القيّم لكي نستفيد منه ونتعرف عليه أكثر.

2/ معاني القرآن

وهذا الكتاب يعد من أهم وأشهر كتب الفرّاء التي ألفها على الإطلاق، وقال فيه ابن خلكان وكتابه هذا نحو ألف ورقة، وهو كتاب لم يعمل مثله ولا يمكن لأحدٍ أن يزيد عليه[3] ويبين لنا الدكتور عبدو الراجحي أهمية هذا الكتاب التي جعلته من أشهر كتب الفرّاء فيقول: "وتكمن أهمية هذا الكتاب في أن الرجل لم يكن يقصد تفسير القرآن على النحو الذي تفهمه من كلمة التفسير وإنما كان يهدف إلى أنّ يتخذ من النص القرآني نموذجاً للعربية يُقيّم عليه تحليله اللغوي...

---

[1] ابن الجوزي/ المنتظم/ ج9/ ص180.
[2] ابن النديم/ الفهرس/ ص92.
[3] ابن خلكان/ وفيات الأعيان/ج6/ ص78.

والفرّاء يتتبع الكتاب الكريم سورة سورة ثم يختار من كل سورة ما يراه من الآيات في حاجة إلى تفسير لغوي، وهو في غضون ذلك يقدم النحو الكوفي[1]

إذاً فكتاب معاني القرآن يعد أهم مصدر من مصادر النحو الكوفي على حسب ما ورد إلينا ممن ترجم له.

سبب تأليفه هذا الكتاب: -

قال ثعلب: " كان السبب في إملاء الفرّاء كتاب (معاني القرآن) أن عمر بنُ بكير– وكان من أصحابه، كان مع الحسن بن سهل فكتب إليه:إن الأمير الحسن لايزال يسألني عن أشياء من القرآن لايحضرني عنها جواب فإن رأيت تجمع لي أصولاً، وتجعل في ذلك كتاباً يرجع إليه فقلت: فلما قرأ الكتاب قال لأصحابه: اجتمعوا حتى أملّ عليكم كتاباً في القرآن وجعل لهم يوماً، فلما حضروا خرج إليهم وكان في المسجد رجل يؤذن فيه، وكان من القرّاء– فقال له–: إقرأ، فقرأ فاتحة الكتاب، ففسرها ثم مرّ في القرآن كله على ذلك يقرأ الرجل والفرّاء يفسر، كتابه هذا نحو ألف ورقة، وهو كتاب لم يُعمل مثله"[2]

خزنه الوراقون من الناس ليكسبوا به، وقالوا: لانخرجه على أحد إلا من أراد أن ننسخه له على خمسة أوراق بدرهم فشكى الناس ذلك إلى الفرّاء، فدعا الوراقين فقال لهم في ذلك، فقالوا إنما صحبناك لننتفع بك وكل ما صنفته فليس بالناس إليه من الحاجة ما بهم إلى هذا الكتاب، فدعنا نعيش به فقال: قاربوهم تنتفعوا وينتفعوا، فأبو عليه، فقال: سأُريكم وقال للناس: إني مُمْلٍ كتاب معاني أتم شرحاً وأبسط قولاً من الذي أمليت فجلس يملي، فأملى الحمدُ في مائة ورقة، فجاء الوراقون إليه فقالوا: نحن نبلغ للناس ما يحبون فنسخوه كل عشرة أوراق بدرهم[3].

تاريخ تأليفه:

يقول السمّري في صدر الكتاب: "هذا كتاب فيه معاني القرآن أملاه علينا أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء عن حفظه من غير نسخه، في مجالس النهار من أيام الثلاثاوات والجمع في شهر رمضان

---

(1) عبده الراجحي/ دروس في المذاهب النحوية/ دار النهضة بيروت/ ط1- 1980/ ط2-1988م/ ص93.
(2) القفطي/ إنباه الرواة/ ج4/ ص9-10.
(3) ابن الجوزي/ المنتظم/ ج9/ص180.

وما بعده من سنة اثنين، وفي شهور سنة ثلاث وشهور من سنة أربع ومائتين"[1]ونحمد الله أن الباحث قد وفقه الله تعالي بالحصول على نسخة من هذا الكتاب الجليل بتحقيق الدكتور محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي عن إصدارات الهيئة المصرية العامة للكتاب، هي نسخة مكونة من ثلاثة أجزاء عن نسخ محمد بن الجهم أحد وراقي الفرّاء.

وعلى الرغم من أن أهمية الكتاب وأهمية ما يحتويه إلا أن الباحث يكتفي بهذا القدر من التعريف به ويوصي جميع الباحثين والمهتمين باللغة وعلوم القرآن بالرجوع إلي هذا الصرح العظيم.

3/ البهاء أو البهي:

وقد ذكر ابن خلكان أن هذا الكتاب هو أساس كتاب الفصيح لثعلب فيقول:"وكتاب البهيّ وهو صغير الحجم ووقفت عليه بعد أن كتبت هذه الترجمة، ورأيت فيه أكثر الألفاظ التي استعملها أبو العباس ثعلب في كتابه (الفصيح) وهو في حجم الفصيح غير أنه غيّره، ورتبه على صورة أخرى، وعلى الحقيقة ليس لثعلب في (الفصيح) سوى الترتيب وزيادة يسيرة، وفي كتاب (البهيّ) أيضاً ألفاظ ليست في الفصيح قليلة وليس في الكتابين اختلاف إلا في شئ قليل لاغير"[2]

يقول عن هذا الكتاب الدكتور شوقي ضيف: "وفي هذه الأثناء نراه يتصل بطاهر بن الحسين قائد المأمون المشهور الذي قضى له قضاء مبرماً على أخيه الأمين، كان يعنى بابنه عبدالله وبفصاحته، ويظهر أنه لحظ عليه بعض اللحن والخطأ في كلامه أو في بعض كتابته، فطلب إلى الفرّاء أن يكتب له كتاباً يقف فيه على اللحن المتفشي على ألسنة الناس فصنف كتاب البهاء أو البهيّ فيما تلحن فيه العامة"[3]

4/ آلة الكتاب:

هذا الكتاب قد ذكره معظم من ترجم للفرّاء فقد ذكره ابن النديم في الفهرس كما ذكره ياقوت الحموي والقفطي وابن خلكان وغيرها من الكتب التي جمعها الباحث إلا أن الباحث لم يجد

---

[1] الفرّاء/ معاني القرآن/ج1/ ص14.
[2] ابن خلكان/ وفيات الأعيان/ ج6/ ص181.
[3] شوقي ضيف/ المدارس النَّحويَّة/ ص 194.

شيئاً يذكر عن هذا الكتاب إلا عنوانه ويقول الدكتور أحمد مكي الأنصاري عن هذا الكتاب:

"غير أنني لست أدري عن موضوع الكتاب شيئاً فهو مفقود ولعل اسمه يوحي بموضوعه من أنه كتاب تعليمي على مستوى رفيع هو مستوى الكتّاب لامستوى الناشئين المبتدئين وربما كان موضوعه توجيهات أدبية أو معلومات نحوية صرفية لغوية بمعنى عام ويستعين بها الكتاب وهذا هو الذي أميل إليه لما كان للفرّاء من مزيد اهتمام بالدراسات اللغوية على وجه العموم أكثر من اهتمامه بالدراسات الأدبية بمعناها الخاص"[1]

5/ المنقوص والممدود (المقصور والممدود):

هو كتاب صغير الحجم لايتجاوز عدد صفحاته سبع وخمسين صفحة هو كتاب في الصرف كما يدل على ذلك عنوانه وجد الباحث هذا الكتاب ضمن مؤلفات ذخائر العرب تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، والتنبيهات لعلي بن حمزة هذا الكتاب على الأرجح اسمه (المقصور والممدود) كما جاء في كتب التراجم ولكن النسخة التي بين أيدينا تحمل المنقوص والممدود ويذكر المحقق أنه وجد هذه النسخة من مجموعة خزائن جامع مومباي بالهند بخط سلمة بن عاصم.[2]

هذه الكتب وغيرها من الذي بدأنا به الذكر في بداية الحديث تعدُّ من أهم مؤلفات الفرّاء وينصح الباحث كل من يريد أن يعرف أكثر عن مؤلفات الفرّاء الرجوع إلى كتاب الدكتور أحمد مكي الأنصاري.

ومن الملاحظ أن هذا الفصل لم يتسنى للباحث فيه أن يفيدنا برأيه الشخصي ذلك لأن هذا الفصل يعتمد اعتماداً كلياً على الحقائق التاريخية ولذلك كان لزاماً علينا أن نوردها كما هي بلا زيادة ولا نقصان وهي حقائق تاريخية لاتحتمل التأويل والجدل بل تقبل الصواب والخطأ.

---

[1] الأنصاري/ أبو زكريا الفرّاء/ ص 170- 171.

[2] أنظر الفرّاء/ المنقوص والممدود/ تحقيق: عبد العزيز الميمنيالرابكوثي/ ط3/ دار المعارف/ ص 6-7.

الفصل الثاني

التعريف بأصول النَّحو وموقف الفرّاء منها

تمهيد: التعريف بأصول النّحو عند العلماء

المبحث الأوّل: السماع والقياس

المبحث الثاني: استصحاب الحال والإجماع

تمهيد

التعريف بأصول النحو عند العلماء

يعرف السيوطي علم أصول النحو بقوله: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[1] ولكن هذا المعنى لأصول النحو قد ظهر متأخراً ففي بادئ الأمر كان يفهم من الأصول في الفترة المبكرة من نشأة هذا العلم القواعد المستنبطة مما اطرد في كلام العرب فالمعنى بالأصول في فترة النشأة إذن: القواعد وهي التي تعتمد على ركيزتين أساسيتين هما السماع والقياس.

ونجدد الإشارة إلى أن الأصول كانت عند المتقدمين مبادئ يسيرة تتم بصورة تطبيقية في مؤلفاتهم، ولم تكن لهذه المبادئ أصول نظرية إلا نادراً في بعض الإشارات القليلة وعلى هذا يجب التفريق بين مفهومين مختلفين لأصول النحو عند النحاة العرب.

الأول: يعني القواعد الأساسية في النحو، والتي يمكن تسميتها بالأصول النحوية الثابتة.

الثاني: يعني الأصول المنهجية التي يقام عليها النحو عند العرب وانبنت عليه القواعد.

إنَّ المفهوم الثاني؛ هو ما يهمنا في دراستنا لأصول النحو– يعدُّ فنًّا مستحدثاً من حيث وضع إطاره النظري والتأليف فيه إذ جاءت المحاولات متأخرة عن نشأة النحو بما يقرب عن ثلاثة قرون، إذ يرجع أقدم ما وصل إلينا من هذه المحاولات إلى بعض الإشارات التي ذكرها ابن السرَّاج في كتابه (الأصول في النحو) والزجَّاجي في إيضاحه ثم وصلت إلى درجة أعلى من النضج والاكتمال على يد ابن جني في خصائصه[2] وأصول النحو كما عرفنا من السيوطي أو بالمفهوم الثاني كما أسلفنا، فأربع أصول غالباً مع اختلاف النحاة في هذه الأصول فابن جني قد عدَّها ثلاثة يقول: "دلة النحو ثلاثة: السماع والاجماع والقياس قال ابن الأنباري: "أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع فكأنه لم يرى

---

[1] السيوطي جلال الدين بن عبدالرحمن بن أبي بكر / الاقتراح في علم أصول النحو/ صلاح الدين الهواري/ ط1/ 2011م/ النكتبة العصرية/ صيدا- بيروت/ ص 25.

[2] محمد سالم صالح/ أصول النحو دراسة في فكر الأنباري/ ط1/ 2006م/ دار السلام/ مصر- القاهرة/ ص 25.

الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم، وقد تحصل ممّا ذكراه أربعة"[1] وهي السماع والقياس واستصحاب الحال والإجماع.

وفي ختام حديثنا عن بداية نشأة علم ألأصول لابد من الإشارة إلى أنه هنالك بعض الروايات التي جعلت كتاب (الحدود) للفرّاء أول كتاب تحدَّث عن الأصول النَّحوية "إلا أنه لاسبيل للجزم بذلك لأن الكتاب في عداد ما فقد من كتب الفرّاء وقائمة الحدود التي اشتمل عليها لايستشف منها شئ بيّن محدد يدل على ذلك"[2]

وفي ختام حديثنا عن أصول النحو عند العلماء يجدر الإشارة إلى أننا سوف نقوم بعرض آراء بعض العلماء في كل أصل نتناوله من هذه الأصول ثم نبيّن رأي الفرّاء في هذا الأصل لنتوصل به إلى معرفة تفكير الفرّاء في المسائل النحوية حتى يتضح لنا في نهاية هذا البحث المذهب الذي اتخذه في النحو.

---

[1] السيوطي/ الإقتراح/ ص 25.

[2] منى الياس/ القياس في النحو/ ط/ دار الفكر/ ص 131- 132.

المبحث الأول: السماع والقياس

أولاً: السماع

لغة: السماع اسم ما استلذت الأذن من صوت حسن والسماع أيضاً ما سمعت به فشاع وتُكلِّمَ به والسامعتان الأذنان من كل ذي سمع[1]

اصطلاحاً: يذكر السيوطي تعريف السماع فيقول: "هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسن بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابدّ في كل منها من الثبوت"[2]

ويتضح من تعريف السيوطي أن السماع عنده هو سماع الفصيح من القول من الأعراب الموثوق في عروبتهم وموثوق في عروبة لسانهم الذي لم يخالطه اللحن بأي شكل من الأشكال وقد قسم في تعريفه هذا الكلام الفصيح المسموع إلى ثلاثة أقسام هي:-

1- كلام الله تعالى (القرآن الكريم) وهو أفصح كلام على وجه الأرض.

2- كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهو أفصح العرب.

3- كلام العرب الموثوق بعروبتهم (الشعر والنثر).

وبالرجوع إلى مصطلح السماع نجده قديماً قدم النحو فقد أخذ علماء النحو وأصوله القواعد عن طريق الملاحظة اللغوية عن طريق السماع للعرب الخلص وكان أصحاب النحو يقومون بعمل رحلات ميدانية لجمع اللغة من البوادي وتسجيلها في رسائل لغوية وهذا يعتمد في الأساس على السماع.

وقد ورد مصطلح السماع ووردت صيغ كثيرة تدل عليه منها (سمع، اسمع، سامع، مستمع، سَمع وسُمع) ومن الممكن تحديد منابع ثلاثة للسماع عند سيبويه وهي النقل عن الفرّاء والنقل عن

---

[1] الأزهري: محمد بن أحمد/ تهذيب اللغة/ تحقيق: محمد عوض مرعي/ ط1- 2001م/ دار إحياء التراث- بيروت/ باب العين والسين والميم.
[2] السيوطي/ الاقتراح/ ص 39.

علماء اللغة الثقاة وشيوخه أمثال الخليل ويونس والأخفش الأكبر وغيرهم وقد استمر استخدام مصطلح السماع بعد سيبويه فاستخدمه ابن السرّاج وابن الأنباري وابن جني والسيوطي[1].

ومما يدلنا على سماع العلماء للعرب في البوادي قصة الكسائي عندما سأل الخليل من أين أخذت علمك هذا؟ فقال الخليل من بوادي نجد وتهامة، فخرج إليهما ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ[2]

والسماع عند علماء العربية يُعدُّ عمود أمرهم وذروة سنامهم يسهل عليهم تقعيد قواعدهم وتحديد أقيستهم وبرهنتهم عليها، فليست قاعدة النحو بالمفروضة بلا دليل يسندها لذلك ترى النحاة يستدلون على قواعدهم بكلام العرب الفصيح والأعراب الأقحاح حتى لا تنخرم هذه القواعد ومن هنا فالنحوي لايعد موصوفاً بهذه الصفة ولايصح له اجتهاد ولايقبل له قياس إلا بعد تحصيله للمشهود الكثير والفصيح من كلام العرب، ولابدّ أن يكون ذلك سماعاً إمّا مباشرة من أفواه العرب ذاتها وإما عن طريق الحفظة الذين يوثق بهم في نقلهم وترضى عربيتهم (من ناحية أخرى)[3]

وكما علمنا فإن مصادر السماع أو ما يسمى بالمسموع ثلاثة كما ذكرها السيوطي وهي:-

1 -**القرآن الكريم:**

وحين نقول (القرآن) لانعني النص الشمولي الكلي الموحدالمتجانس للكتاب الكريم، لأن النحاة لو فهموا باللفظ هذا المعنى لما كان لأحدهم أن يجادل في الاحتجاج بآية واحدة من أفصح نص بالعربية، ولا أن يخضع هذا النص لأقيسة اخترعها النحاة اختراعاً وجددوها تجديداًوإنما نقصد بالقرآن عدداً من القراءات التي قد يكون بين إحداها والأخرى خلاف في التركيب النحوي ومما يعزز ما ذهبنا إليه مما قاله السيوطي عن الاستدلال بالقرآن "أمّا القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءأكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً"[4] وينبغي أن نبادر إلى القول بأن هذه القراءات جميعاً منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي يقول: "نزل القرآن

---

(1) أشرف ماهر محمود النواجي/ مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكشاف معجمي/ ط 2001م/ دار غريب/ القاهرة/ ص 64- 65.
(2) الخطيب البغدادي/ تاريخ بغداد/ ج 13/ ص345/ ترجمة أرقم 6243.
(3) المهدي إبراهيم عبدالعال/ النحو والنحاة/ ط1/ 2012م/ دار الكلمة للنشر والتوزي/ مصر- القاهرة/ ص 89- 290.
(4) السيوطي/ الإقتراح/ ص 39.

على سبعة أحرف"[1] والمعروف أن ألفاظ (السبعة) ومضاعفاتها تفيد مطلق الكثرة لاخصوص العدد[2] على كل حال قد جرى عرف علماء النحو على الاحتجاج بروايات القرآن سواء أكانت متواترة أم آحاداً أم شاذة، والقراءة الشاذة التي منع القرّاء قراءتها في التلاوة يحتج بها في اللغة والنحوإذ هي أقوى سنداً وأصح نقلاً من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن ولئن كان القرّاء أسقطوا القراءات بها لعدم وثوقهم أنها قراءة النبي نفسه، إنّ علماء اللغة والنحو أن يعضوا عليها بالنواجز إذ كان رواتها الأعلون عرباً فصحاء سليمة سلائقهم، تبنى على أقوالهم قواعد العربية، وأنت تعرف أن النحاة يحتجون بكلام من لم تفسد سلائقهم من كلام تابعي التابعين فلأن يحتجوا بقراءة أعيان التابعين والصحابة أولى، ورجحان قراءات القرآن في حجيتها اللغوية والنحوية على شواهد النحاة عرف قديم.[3]

2/ الحديث النَّبوي:

وأمّا كلامه صلى الله عليه وسلم، فيستدل منه بما ثَبُت أنه قاله على اللفظ المرويِّ وذلك نادر جداً، وإنما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضاً، فإنَّ غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدَّت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا، وقدَّموا وأخَّروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصّة الواحدة مرويّاً على أوجه شتى بعبارات مختلفة.

ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث قال: أبو حيّان[4] قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الحديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذا الطريق غيره، على أنَّ الواضعين الأوَّلين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب لم يفعلوا ذلك وتبعهم في ذلك

---

(1) خرجه: أبوعبدالله أحمد بن محمد بن خليل بن هلال بن أسد الشيباني/ مسند الإمام أحمد بن خليل/ تحقيق: شعيب الأرنؤوط/ ط1- 2001م/ مؤسسة الرسالة/ رقم الحديث (7989) وخرّجه أيضاً: أبوبكر بدالله بن الزبير بن عيسى بن بيدالله القرشي الأسدي الحميدي المكي/ مسند الحميدي/ تحقيق: حسن سليم أحمد الدارائي/ ط1- 1996م/ دار السقا/ دمشق- سوريا/ حديث رقم (343.

(2) تمام حسان/ الأصول/ ط 2009م/ عالم الكتب- القاهرة/ ص 92.

(3) سعيد الأفغاني/ في أصول النحو/ ط1994م/ مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية/ ص 29.

(4) هو محمد بن يوسف بن علي بن حيّان، الإمام العلاّمة ذو الفنون وحجة العرب أبو حيّان الأندلسي/ أنظر: شمس الدين أبو عبدالله بن محمد بن أحمد الذهبي/ المعجم المختص بالمحدثين/ تحقيق: محمد الحبيب الهيلة/ ط1- 1988م/ مكتبة الصديق/ الطائف/ ص 267.

المتأخرون وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: "إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية"[1]

كل ذلك وما جاء على شاكلته مما أورده السيوطي في هذه المسألة يعقب عليه الدكتور تمام حسّان فيقول: "وإذا كان لنا تعقيب على هذا الموقف فإنه كان ينبغي للنحاة أن يراعوا أن الذين تلقوا هذه الأحاديث تلقياً مباشراً عن الرسول صلى الله عليه وسلم كانوا من الصحابة وهم عرب خلص من ذوي الفصاحة والسليقة، فلو أنّ أحداً منهم خانته ذاكرته في خصوص اللفظ لأدى المعنى بألفاظ فصيحة من عنده، فإذا سلمنا بذلك انتقلنا من بعضهم إلى رواة الحديث من التابعين وتابعي التابعين فوجدناهم أحد فريقين: لأنهم كانوا إمّا عرباً أقحاح يصدق عليهم ما صدق على الصحابة رضوان الله عليهم، وإما من الأعاجم الذين عرفوا بصدق حرصهم على حرفية النصوص، وأنهم إذا تلقوا عن صحابي أو تابعي عضّوا بالنواجذ على ما كان لديهم، ثم إنهم كان لهم من البصر بنقد الحديث سنداً ومتناً ما يدعوا إلى الاطمئنان عليهم وإليهم من حيث المحافظة على النص، ولا سيما أن الاعتماد على التدوين في ذلك العصر لابدّ أن يكون خفّف الحمل عن ذواكر الحفاظ من المحدثين، لانقول إنه شجعهم على النسيان وإنما نقول أعانهم على عدم النسيان وعلى ضبط النص بالصورة التي تلقوه بها عن الصحابي أو التابعي"[2] ذي السليقة زد على ما تقدم أنّ هؤلاء الأعاجم لم يكونوا يروون الحديث في عالم غير عالم النحاة ولم نسمع أن الأحاديث التي كانوا يروونها خالفت القواعد أكثر ما خالفها الشعر العربي المشتمل على الضرائر والرخص وعلى الرغم من ذلك ترى النحاة يقيمون نحوهم على الشعر وهو لغة خاصة غير النثر، ويتركون الأحاديث وهي أقل مخالفة لقواعدهم من الشعر، أضف إلى ذلك أن الرواية بالمعنى كانت شائعة في الكثير من الشواهد الشعرية.

---

[1] أبوحيّان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي/ التذييل والتكميل في شرح التسهيل/ ت: حسن هنداوي/ ط1- 2002م/ دار القلم/ دمشق/ ج5/ ص168.
[2] تمام حسّان/ الأصول/ ص 94- 95.

3 - **كلام العرب:**

والمقصود بكلام العرب (ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم)[1] ولقد كان السعي إلى الاستدلال بكلام العرب هو الداعي الذي دعا رواة اللغة للرحلة إلى الصحراء ويقولون إن الاستماع إلى العرب الوافدين على الحاضرة قد بدأ في وقت مبكر عن بدء الرحلة على الصحراء[2] ومن يمعن النظر في معاجم اللغة العربية وكتب قواعدها يجد كتب اللغويين أوفر حظاً في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة، ويجد النحاة يكادون يقتصرون على الشعر، وزادت عنايتهم بالشواهد الشعريةمع الزمن حتى كان أحدهم يروي أربعين ألف بيت شاهداً في النحو.... وإذا قابلنا الشواهد النثرية عند هؤلاء وأولئك بالشواهد الشعرية وجدناها ضئيلة جداً[3].

أما القبائل التي أخذ عنها النحاة (هم: قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين)[4] وتظل قضية الاستشهاد دائرة منذ القرن الأول الهجري إلى عصرنا هذا، وقد حدد مجمع اللغة العربية بالقاهرة الاستشهاد يكون كالآتي:- (إنَّ العرب الذين يوثق بعروبيتهم، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القر ن الثاني الهجري، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع[5] ويكفينا ما جاء به المجمع لأن الجدل في هذه القضية كثير قد يخرجنا عن مسار البحث الذي نحن بصدده.

السماع بين البصرة والكوفة:

إن الملاحِظ لدراسة السماع عند البصريين والكوفيين، يجد أن البصريين قد قعّدوا القواعد والأصول والأقيسة بعد استقراء الشواهد الكثيرة المعروفة الشائعة من كلام العرب وردوا ما ردوا من الشواهد إذا خالفت المعروف من كلام العرب، أمّا الكوفيون فلا يعبأون بالأقيسة إذا خالفت ما ورد عن العرب، ويقدمون ما ورد عن العرب وإن خالف القياس، ويجيزونه أو يجعلون له باباً

---

(1) السيوطي/ الإقتراح/ ص 46.
(2) تمام حسّان/ مرجع سابق/ ص 95.
(3) سعيد الأفغاني/ في أصول النحو/ ص 59- 60.
(4) السيوطي/ الإقتراح/ ص 46- 47.
(5) عباس حسن/ اللغة بين القديم والحديث/ ط2/ دار المعارف- مصر/ ص 24.

من كلام العرب، فالبصريون يقيسون على المسموع إذا كان كثيراً ويتسعون فيه ويتورعون في الأخذ عن الأعراب، ولا يقيسون على القليل كما هو حال الكوفيين، أمّا الكوفيون فقد يقيسون على الشاهد الواحد، فالقياس مقدم على السماع عند البصريين، والسماع مقدم على القياس عند الكوفيين.

غير أنّ المصادر تذكر أن البصريين كانوا أكثر تشدداً من الكوفيين في اختيار مادتهم اللغويّة، يقول إبراهيم السامرائي: "أن البصريين قد اعتمدوا في تأسيس نحوهم على الثابت من كلام العرب، وشعرهم في الجاهلية والإسلام إلى عصر معين لايتجاوزونه إلى غيره...واعتمدوا على القرآن وقراءاته العالية، كما اعتمدوا على الثابت المؤيد سماعاً أكيداً من أمر اللهجات واللغات الخاصّة" [1] في حين أن الكوفيين لايكتفون بما يأخذون عن فصحاء العرب " إذ كانوا يأخذون عمّن سكن من العرب حواضر العراق، فكثير منهم كان البصريون لايأخذون عنهم، ولا عن قبائلهم المقيمة في مواطنها الأصلية، مثل تغلب وبكر لمخالطتها الفرس والهند" [2].

ثم يأتي البناء على هذا المسموع تحليل المدونة اللغوية، نجد القائلين بوجود مدارس نحويّة يميزون بين البصريين والكوفيين في البناء على هذا المسموع، مكررين قول القدماء الذي نقله السيوطي: " الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوّبوا عليه خلاف البصريين"[3] وكأنّ الكوفيين بحسب هذا القول يبنون قواعدهم على شاهد واحد غير مكترثين بكثرة الشواهد التي تنقض القاعدة، وكأنّ البصريين لايبنون قواعدهم إلا على ما كان كثيراً من الشواهد، أمّا الكوفيون نراهم " إذا ما خرجوا مجاوزين أسوار الكوفة وجدناهم يتسعون في روايتهم للأشعار ومنثور كلام العرب بحيث تفتح جميع الدروب والمسالك للأشعار واللغات الشاذة وهم لايتحرزون في سماعهم ولا يشترطون شيئاً فيما يسمعونه فكفى أنّه عربي بقي لسانه أو تغيّر، إشتّد أو لان، فأخذوا عن جميع العرب بدويهم وحضريهم ولا يهم إن كان هذا المسموع

---

[1] إبراهيم السامرائي/ المدارس النحويّة أسطورة وواقع/ ط 1- 1987م/ دار الفكر- عمان/ ص 141.
[2] السيوطي: جلال الدين السيوطي/ المزهر في علوم اللغة وأنواعها / تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار الفكر/ ج1/ ص 211- 212.
[3] شوقي ضيف/ المدارس النحوية/ ص 160.

سيغير أصلاً من أصولهم التي عرفوها أوّلاً" [1] وذلك أن الكسائي "كان يسمع الشاذ الذي لايتجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات ويجعل ذلك أصلاً ويفيس عليه حتى أفسد النحو" [2].

كان هذا حال الكوفيين في سماعهم تساهلوا في كل نواحيه فليس هناك عربي لايُستشهد بكلامه وليس هناك أكثر أو أقل في كلام العرب فكله "ربَّ قلّ لأو كثر فلا مانع من القياس عليه والأخذ به والشعر معظمه صحيح وبذلك خالفوا البصريين حتى صاروا منهم على طرفي نقض وأكثروا من الخروج عليهم" [3].

موقف الفرّاء من السماع:

كان الفرّاء يتوسع مثل أستاذه الكسائي في الرواية عن الأعراب المتحضرين، وإن كنا نلاحظ أنه إنما يتتبع فصحاءهم وتدل كثرة ما رواه عن العرب وقبائلهم أنه كانت له رحلة واسعة إلى الجزيرة، إذ يكثر في كتابه (معاني القرآن) أنه يقول: (وسمعت العرب تقول) أو يقول (أنشدني بعض بني أسد أو بعض بن كلاب أو بعض ربيعة أو بعض بني عامر أو بني حنيفة[4] إلى غير ذلك من القبائل الكثيرة، ومن ذلك يقول: "والعرب ربما ذكرت فعل المؤنث إذا سقطت منه علامة التأنيث) قال الفرّاء: أنشدني بعضهم:

فَهِيَ أحْوَى مِن الرَّبْعيِّ خَازِلَةٌ

والعَيْنُ بالإِثْمَدِ الحارِيّ مَكْحُولُ[5]

ولم يقل مكحولة والعين أنثى للعلة التي أنبأتك بها[6] ويواصل الحديث فيقول: (وأنشدني بعضهم:

فلا مُزْنَةُ وَدَقَتْ وَدْقَهَا

وَلَا أَرْضُ أَبْقَلَ إِبْقالَهَا[7]

---

[1] المهدي إبراهيم عبد العال/ النحو والنحاة/ ص 416- 417.
[2] ياقوت الحموي/ معجم الأدباء/ ج4/ ص 1744.
[3] مهدي إبراهيم عبد العال/ النحو والنحاة/ ص 417- 418.
[4] أنظر: الفرّاء/ معاني القرآن/ ج1/ ص 32- 61- 170- 460، ص 9- 92- 158 وغيرها من كتاب معاني القرآن.
[5] البيت لطفيل الغنوي/ كما ورد عن عند أبي الفتح عثمان بن جني/ سر صناعة الإعراب/ ط1- 2000م/ دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان/ ج2/ ص 308، وقد ورد شطر البيت إذ هي أحوى.
[6] الفرّاء/ معاني القرآن/ ج1/ ص 127.
[7] هذا البيت لعامر بن جوين الطائي/ كما جاء عند/ أبي علي الحسن بن عبدالله القيس/ إيضاح شواهد الإيضاح/ تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني/ ط1- 1987م/ دار الغرب الإسلامي/ بيروت- لبنان/ ج1/ 499 وكذلك ورد في سيبويه/ الكتاب/ ج2/ ص 46/ وابن السرّاج/ الأصول في النحو/ج2/ ص 413.

الشاهد فيه حذف علامة التأنيث من قوله (أبقل) والأرض أنثى.

قال وأنشدني يونس- يعني النحوي البصري- عن العرب قول الأعشى:

إِلَى رَجُلٍ مِنْهُم أَسِيفٍ كَأَنَّمَا

يَضُمُّ إِلَى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّباً[1]

الشاهد قوله (كفاً مخضباً) فمخضباً نعت لكفاً وهي مذكر والكف مؤنث.

وما يهمنا في هذه الجزئية قول الفرّاء أكثر من مرة (أنشدني بعضهم) وقوله (أنشدني يونس) مما يدل على أنّ الفرّاء قد سمع من العرب بل يمكننا أن نقول إن الفرّاء قد طبّق مبدأ السماع بكل ما يحمله هذا المصطلح من معانٍ والمتتبع لكتابه (معاني القرآن) يجد هذا ومثله كثير يدل على سماعه من العرب الفصحاء، ونظن أن جميع كتبه قد سارت على هذا النهج فيقول في كتابه المنقوص والممدود: "الدّواء على وجهين الدّواء الذي يتداوى به الإنسان ممدود يكتب بالألف والدَّوى الأحمق مقصور يكتب بالياء وأنشدني بعضهم"[2]

وَقَدْ أَقُودُ بِالدَّوِيِّ المُزَمَّلِ **** أَخْرَسَ فِي الرَكْبِ بَقَاقَ المَنْزِلِ[3]

الشاهد كلمة (الدَّوي) أنها جاءت مقصورة إذن فالمقصود بها هنا الأحمق.

ولا يشك بعد ذلك أنّ الفرّاء كان مهتماً بالسماع من العرب والاستدلال بآرائهم في المسائل النحوية والصرفية واللغوية كذلك وقلما يذكر اسم الشاعر الجاهلي والإسلامي الذي ينشر من شعره- كما مر بنا- اكتفاءً بأن ذلك كان معروفاً متداولاً بين علماء اللغة والنحو في عصره، وكثيراً ما يتوارد مع سيبويه فيما ينشد من أشعار، مما يدل على أنه كان يضع كتابه نصب عينيه وبصره وقد مضى مثل النحاة البصريين وأستاذه الكسائي لايستشهد بالحديث النبوي في كتابه (معاني القرآن) إلا ما جاء عرضاً وعفواً بحيث لايصح التعميم عنده وأن يقال إنه كان يستشهد به، فقد يأتي بالحديث بعد أن يورد شاهداً من الشعر أو القرآن فيكون الحديث عبارة عن إثبات وتأكيد لا أكثر

---

[1] هذا البيت الثالث والعشرون من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس ورد في الإنصاف/ أبو البركات ابن الأنباري/ ج2/ ص 638.

[2] الفرّاء أبو زكريا يحي بن زياد / المنقوص والممدود/ تحقيق: عبدالعزيز الميمني الراجكوتي/ ط3/ دار المعارف/ ص 20.

[3] البيت لأبي النجم من أرجوزته اللامية/المصدر السابق من الحاشية/ ص 20.

والمهم عندنا أن نعرف أن الحديث عند الفرّاء لم يكن مصدر الاستشهاد الأول بأي حال من الأحوال وإنما كان مصدراً ثانوياً.

أما القراءات فهي محور الكتاب وقد دارت عليها توجيهاته لها من أساليب العرب متحدثين عن لغاتهم التي تجري مع القياس والتي تشذ عنه في رأيه، مما جعله يرد بعضها أحياناً كما ردَّ بعض القراءات، وليس معنى ذلك أنه لم يكن يتوسع في السماع عن العرب، بل قد كان يتوسع فيه إلى أقصى حد أمكنه، متلمساً منه القياس خاصةً إذا اتفق ذلك مع بعض آية الذكر الحكيم وبعض قراءاته[1]

ثانياً: القياس لغةً

جاء في لسان العرب مادة قيس: "قاس الشيء يقيسه قياساً إذا قدّره على مثاله"[2]

اصطلاحاً: "حمل غير المنقول على المنقول: إذا كان في معناه"[3] وحمل غير المنقول على المنقول معناه قياس الأمثلة على القاعدة ثم يقاس عليها غيرها "حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[4]

ويتضح لنا من خلال هذه التعريفات أنّ المراد بالقياس النَّحويّ هو ذلك النوع من القياس الذي يلحق اللفظ بما يماثله في أحكام ثبتت له باستقراء كلام العرب حتى تنتظم منها قاعدة عامة، فهو قياس استقرائي إن صحّ هذا التعبير له، يجمع الجزئيات ثم يضعها تحت نطاق واحدفيكون حكماً كلياً، ولا ريب أنّ القياس بهذه الصورة كان معتمداً لدى النحويين من أول أمرهم[5].

وبعدُ فإنّ تطبيقنا لقواعد اللغة صرفية ونحوية هو في جوهره قياس محض، قائم على ملاحظة أوجه التشابه أو التماثل بين ما تعلمناه وما نراه للمرة الأولى، وحينئذٍ نحمل الجديد على ما سبق أن ألفناه ونحن مطمئنون إلى أنّ مسلكنا سليم تدعمه قواعد اللغة، فقواعد اللغة في الحقيقة ليست سوى مقاييس وضعت على أساس نسبة معينة من الاستعمالات اللغوية الصائبة

---

(1) شوقي ضيف/ المدارس النحوية/ ص 215.

(2) ابن منظور محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين / لسان العرب/ ت: اليازجي وجماعة من اللغويين/ ط3- 1414ه/ دار صادر- بيروت/ فصل القاف مادة قيس.

(3) السيوطي/ الإقتراح/ ص 73.

(4) د. محمد عيد/ أصول النحو العربي/ ط5/ 2006م/ عالم الكتب/ القاهرة/ ص 68.

(5) د. المهدي إبراهيم عبدالعال/ النحو والنحاة/ ص 306.

ولما كانت إمكانات الاستعمال اللغوي دائمة التجدد فإن دور القواعد يصبح أساساً لضبط حركة الاستعمالات الجديدة، وضمان عدم خروجها عن سنن الفصحى[1].

نشأة القياس:

يكاد ظهور القياس في النحو يقترن باسم ابن أبي اسحاق الحضرمي وذلك في الكلمة المشهورة التي قالها فيه ابن سلام ورددها من بعده آخرون وذلك وصفه إياه بأنه: "أوّل من بعّج النحو ومدَّ القياس والعلل"[2] ورغم ذلك فمن الصعب أن ننسب أولية علم من العلوم إلى إنسان بعينه، فمثل هذه القضايا إنما تمر بمراحل عدة.

ويقول ابن الأنباري: "اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لايتحقق لأن النحو كله قياس، ثم يقول بعد ذلك بقليل: "فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو" ويقول أيضاً: "وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلاً وجب أن يكون قياساً وعقلاً"[3] ولعل مصطلح القياس تسرب إلى استعمال النحاة عن المتكلمين بطريق الفقهاء فاستبدلوه بالانتحاء نلمح ذلك في قول الحضرمي ليونس بن حبيب: "عليك بباب يطرد وينقاس"[4] ولقد تحمس النحاة تحمساً شديداً للقياس فيقول عنه ابن جني: "مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس" يحكي عن أستاذه الفارسي قوله: "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"[5]فهذه العبارات تترجم عن مقدار عناية علماء النحو به منهجاً للبحث، بل قرر بعضهم أنه ممن عقد عليه الإجماع وأنه بمنزلة الأدلة القاطعة، ولك أن تقلب واحداً من كتب المطولات وسترى في صفحاتها مدى تحكم القواعد– الأقيسة– في الأمثلة وفي المناقشات[6]

---

(1) عبدالصبور شاهين/ دراسات لغوية- القياس في الفصحى- الدخيل في العامية/ ط2/ 1986م/ مؤسسة الرسالة/ ص10.
(2) ابن سلّام محمد بن عبدالله الجمعي/ طبقات فحول الشعراء/ تحقيق: محمود محمد شاكر/ ب ط/ دار المدني- جدة/ ج1/ ص 14.
(3) ابن الأنباري أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد / الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة/ تحقيق: سعيد الأفغاني/ ط 1957م/ مطبعة الجامعة السورية/ ص 95.
(4) القفطي/ إنباه الرواة/ ج2/ ص 108.
(5) ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي/ الخصائص/ ط4/ الهيئة المصرية العامة للكتاب/ ج2/ ص90.
(6) محمد عيد/ أصول النحو العربي/ ص 69.

القياس بين البصرة والكوفة:

كان البصريون أسبق من الكوفيين إلى دراسة اللغة والنحو استقراءً وتقعيدًا وتأليفًا وقد انحاز منهجهم بابتناء قواعده على الأكثر الشائع من كلام العرب وإذا اصطدم أصل من أصوله بما يخالفه تأوله أو عدّه لغةً أو رموه بالشذوذ أو القلة أو الندرة أو الخطأ لأنهم لايلتفتون إلى مسموع ولا يجيزون إلا ما أخذه من القبائل الست تاركين ماعداها أمّا الكوفيون- على ما يراه خصومهم- فإنهم لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شئ مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه وأنهم إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً، ويبدو أن ما ذكر مبني على رأي ابن درستويه في الكسائي واضع الأسس الأولى للمنهج الكوفي الذي كان يسمع الشاذ الذي لايجوز إلا في الضرورة فيجعلوه قسماً ويقيس عليه.

وقد اتجه الباحثون إلى عد المذهب البصري مذهب قياس، وعدوا المذهب الكوفي مذهب سماع، ولكن الحقيقة أن الكوفيين يتفقون مع البصريين في معايير النقل عن الأعراب الفصحاء والشيوخ الثقات ولكنهم تعاملوا مع المسموع تعاملاً أقرب إلى المنهج الوصفي منه إلى المنهج القياسي، وأنهم وسعوا من دائرة الاستشهاد بمن وثقوا فيه ورفضه البصريون، ويختلفون معهم في اصطناع القياس فالكوفيون يترخصون فيه والبصريون يتشددون[1].

ولا شكّ أن القياس النحوي- على ما سطرناه سابقاً- يرجع إلى عهد الحضرمي، كتاب سيبويه خير مايمثل نحو البصرة فتابع فيه قياسهم.

فالحضرمي بيّن الأصل النحوي على معرفته التي استقاها من كلام العرب ثم يصوغه صياغة المقرر الواثق مما يقول ويؤيده بالشواهد من كلام العرب الفصحاء وإذا كنّا لانملك من آرائه النحوية ما يتيح لنا أن نتحدث عنه كثيراً، فقد وصفوه بأنه صاحب قياس أو صاحب عناية بالقياس على ما ذكرناه سابقاً، وأما تلميذه عيسى ابن عمر فكان يجمع بين القياس والسماع ولكنه

[1] سعيد جاسم الزبيدي/ القياس في النحو العربي نشأته وتطوره/ ط1- 1997م/ دار الشروق/ عمان- الأردن/ ص 47- 48- 65.

إلى الأول أميل، قال سيبويه: "وكان عيسى بن عمر يقول: يامطراً يشبهه بقوله يارجلاً، إذ نوّن وأطال كالنكرة"[1].

أما مذهب الخليل فقد جمع بين السماع والقياس وكان بين القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب مع نصه دوماً على ما يخالفه، وأن ذهنه الخصب جعله يفلسف المسموع ويعلل الظواهر ويبحث لها عن شكل أصولي تطرد فيه وحين يعجز عن إخضاع بعضها إلى الأصل يتأولها تأولاً يدخلها فيه والقياس عنده أكثر من أن يحصى، وكتاب سيبويه شاهد على ما نقول[2] وقد ورث سيبويه عن أستاذه نظراته الدقيقة إلى ظواهر اللغة واحتفاله بالسماع والقياس وتطبيق ذلك في كتابه وقد يُرَدُّ الرأي النحوي إلى أنه مسموع ولا نظير له في كلام العرب وإن كان شيخاً من شيوخه فيقرره "وأمّا يونس وناس من النحويين فيقولون: (اضربان زيداً واضربنان زيداً) فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامنا"[3] وهكذا يتبين لنا مما عرضناه أن مذهب النحاة حتى وفاة سيبويه ليس واحداً في الاعتماد على السماع والقياس فتقرر أن الحضرمي وعيسى بن عمرو والخليل قياسيون ولا يجافون السماع ولا يجافي القياس أما سيبويه فقد أخذ بالمنهجين فجمع بين القياس والسماع جمعاً زكياً فيه دقة الخليل وفيه تصحيح لمنهج السماع فقد ردَّ آراء كثيرة ليونس لأنه كان يبني الأصل على المسموع القليل[4].

إلا أن الانعطاف الكبير لتاريخ النحو إنما يحدثه المبرد فقد تخطى كل ما فعله النحاة القياسيون قبله وفي مقدمتهم الحضرمي والخليل وسيبويه، فتمسك بالأقيسة تمسكاً جعل البعض يتهمه في منهجه فيقول عنه: "هذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلاً وكلام العرب فرعاً واستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله"[5] ومن الطبيعي أن يراعى المبرد الكثرة في قياسه على أنه يمنع القياس فيما لم يسمع بهذا يحد من مجال القياس ويضيقه فمثلاً إن سيبويه يجعل بناء (فعال) قياساً من كل ثلاثي لكثرة ما سمع منه، أما المبرد فيجعله سماعاً لاقياساً

---

[1] سيبويه/ الكتاب/ ج2/ ص 203.
[2] سعيد جاسم الزبيدي/ القياس في النحو العربي/ ص 69.
[3] سيبويه/ الكتاب/ ج3/ ص 527.
[4] سعيد جاسم الزبيدي/ القياس في النحو العربي/ ص 69- 70.
[5] أحمد مختار عبدالحميد عمر/ البحث اللغوي عند العرب/ ط8- 2003م/ عالم الكتب/ ص 156.

"فعال في الأمر من الثلاثي مسموع ولا يقال (قوام وقعاد) في قم وأقعد، إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم يقلها العرب وليس لنا لأبنية المبالغة أن نقيس فلا نقول في (شاكر وغافر) شكير وغفير والقياس عنده هو المفضل وكثير ما ينسب الخطأ إلى المسموع لأنه لايعادي قياسه الصارم لأن قياسه ليس مبني بالضرورة على الكثرة والشيوع كما تومي بذلك مواقفه في رد الروايات وتأويلها بل قد يقيس على ظواهر قليلة وأمثلة يسيرة"[1]. ويبدو أن هذا يلخص لنا موقف البصريين من القياس الذي اعتمدوا عليه فلا يتراجعون عنه قبولاً أو رفضاً.

أما الكوفيون فهم أكثر من بنى الأصول على المسموع القليل وإن خالف القياس فقد ظهر هذا في موقفهم من المسألة الزنبورية فعلى الرغم من كثرة النصوص القرآنية والشعرية التي تخالف وجهة نظرهم، فقد أباحوا أن يطلقوا القياس في جواز نصب المعرفة بعد (إذا) الفجائية، ومع كثرة اعتمادهم على السماع لمجرد سماعه أدى إلى وقوعهم في الأخطاء المنهجية التي جعلتهم عرضاً لاتهام البصريين ولعل هذا ناتج عن توسعهم في الرواية والنقل، وقد ارتبط كل هذا بالكسائي الذي كان يقيس عليه ولم يرد في كلام العرب عليه وينسب إليه.

إِنَّمَا النَحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ *** وَبِهِ كُلُّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ[2]

على أنّ النقد الذي وجه إليه لاينبغي أن ينتظم النحو الكوفي؛ لأن نحوه لم يكن كوفياً خالصاً فقد تأثر خطى البصريين في مسائل كثيرة؛ لأنه تلميذهم ومنها مثلاً:

1- القول بفعلية أفعل التعجب[3]

2- فعلية نعم وبئس[4]

3- أن (لن) مركبة من (لا) و (أن)[5]

---

(1) السمعاني محمد بن الحسن الإستراباذي النجفي الرضي/ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب/ ت: حسن محمد بن إبراهيم الحفظي/ ط1- 1966م/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ ج2/ ص 76.

(2) البيت للكسائي من (الرمل) نقله السيوطي من قصيدة للكسائي مطلعها (أيُّها الطالب علماً نافعاً *** أطلب النحو ودع عنك الطمع)/ أنظر: عبدالرحمن ابن أبي بكر جلال الدين السيوطي/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ ب ط/ المكتبة العصرية/ صيدا- لبنان/ ج2/ ص 164.

(3) أنظر: الرضى: محمد بن الحسن الأسترابازي النجفي الرضى/ شرح الرضى لكافية ابن الحاجب/ تحقيق: محمد إبراهيم الحفظي- ط1 1966م/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ ج2/ ص 308.

(4) أنظر: ابن الأنباري/ الإنصاف/ ص 36.

(5) ابن هشام: عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام/ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ تحقيق : مازن المبارك/ط6/ دار الفكر- دمشق/ الجزء الأول/ ص 314.

4- لم يجوِّز ترفيع ما كان على ثلاثة أحرف[1]

وعدَّه ما في (نعمَّا) هي معرفة تامة بمعنى الشيء[2] هذا ومثله كثير من الأمثلة التي وافق فيها الكسائي البصريين وخالف الكوفيين.

ومن امثلة قياس الكوفيين:

- تجويزهم الجزم (بكيف) مطلقاً يقول ابن مالك: "إهمال "كيف وعدم الاعتداد بها في أدوات الشرط هو المذهب الصحيح وأن الكوفيين يجزمون بها، ويلحقونها بأدوات الشرط الجازمه"[3].

- يجوزون النصب (بأن) مضمرة في غير المسائل المعدودة قياساً:

- ومثل ما تقدم تجوزهم عطف المفرد بلكن بعد الإيجاب نظير بل بعدهم يقول ابن مالك في ذلك: (مشاركة ما قبلها لها بعدها (بل) و (لا) و (لكن) و (ليس) على مذهب الكوفيين[4]

فنرى في خلاصة ما عرضنا:

1- إنَّ البصريين والكوفيين يقيسون وليس صحيح ما قيل عن مذهب البصريين أنه قياسي ومذهب الكوفيون أنه سماعي صَّرف.

2- كلاهما خرج على منهجه إلا أنه ليس خروجاً كبيراً بحيث تختلف النظرة على منهجهم عامة.

3- إنهم يختلفون في تقويم المسموع عن العرب فالبصريون يشددون ويرفضون وليس لهم منهج موحد يسلكونه وليس صحيح ما شاع عنهم في الأخذ والرواية فقد خالفوا ما حدده العلماء جملة وتفصيلاً وبقي الكوفيون على احترامهم للمسموع يقبلون الشاذ والقليل.

4- لم يحافظ البصريون على ما سنَّه عيسى بن عمر أبي عمرو بن العلاء في البناء على الأكثر وجعل القليل لغة بل مضوا يعللون الظواهر التي وردت في هذا القليل وأحياناً يجيزون القياس عليه وربما ذهبوا إلى التماس العذر له حتى لاينخرق القياس الذي بنوا عليه.

---

[1] ابن الأنباري/ الإنصاف/ ص 300.

[2] سعيد جاسم الزبيدي/ القياس في النحو العربي/ ص 73- 74.

[3] ابن مالك محمد بن عبدالله الطائي أبوعبدالله جمال الدين/ شرح الكافية الشافية/ تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي/ ط1/ جامعة أم القرى/ مكة المكرمة/ ج3/ ص 1583.

[4] المرجع السابق/ ص 1203.

5- اختلف الفريقان فعلاً في الأسس الأولى فاختلفت النتائج ونوافق على ما ذهب إليه ابن مضاء أن هذا الاختلاف لايصل إلى الاختلاف الكلي بل اجتهاد مثلما نراه في اجتهاد سيبويه والمبرد وغيرهما ممن يخرجون قليلاً عن نهج غيرهم من الشيوخ والعلماء.[1]

أركان القياس:

يقول فيها السيوطي: "للقياس أربعة أركان: أصلٌ وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس وحكمٌ وعلة جامعة... وذلك مثل أن تقول في التركيب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله فتقول: اسم أُسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسمَّ فاعله، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد"[2] وقال النحاة أيضاً: "الشئ لايقاس على الشئ إلا إذا كان حكمه مجهولاً والشئ المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع"[3].

1 - المقيس عليه:

ذلك هو المطرد سواء أكان أصلاً و فرعاً والمقصود بالاطراد في هذا المعرض هو الاطراد في السماع والقياس معاً، أما الاطراد في السماع فمعناه كثرة ما ورد منه عن العرب كثرة تنفي عن المقيس عليه أن يرى قليلاً أو نادراً أو شاذاً وأما الإطراد في القياس فموافقة المقيس عليه لقاعدة سواء أكانت هذه القاعدة أصلية كقاعدة رفع الفاعل أو فرعية كقواعد الإعلال والإبدال والحذف...الخ[4].

أما فكرة الاطراد فنابعة من تقسيم ابن جني للكلام من حيث الاطراد والشذوذ فعنده على أربعة:[5]

أ- مطرد في الاستعمال موافق للأشباه (أي مطرد في القياس أيضاً) مثل " قام محمد، كتب علي... قياساً على أمثالها من الكلام العربي وهذا أقوى الأنواع.

وحكمه: جوز استعماله بصفته الواردة عن العرب، والقياس عليها.

---

(1) سعيد جاسم الزبيدي/ القياس في النحو العربي/ ص 76- 78.
(2) السيوطي / الإقتراح/ ص 74.
(3) ابن مضاء أحمد بن عبدالرحمن بن محمد القرطبي/ الرد على النحاة/ تحقيق: محمد إبراهيم البنا/ ط1- 1979م/ دار الإعتصام/ ص 131.
(4) تمام حسان/ الأصول/ ص 156.
(5) أنظر: ابن جني/ الخصائص/ باب القول على الإطراد والشذوذ .

ب- مطرد في الاستعمال مخالف للأشباه (أي غير مطرد في القياس) مثل: استعوذ واستصوب) وحكمه: أنه شاذ تستعمل صيغته كما وردت ولايجوز القياس عليه.

ج- مطرد في الموافقة للأشباه، لكنه غير شائع الاستعمال، مثال: الماضي من يَذَرْ ويَدَعْ وكذلك قولهم: مكانٌ مُبْقِل هذا هو القياس والأكثر في السماع بَاقل.[1]

حكمه: أنه كسابقه يحفظ ولا يقاس عليه.

د- غير مطرد في الموافقة وفي الاستعمال، مثل: ثوب، مصوون.

وحكمه: كالنوعين السابقين، يحفظ ولا يقاس عليه، ولكنه أضعف الصور جميعاً[2]

2 - **المقيس:**

هذا هو المجال الذي حاول فيه النحاة أن يجربوا صورية القواعد بصوغ القياس للكلمات على مثال الصيغ وأحكامها أيضاً، فاختلفوا في مجال المقيس، قياس الأنماط بقياس الأحكام، وجعل النحاة كل ذلك تمارين للمتعلمين في إلحاق الكلمات وبناء الجمل وشعارهم في ذلك : "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[3] وكان المقيس من الكلمات يقاس على أصل الوضع (أصل الاشتقاق وأصل الصيغة) وقواعد التصديق...وكان المقيس من التراكيب يقاس على أصل وضع الجملة (من ذكر أو حذف، وإظهار إضمار ووصل أو فصل، ورتبة أوتقديم وتأخير الخ) ولم يقتصر الأمر على الصياغة الجديدة من الكلمات والتراكيب وإنما كان المقيس في كثير من الأحيان يبدو في صورة مسألة من المسائل النحوية يختلف النحاة حول قياسها بالأصل في ضوء القواعد، وهذا ما كان يعرف عندهم بحمل الأصل على الفرع والفرع على الأصل.

وفي كل الأحوال كان الأهم دائماً تعدي الأحكام من المقيس عليه إلى المقيس[4]

الحكم: - وقد جعل فيه السيوطي شرطين

الأول: أن يقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب أو ثبت بالقياس.

---

[1] السيوطي: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي/ المزهر/ تحقيق: فؤاد علي منصور/ ط1- دار الكتب العلمية/ بيروت- ج1/ ص 181.

[2] عباس حسن/ اللغة والنحو بين القديم والحديث/ ط2/ دار المعارف/ مصر/ ص 56.

[3] ابن السراج أبو بكر بن محمد السري بن سهل / الأصول في النحو/ ت: عبد الحسين الفتلي/ ب ط/ مؤسسة الرسالة/ لبنان- بيروت/ ج3/ ص 351، وأنظر أيضاً: ابن جني/ الخصائص/ ج1/ ص 115، 358.

[4] تمام حسان/ الأصول/ ص 158.

الثاني: أُختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه، فأجازه قوم لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه، ومنعه آخرون، لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً؟ ويجيب السيوطي على ذلك فيقول: "يجوز أن يكون فرع شئ أصلاً لشئ آخر، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل وأصل للصفة المشبهة، وكذلك (لات) فرع على (لا) و (لا) فرع على ليس) و (لا) أصلٌ ل (لات) وفرع على (ليس) ولا تناقض في ذلك لاختلاف الجهة، ومن أمثلة القياس على المختلف فيه أن تستدل على (أنَّ) (إلاّ) تنصب المستثنى فتقول: حرف قام مقام الفعل بعمل النصب فوجب أن يعمل النصب كـ (يا) في النّداء، فإنِّ إعمال (يا) في النداء مختلف فيه فمنهم من قال: إنَّه العامل، منهم من قال: فعل مقدر"[1] وقد عقد ابن جني لهذا باباً (حمل الشئ على الشئ من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم)[2].

4 - **العلة:**

للعلة ارتباط بالأصل، لأن "ما جاء على أصله لايسأل عن علته"[3]

ولأن "من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل"[4]

ولقد وقر في نفوس النحاة أن العرب يعللون بعض ما يقولون ومن ثمَّ جعل النُحاة نص العربي على العلَّة أو إيماءه إليها مسلكاً من مسالك العلّة، ويتضح موقف النُحاة هذا من قول سيبويه "وليس شئ مما يطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[5].

موقف الفرّاء من القياس:

إن الفرّاء كان تارة يبسط ظلّ القياس وتارة يقبضه غير ملتفت إلى السماع ومما بسطه فيه دون شاهد يسنده إضافة اسم الفاعل المحلى بالألف واللام إلى العلم قياساً على جواز اضافته إلى المعرّف بالألف واللام فتقول الضارب زيدٍ، كما تقول الضارب الرجل ومما قبضه فيه مع

---

[1] السيوطي/ الإقتراح/ ص 85.
[2] ابن جني/ الخصائص/ ج1/ 214.
[3] أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي/ فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية/ ط1- 2010م/ مكتبة الأسدي/ مكة المكرمة/ ص 91.
[4] ابن الأنباري أبو البركات / الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين/ تحقيق: رمضان عبدالتواب/ ط1/ الخانجي/ القاهرة/ ص 258.
[5] سيبويه/ الكتاب/ ج2/ 32.

عدم أخذه بالسماع مجئ مرفوعين بعد كان، وجوّز ذلك الجمهور على أن في كان ضمير شأن محذوف هو اسمها والجملة خبرها لمجئ ذلك كثيراً على لسان الشعراء كقول بعضهم:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ

وآخرُ مُثْنٍ بالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ[1]

الشاهد فيه أنه جعل في (كان) ضمير للشأن والناس بعد كان مرفوعة بالابتداء و(صنفان) خبره والجملة خبر لكان.

وقد يقف بنصّ على أن العرب قد يغلطون، يقول تعليقاً على قراءة الحسن البصري: (ولا أَدْرَأتكُم به)[2] في مكان القراءة المشهورة (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ)[3] بعد أن صحح قراءته: "وربما غلطت العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز، فيهمزون غير المهموز سمعتُ مرأة من طئ تقول: رثأت (أي رثيت)"[4].

لعلنا بكل ما قدمنا نكون قد عرفنا موقف الفرّاء من كلام بعض العرب، فهو قد يخطئهم وقد يرد بعض ما سمعه منهم مؤمناً بأنه شاذ لايقاس عليه، وأيضاً من أمثلة القياس عنده:-

1- أنّ مصدر الثلاثي قياس مطرد إلى جانب السماع.

2- أن أقسام الكلمة عنده أكثر من الثلاثة المعروفة فقد عدَّ (كلا) قسماً خاصاً فقال: "هي بين الأسماء والأفعال، فلا أحكم عليها بالاسم ولا بالفعل"[5]

3- وإن الجمع يجئ مثل حين عند قوم من النحاة منهم الفرّاء لايطرد في جمع المذكر السالم وما حمل عليه[6]

---

[1] البيت من الطويل للعجيز السلولي/ في يونس بن أبي سعيد الحسن السيراخي/ شرح أبيات سيبويه/ تحقيق: محمد علي الريح هاشم/ ط 1974م/ دار الفكر/ القاهرة/ ج1/ 99 وفي سيبويه الكتاب/ ج1/ ص71/ وفي ابن الأنباري/ أسرار العربية/ ص 114 وفي الخليل بن أحمد/ الجمل في النحو/ ص 145.

[2] سورة يونس الآية (16).

[3] من قرأ بها هم ابن عباس وابن سيرين والحسن وأبو رجاء/ وقراءة غيرهم هي المشهورة/ وقد جاءت في أبو محمد بن عبدالله بن قتيبة الدنيوري/ تأويل مشكل القرآن/ تحقيق: إبراهيم شمس الدين/ دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان/ ج1/ ص 43.

[4] الفرّاء/ معاني القرآن/ ج1/ ص459.

[5] الزبيدي/ طبقات النحويين واللغويين/ ص 133.

[6] سعيد جاسم الزبيدي/ القياس في النحو/ ص 75- 76.

المبحث الثاني

استصحاب الحال والإجماع

أولاً: استصحاب الحال:

تعريفه:

الاستصحاب مصطلح فقهي في الأساس، يقصد به بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيره، أو استدامة ما كان ثابتاً ونفي ما كان منفياً.[1]

"فإذا كان الأصل في الشيء الإباحة كالأطعمة فالأصل حتى يقوم دليل التحريم، وإذا كان الأصل في الأمر التحريم كالأبضاع فالأصل التحريم حتى يكون الدليل المبيح، وهو الزواج مثلاً"[2] وهو في النحو امتداد لمفهومه في الفقه، فلقد نقل السيوطي تعريفه في النحو فيقول: "هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، قال: وهو من الأدلة المتغيرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب"[3] ولاستخدام الاستصحاب كدليل في النحو لابدّ من معرفة الأصل والفرع.

1 - **الأصل:** هو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته، والأصل بهذا المعنى يتناول الحكم الذي يقتضيه طبيعة كل أجناس الكلمة الثلاثة من حيث البناء والإعراب، فالمستحق الإعراب من الكلام الأسماء والمستحق البناء الأفعال والحروف.

والاسم هو الأصل والفعل فرع، والأصل في العمل للأفعال، والأصل في الأسماء ألّا تعمل واسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وإن كان هو الأصل في غير العمل، والأصل في الأسماء الصرف، ومن ثم فإن علل منع الصرف إنما كانت لأنها فروع.

---

[1] أنظر: الجرجاني: علي بن محمد ابن علي الزين الجرجاني/ كتاب التعريفات/ تحقيق: جماعة من العلماء باشراف الناشر/ ط1- 1983م/ دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان/ باب الألف- ص 22.

[2] محمد سالم صالح/ أصول النحو/ ص 431.

[3] السيوطي/ الاقتراح/ 115.

2 - **الفرع:** وهو المعدول به عن ذلك الأصل المجرد، سواء أكان هذا العدول عن أصل وضع الحرف أم الكلمة أم الجملة، وأما العدول عن أصل وضع الحرف فكان يتولى مثلان أو متقاربان ولقد كره العرب تواليهما، ومن ثم عدلوا عن أصل أحدهما ومالوا به إلى مخرج الآخرأو بعض صفاته، والعدول عن أصل الكلمة يكون بالتغيير في أصل الاشتقاق أو أصل الصيغة، ويكون العدول عن أصل وضع الجملة بالعدول عن أي أصل من أصولها بواسطة الحذف أو الإضمار أو الفصل أو التقديم أو التأخير أو التوسع...[1]

وفي معرض حديثنا عن الاستصحاب لابدّ أن نشير إلى أن هذا الباب لم يعطه المؤلفون حقه من العناية عند عرضهم لأصول النحو فلقد أبوا عند ذكر الاستصحاب أن يكتفوا بشرح المصطلح دون الدخول في تفصيل النظر، وأن يرددوا مصطلحات مثل أصل الوضع، وأصل القاعدة، والأصل المهجور، والعدول عن الأصل، والرد إلى الأصل، والوجه...الخ تاركين للقارئ أن يفهم معاني هذه المصطلحات من سياق الكلام، وهذا نابع من أن الاستصحاب كان عندهم من أضعف الأدلة[2].

موقف الفرّاء من استصحاب الحال:

استعان الفرّاء باستصحاب حال الأصل في العديد من المسائل، واعتمد عليه كغيره من علماء المدرستين البصرة والكوفة ويظهر ذلك من الأمثلة التالية:-

وذلك مثل تجويزه القراءة بالكسر والرفع في همزة (أُم) فيقول: "مما قالوا فيه الوجهين إذا وليته ياء ساكنة أو كسرة، قوله: **(وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ)**[3]و **(وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا)**[4] يجوز الرفع في (أم) و (أمها) وكسرها في الحرفين جميعاً لمكان الياء، والكسرة مثل قوله تعالى: **(فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ)**[5] وقول من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أُوصي أمرءاً

---

[1] محمد سالم صالح/ أصول النحو/ ص 432، 436.
[2] تمام حسان/ الأصول/ ص 107.
[3] سورة الزخرف الآية (4).
[4] سورة القصص الآية (59).
[5] سورة النساء الآية (11).

بأُمِّه)[1] فمن رفع قال: (الرفع هو الأصل في الأمر والأمهات ومن كسر قال: هي كثيرة المجرى في الكلام"[2] وكما رأينا فالفرّاء قد جوّز قراءة الرفع على أنها الأصل في (أم) و(أمهات) وما قوله (الأصل) إلا ما أطلقنا عليه الاستصحاب للحال.

وأيضاً نجد مثل هذا في قوله وتفسيره للكلمة يضرُّكم من قوله تعالى: (**وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا**)[3] فيقول الفرّاء: "فقد يجوز أن يكون رفعاً نية الجزم، لأن الراء الأولى مرفوعة في الأصل، فجاز رفع الثانية عليها، ولم يجز (لاتُضارُّ) بالرفع لأن الراء إن كانت (تُفاعَل) فهي مفتوحة، وإن كانت (تُفاعِل) فهي مكسورة، فليس يأتيها الرفع إلا أن تكون في معنى رفع، وقد قرأ عمر بن الخطّاب[4](ولا يضارر كاتب ولا شهيد)"[5].

وحين ننظر إلى هذه المسألة نجد أن الفرّاء قد جوّز أن يكون الرفع على نية الجزم رجوعاً إلى أصل حركة الراء وهذا لعمري هو الاستصحاب عينه الذي ذكره السيوطي، ونجد استعماله للاستصحاب في كلامه عن التأنيث والتذكير فيقول: "وإذا رأيت الاسم مرفوعاً بالمحالّ– مثل عندك، فوقك، وفيها– فأنَّت وذكّر في المؤنث ولا تؤنث في المذكر، وذلك أن الصفة لايقدر فيها على التأنيث كما يقدر في (قام) جاريتك على أن تقول قامت جاريتك، فلذلك كان في الصفات الإجراء على الأصل"[6]

ومن المسائل أيضاً قوله في تفسيره لقوله تعالى: (**قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا**)[7] فيقول في تفسيره لهذه الآية: "هذه قراءة العامة، وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ (فبذلك فلتفرحوا)"[8] أي يا أصحاب محمد بالتاء وقوى قول زيد أنها في قراءة أبيّ (فبذلك فافرحوا) وهو البناء الذي خُلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه، إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور

---

[1] خرجه: أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل/ مسند الإمام أحمد بن حنبل/ حديث رقم (18790) ج31/ ص 87/ وفي هامش الصفحة إسناده ضعيف.
[2] الفرّاء/ معاني القرآن/ ج1/ ص 5- 6.
[3] سورة آل عمران الآية (120).
[4] الفرّاء/ معاني القرآن/ ج1/ ص 149- 150.
[5] سورة البقرة الآية (282) على قراءة عمرو وأبيّ وابن مسعود ومجاهد/ في أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو اسحاق/ الكشف والبيان عن تفسير القرآن/ تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور/ ط1- 2002م/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت- لبنان/ ج2/ ص 297.
[6] الفرّاء/ معاني القرآن/ ج1/ ص 362.
[7] سورة يونس الآية (58).
[8] قراءة أبيّ بن كعب/ في أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبدالرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي/ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد/ ط1- 1422ه/ دار الكتب العلمية- بيروت لبنان/ ج3/ ص126

المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلام مهم فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لايقعان إلا على الفعل الذي أوّله الياء والتاء والنون والألف، فلما حذفت التاء ذهبت اللام وأحدثت الألف، فلما في قولك: أضرب وأخرج لأن الضاد الساكنة فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء كما قال: (آدّاركوا) و (آثّاقلتم) وكان الكسائي يعيب قولهم (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً، وهو الأصل[1].

وإذا رجعنا إلى هذه المسألة نجد أن الفرّاء قد استعمل الاستصحاب في ترجيحه لقراءة زيد بقوله (البناء الذي خلق للأمر) فلم يجعل فعل الأمر أصله البناء فقط بل جعل البناء خلق أساساً لفعل الأمر، ولم يكتفي بذلك بل خالف أستاذه الكسائي الذي لم يرضَ بهذه القراءة ليس شيئاً كما يقول الفرّاء سوى أنه وحده قليلٌ فجعله عيباً، مع أنه الأصل في نظر الفرّاء على الرغم من هذه القلة.

وفي نهاية حديثنا عن الاستصحاب لابدّ أن نشير إلى أن الفرّاء قد استعمل مبدأ استصحاب الحال في الكثير من مسائله، وما عرضنا قليل من كثير موجود في كتب الفرّاء فهو يستعمل الاستصحاب تارة ليؤكد حكماً وتارة أخرى يجوز حكماً آخر أو قراءة.

ثانياً: الإجماع:

لغة: الإجماع: مصدر (أجْمَعَ) ويطلق في اللغة على معانٍ عدّة منها: العزم والتصميم، فيقال أجمع أمره أي عزم بعد أن كان متردداً[2]

وقال الفرّاء: الإجماع : الإعداد والعزيمة على الأمر[3]

ومن معاني الإجماع أيضاً: الاتفاق، وهو المقصود هنا فيقال: أجمعوا على الأمر أي: اتفقوا عليه[4].

إصطلاحاً: وقبل تعريف الإجماع في اصطلاح النحويين لابدّ من الإشارة إلى أمرين أحدهما: أن المصطلح مصطلح فقهي اعتمده الفقهاء أصلاً من أصول الشريعة ودليلاً من أدلتها، ثم انتقل

---

(1) الفرّاء/ معاني القرآن/ ج1/ ص469، 470.

(2) الأزهري محمد بن أحمد المروي/ تهذيب اللغة/ تحقيق: محمد عوض مرعي/ ط1- 2001م/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت- لبنان/ ج1/ ص 254/ باب عين والجيم مع الميم.

(3) الفرّاء/ معاني القرآن/ ج1/ ص 473.

(4) الفيومي أحمد بن محمد بن علي / المصباح المنير في غرائب الشرح الكبير/ المكتبة العلمية/ بيروت- لبنان/ باب (ج م ع) ج1/ ص 108.

هذا المصطلح من الفقه إلى النحو فكان الأصل الثاني من أصول النحو عند ابن جني الذي جعل أصول النحو ثلاثة كما ذكر السيوطي وهي: السماع، والإجماع، والقياس وهو ما ذكرناه في بداية حديثنا عن الأصول.

الثاني: أن الإجماع إما أن يراد به إجماع النحاة، وإما أن يراد به إجماع العرب والغالب أن يكون المراد به إجماع النحاة وهو ما عقد عليه حديثنا في هذا البحث، وأول من تطرق للإجماع هو ابن جني فقال: "إجماع أهل البلدين"[1]ويقصد بالبلدين: البصرة والكوفة ثم جاء السيوطي فلم يزد على ما قاله ابن جني، قال: "والمراد به: إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة"[2].

ويمكن أن نستخلص من كلام هذين العالمين الجليلين تعريفاً نقول: الإجماع هو اتفاق نحاة البصرة والكوفة على حكم نحوي أو على أمر يتصل بالصناعة النحوية.

رأي بعض العلماء في حُجَّة الإجماع:-

قد نقل السيوطي عن ابن جني: "إنّما يكون حُجَّة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص، وإلاّ فلا، لأنه لم يرد في قرآن ولا سنَّة أنهم لايجتمعون على الخطأ، كما جاء النص بذلك في كل الأمة، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللُّغة، فكل من فُرِق له علة صحيحة وطريق نهجه كان (خليل) نفسه و (أبا عمرو) فكره إلا أننا مع ذلك لانسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها إلاّ بعد إمعان وإتقان"[3].

ومن هذا النص نستنتج أن ابن جني لايعد الإجماع ملزماً وأقره السيوطي على ذلك وإنما كان إجماع النحاة غير ملزم عند ابن جني لأمرين اثنين:-

الأمر الأول: إمكانية وقوع الخطأ من علماء البصرة والكوفة مجتمعين.

الأمر الثاني: طبيعة هذا العلم، فعلم النحو- كما وصفه ابن جني- علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له علة صحيحة وطريقة نهجه كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره.

---

[1] ابن جني أبو الفتح عثمان / الخصائص/ ط4/ الهيئة المصرية العامة للكتاب/ ج1/ ص 189.
[2] السيوطي/ الإقتراح/ ص 69.
[3] ابن جني/ الخصائص/ ص 190- 191.

ومعنى ما ذكره ابن جني ونقله السيوطي: أن من كشفت له علة صحيحة أو طريقة واضحة وتمرس في دراسة هذا العلم تمرساً طويلاً حتى أحسّ في نفسه القدرة على التمكن من مسائله والإحاطة بقضاياه، قام في نفسه دليل قاطع يغنيه عن الخليل بن أحمدوثبت لديه من فكره برهان ساطع يكفيه عن أبي عمرو بن العلاء، فمن اتصف بهذه الصفات جاز له أن يخالف إجماع أهل البلدين، لكن هذه المخالفة مشروطة بطول البحث والتقصي والبعد عن نزوات الفكر، كما أنها مشروطة أيضاً بإجلال السلف، لأنهم القوم الذين لانشك في أنّ الله قد هداهم لهذا العلم الكبير.

وإذا كان الإجماع عند ابن جني يجوز خرقه ومخالفته فإنّ هنالك رأياً آخر، وهو إجماع النحاة حجة ولا يجوز مخالفته، وقد سبق إلى القول بهذا الرأي أبو العباس المبرد، فقد ذكر: "أنه لايجوز أن يقال: جاءني الغلامُ زيدٍ، بالإضافة، وكذلك لايجوز: هذه الدارُ عبدالله، ولا أخذتُ الثوب زيدٍ" وقد بينت علة امتناع ذلك بقوله: "وقد أجمع النحويون على أن هذا لايجوز، وإجماعهم حجة على من خالفه منهم"[1].

واختار المتأخرون ما ذهب إليه المبرد، فعدوا الإجماع أصلاً من أصول النحو المعتبرة، ولم يجوزوا خرقه أو مخالفته أو الخروج عليه.[2]

ونكتفي في هذه القضية بإيراد هذان الرأيان الّذان يمثلان كلٌ من الرأي والرأي الآخر في هذه القضية.

موقف الفرّاء من الإجماع:

في بداية حديثنا عن الإجماع ذكرنا أن للإجماع معنيان إمّا أن يكون إجماع النحاة أو يكون إجماع العرب، فإذا كنا نعني بالإجماع، إجماع العرب فإن الفرّاء قد قبله بل عمل به وتشدد فيه خاصة في القراءات ويدلنا على ذلك ما قاله الأنصاري "رأيناه في العشر يتمسك بهذا الإجماع فتسيطر عليه تلك النزعة السلفية سيطرة تحدوه إلى أن يعدل عن الأبلغ من القراءات

---

[1] المبرد/ محمد بن يزيد المقتضب/ ت: محمد عبدالخالق عظيمة/ عالم الكتب/ بيروت- لبنان/ ص 175.
[2] أنظر: السيوطي/ الاقتراح/ ص 69 وما بعدها.

استمع إليه في المفاضلة بين قراءتي التخفيف والتشديد في كلمة (**يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ**)[1]حيث اجتمع القرّاء على التخفيف في (يخربون) إلا أبا عبدالرحمن السلمي[2] فإنه قد قرأ بتشديد الراء، فقال الفرّاء: (كأن يخرّبون) (بالتشديد) يهدمون ويخربون بالتخفيف، يخربون منها ويتركونها– ألا ترى أنهم كانوا ينقبون الدار فيعطلونها، فهذا معنى يخربون بالتخفيف، والذين قالوا يخربون بالتشديد ذهب إلى التهديم الذي كان المسلمون يفعلونه، وكلٌّ صواب، والاجتماع من قراءة القرّاء أحبُّ إليّ"[3].

فأنت ترى موقف الفرّاء من هاتين القراءتين هو تصويبهما معاً وتخريجهما كذلك، غير أنه مال للتخفيف فقال: "والاجتماع من قراءة القراء أحب إليّ" مع أن قراءة التشديد أبلغ في التخريج على حد تفسيره، ولكنه عدل عنها إلى التخفيف– لا لشئ إلا لأنها قراءة الجماعة، والاجتماع أحبّ إليه، فهو هنا ينزع نزعة السلف لايبغي بها بدلاً، ولو كان غيرها وارداً فعلاً في القراءات وكان أبلغ مما اجتمع عليه القرّاء لأنه أنسب إلى العظة التي تهدف إليها الآيةالكريمة فتقول في ختامها[4] (**فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ**)[5] هذا النص الذي ذكره الدكتور أحمد مكي الأنصاري يبيّن لنا موقف الفرّاء من إجماع العرب، وأما إجماع النحاة فتقول فيه إن الفرّاء قد عاش في عهد كانت فيه المدرسة الكوفية لازالت تتحسس خطاها وتتشكل على يد أستاذه الكسائي ولم تكتمل أركانها بعد، ولذلك لاعجب في هذه المرحلة المتأخرة أن يكون إجماع البلدين نادراً إن لم يكن معدوماً، لذلك نجده لايعتد بالإجماع في هذه المرحلة بل الأمر كله سماع، وقياس على كلام العرب واستنباط لقواعد ووضع الأصول.

وفي نهاية حديثنا عن الأصول النحوية عند الفرّاء لابدّ أن نشير إلى أن الفرّاء كان يعتمد كثيراً في وضع نحوه على السماع والقياس، ولا يغفل الاستصحاب بل يستخدمه في كثير من مسائله، ولكنه لم يعتد بإجماع النحاة لأن أركان الإجماع لم تكتمل بعد في عصره، وإن رأيناه

---

[1] سورة الحشر الاية (2).
[2] وقد قرأ بالتشديد أيضاً قتادة والجحدري ومجاهد وأبو حيوة وعيسى وأبو عمرو، وباقي القرّاء مخففة أنظر: أبو حيّان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي/ البحر المحيط في التفسير/ تحقيق: صديق محمد جميل/ ط 1420ه/ دار الفكر/ بيروت- لبنان/ ج10/ ص 138.
[3] الفرّاء/ معاني القرآن/ ج3/ ص 143.
[4] أحمد مكي الأنصاري/ أبو زكريا الفرّاء، ص 85- 86.
[5] سورة الحشر الآية (2).

يعتمد على إجماع العرب وإجماع القرّاء كثيراً مما يمهد؛ لأنه يقبل فكرة الإجماع بالمعنى العام وبكل هذا تتضح لنا فكرة الفرّاء حول الأصول أوبمعنى آخر الأصول التي اعتمد عليهاالفرّاء في بناء منهجه وتقويم مذهبه.

الفصل الثالث

منهج الفرّاء ومذهبه النَّحوي

المبحث الأول: مدرسة الفرّاء النَّحويّة

المبحث الثاني: العوامل والتعليلات

المبحث الأول

مدرسة الفرَّاء النَّحوية

أولاً: تعريف المدرسة

لغة:

جاء في أساس البلاغة باب (درك) مادةُ (درس) (درّس الناقة: راضها، ورجل مدرّس: مجرّب ودرس الكتاب للحفظ: كرر قراءته درساً ودراسةً... وهذه مدرسة الفهم طريقها؛[1]

ويستشف من هذا التعريف أن لفظ مدرسة يعني الطريق أو المنهج ومن المعلوم أنَّ المعنى الاصطلاحي يؤخذ عادةً من المعنى اللُّغويِّ، إذاً فلنقف على المعنى الاصطلاحي الذي تعنيه كلمة مدرسة بوجه عام وكلمة مدرسة نحوية خصوصاً.

اصطلاحاً: المدرسة ما هي إلا اتجاه له خصائص مميزة يُنادي بها فرداً أو جماعة من الناس ثم يعتنقها آخرون، وهي في نظر بعض الباحثين ليست إلا أُستاذاً مؤثراً وتلاميذ قد اجتمعوا على تحقيق غرض موحد ونهجوا في الوصول إليه منهجاً جديداً[2]

وهناك تعريف آخر للدكتور أحمد مختار عمر يعرف فيه المدرسة النحوية بقوله: "إنَّ هذا المصطلح يعني وجود جماعة من النُّحاة يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النَّحو ولابد أن يكون هناك الرائد الذي يَرسم الخطة ويُحدد المنهج، والتابعون أو المريدون الذين يقتفون خطاه، ويتبنون منهجه ويعملون على تطويره والدفاع عنه"[3]

فالتعريفان قد اتفقا على ضرورةِ وجودِ أستاذٍ أو رائدٍ ذي تأثير يمكنه من إيجاد الصدى في نفوس طلابه يتأثرون به ويعتنقون آراءَه، فيحققون غرضاً كانوا قد هدفوا إليه، سالكين منهجاً يختلف عن المناهج السابقة التي يفترض وجودها منطوق التعريف، بالإضافة إلى أن التعريف يوحي بوجود الأستاذ والتلاميذ في حالة من التعاون والتكاتف لخدمة هذا المنهج أو هذه المدرسة والدفاع عنها.

---

(1) الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جارالله/ أساس البلاغة/ ت: محمد باسل عيون السود/ ط1/ 1998م/ دار الكتاب العلمية/ بيروت/ لبنان/ ج 1/ ص 384.

(2) مهدي المخزومي/ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو/ ط 2/ 1958م/ مطبعة مصطفى البابلي الحلبي/ مصر/ ص 106.

(3) أحمد مختار عبدالحميد عمر/ البحث اللُّغوي عند العرب/ ط 8/ 2003م/ عالم الكتب/ ص 128.

إلا أن الدكتور أحمد مختار عمر[1] يضع شرطاً أساسياً لإطلاق هذا المصطلح على مدرسة معينة أو منهج معين وهذا الشرط هو الاستمرارية فيقول في ذلك: "فاستمرار النظرية أو المنهج ودوامها عبر السنين شرط أساسي لتكون المدرسة التي لايمكن أن تستحق هذا الاسم، أو يعترف بوجودها بمجرد مولد النظرية أو خلقها، حتى تعيش ويكتب لها البقاء لبعض الوقت بين المريدين"[2].

نظرة المحدثين لفكرة وجود مدارس نحوية عربية:

من خلال البحث نجد أن معظم المحدثين قد قبلوا فكرة وجود المدارس النَّحوية ما عدا سعيد الأفغاني الذي رفض المعيار الجغرافي أساساً للتقسيم النحوي وتشكك في جدواه[3] برغم من استعماله لفظ مدرسة مع نُحاة البصرة ونُحاة الكوفة مُجاراة لما هو شائع واقترح معياراً آخر وكذلك لم يقبل بهذا التقسيم الدكتور أحمد مختار عمر، وفيما عدا هذان العالمان فإن سائر الدارسين قد قبلوا التقسيم الجغرافي أساساً لتصنيف المدارس النحوية العربية، والفرق الوحيد بينهم هو اختلافهم في عدد المدارس... نجد جميع الدارسين يعترفون بوجود مدرستي البصرة والكوفة ويعترفون بأسبقيتهما لأي مدارس أخرى، ومنهم من يضيف إليهما مدارس أخرى على النحو التالي:

أ- بعضهم يضيف مدرسة ثالثة في بغداد، ويمثل هذا الاتجاه مهدي المخزومي.

ب- وبعضهم- مثل طه الراوي ومحمد أسعد طلسن- يضيف مدرسة رابعة في الأندلس.

ج- وعد الدكتور شوقي ضيف خمس مدارس هي: البصرية والكوفية والبغدادية والأندلسية والمصرية، ولم يذكر المغربية، وتبعه في ذلك محمود فهمي حجازي[4]

ومهما يكن من الأمر فإن إنكار المدارس النحوية بشكل قاطع محال وذلك لعدة أسباب من أهمها ما يوجد في كتب التراجم من أخبار ومناظرات ومنافرات كانت دائرة بين نحاة البلدين وأيضاً ما

---

[1] هو أحمد مختار عبدالحميد عمر نال الدكتوراة في علم اللغة العربية من جامعة كمبردج ببريطانيا، وعمل معيد بكلية دار العلوم بالقاهرة ثم مدرس ثم محاضراً بكلية التربية بطرابلس (أنظر كتاب البحث اللغوي عند العرب).

[2] نظر سعيد الأفغاني/ في أصول النحو/ ط 1994م/ مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية/ ص 195- 196.

[3] أحمد مختار عمر/ البحث اللغوي عند العرب/ ص 128.

[4] المرجع السابق/ ص 130- 131.

يدعم وجود هذه المدارس النحوية ما وجد في كتب النحو العربي من مسائل خلافية، بل إن جل هذه الكتب النحوية قائم على هذه المسائل.

1/ المدرسة البصرية:

انقسم مصران كبيران من الأمصار العربية وكونا مدرستان من أعرق مدارس النحو (هما مدرستا البصرة ومدرسة الكوفة) اللتان اشتغلتا بالنحو، وكان لكل مدرسة من هاتين المدرستين رأيها في النحو، ولكل رأي أتباعه وأشياعه[1].

وقد عُنيت البصرة قبل غيرها بالنحو، فوضعت قواعده وأصوله وكان ابن أبي إسحاق الحضرمي المتوفي سنة (117هـ) أول نحويٍّ بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، اشتق قواعده، وقاس وعلل ثم جاء عيسى بن عمر الثَّقفي المتوفي سنة (149هـ) وأبو عمرو بن العلاء المتوفي سنة (154هـ) ويونس بن حبيب المتوفي سنة (182هـ) الذين قدموا خطوات هامة في هذا المجال[2] حتى كان الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه اللذان يعتبران بحق الواضعين للنحو العربي بصورته المعروفة[3]، وقد رأينا البصرة تضع على يد أبي الأسود الدؤلي نقط الإعراب، وقد مضى الناس يأخذونه عن تلاميذه ولعلنا لانبعد إذا قلنا إن ذلك كان باعثاً لهم ولمعاصريهم على التساؤل عن هذا الإعراب وتفسير مظاهره مما هيأ لبعض نظريات نحوية بسيطة وكان طبيعياً بعد أن رسموا نقط الإعجام أن يضعوا له هذا الاسم وأن يضعوا لنقط أبي الأسود اسم نقط الإعراب تمييزاً لبعضهما عن بعض، كما كان طبيعياً أيضاً أن يطلقوا على علامات النقط الخاصة بإعراب أسماء تفرق بينهما، وقد اشتقوها من كلماته لكاتبه (فتحت شفتي وضممتهما وكسرتهما)[4] فسموه على التوالي نقط الفتحة ونقط الضمة ونقط الكسرة... والأصل في كل علم أن تبدأ فيه نظرات متناثرة هنا وهناك ثم يتاح له من يصوغ هذه النظريات صياغة علمية تقوم على اتخاذ القواعد وما ينطوي فيها من أقيسة وعلل وأول نحوي بصري حقيقي نجد ذلك عنده هو ابن أبي إسحاق الحضرمي، وهو ليس من تلاميذ أبي الأسود ولكنه من القرَّاء، ومن الملاحظ أن جميع نحاة

---

(1) ابن قتيبة أبو محمد عبدالله بن مسلم الدنيوري/ المعارف/ تحقيق: ثروت عكاشة/ ط 2/ 1992م/ الهيئة المصرية العامة للكتب/ القاهرة/ ص 52.
(2) الفيروز آبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب / البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة/ ط 1/ 2000م/ دار سعد الدين للطباعة والنشر/ ص 9.
(3) عبده الراجحي/ دروس في المذاهب النحوية/ دار النهضة/ بيروت/ ص 11.
(4) أنظر: السيرافي الحسن بن عبدالله المرزبان أبو سعد/ أخبار النحويين البصريين/ ت طه محمد الزيني/ ط 1966م/ مصطفى البابلي الحلبي/ ص 13.

البصرة الذين خلفوه يسلكون مسلكه في القراءة، فتلميذه عيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب كل هؤلاء من القرَّاء، ويكثر سيبويه في كتابه من التعرّض للقراءات وكأن ما كان بينهما من خلافات في الإعراب هو الذي أضرم الرغبة في نفوس قرّاء البصرة كي يضعوا النحو وقواعده وأصوله حتى يتبين القارئ موقع الحكم في آية الذكر الحكيم من الإعراب المضمون الدقيق[1]

منهج البحث عند البصريين:

إنّ البصريين وضعوا نصب أعينهم إقامة قواعد عامة وتأسيس قوانين كلية للغة في الرفع والنصب والجر والجزم وغير ذلك يلتزمونها ويريدون أن يسير الناس عليها في دقة وحزم على الرغم من معرفتهم بأن اللغات لاتلتزم القواعد العامة دائماً بل تقع فيها عادةً مسائل لاتجري على القانون الكلي الموضوع وخصوصاً اللغة التي هي امتزاج قبائل متعددة تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً لذلك كان هؤلاء البصريون يأخذون من أجل تحقيق غرضهم بالشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر المسموعة من الفصحاء باطراد فكانت قوانينهم وقواعدهم التي أقاموها على هذه الشواهد أقرب إلى الصحة والدقة[2]

ولكن كان لابد أن يصطدموا بمسائل كثيرة لاتنطبق عليها أحكامهم، فلجَؤا إلى القياس متخذين منه أداةً لصنع اللغة، وصنع أمثلتها، وأوضاعها، وصور تعبيرها، ولما لم يسعفهم القياس بكل ما كانوا يريدون فلا زالت الكثرة الكاثرة من المسائل يستعصي عليهم اندراجها في أحكامهم العامة، لجَؤا إلى التأول، والتأول البعيد الذي يخالف الظاهر مخالفة بعيدة أو يحكمون عند عجزهم عن التأويل بأنه شاذ عن القاعدة[3] يقبل لأنه ممن يحتج به لكنه يحفظ ولا يقاس عليه أو يرمون هذا المخالف بأنه مصنوع لايلتفت إليه، أو لحن من مولد ينبغي أن يطرح، ولذا كثر عندهم ما قلّ عند الكوفيين من التأويل والحكم بالشذوذ والضرورة، بل لقد تجرّأ البصريون

---

[1] شوقي ضيف/ المدارس النحوية/ ط 7/ ص 17- 18.
[2] عبدالكريم محمد الأسعد/ الوسيط في تاريخ النّحو العربي/ دار الشوّاف/ الرياض/ ص 36.
[3] مهدي المخزومي/ مدرسة الكوفة/ ص 46.

على أكثر من ذلك فخطّأوا أحياناً بعض العرب من أهل الاحتجاج في أقوالهم[1] وقد أخذ عليهم تخطئتهم بعض القرّاء، فقد غلطوا ابن عامر، وحمزة ، وعاصم، ونافع ونسبوهم إلى اللحن، على الرغم من أن القراءة سنة متبعة تقوم على الإثبات والأصح في النقل، وليس على الأفشى والأقيس في اللغة[2] ولو اعتمدوا عليها لترتب عليها زيادة في أساليب القول وفتح طرقها يزداد بها بيان اللغة سعة على سعة[3]ومثال لمخالفتهم القرّاء أنهم إذا رأوا (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر في الكلام العربي ثم رأوها في بعض المواضع لاتفعل ذلك مع الوثوق بصحة ما سمع نحو قراءة (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[4] التي قرأ بها غير أبي عمرو بن العلاء من السبعة[5] ألزموا الناس بترك ذلك وباتباع الأكثر الأغلب المطّرد وهو قراءة واحد من السبعة فقط هو أبو عمرو (إنَّ هذين لساحران) لموافقتها قواعدهم فهم بذلك قد فضلوا القانون النحوي وآمنوا بسلطانه وجروا على القواعد النحوية وهددوا مخالفتها حتى لو كان مسموعاً صحيحاً، وبعد التعرف على منهج البحث عند البصريين تتضح لنا بعض الخصائص التي تميّزت بها المدرسة البصرية عن غيرها من المدارس الأخرى ونبينها فيما يلي:-

خصائص المدرسة البصرية: -

1/ من خصائص المدرسة البصرية أنها تعتمد على العقل أو على الأقل كان للعقل عندها جانب ملحوظ.

2/ البصريون تأثروا بمنهج الفلاسفة والمنطقيين[6]

3/ من خصائص المدرسة البصرية القياس وهو أكثر ما اشتهرت به على ما بينّا في الفصل السابق، وقد اطلعت مدرسة البصرة لظروفها التاريخية والحضارية بوضع أسس القياس[7]

---

[1] عبدالكريم محمد الأسعد،/ الوسيط في تايخ النحو العربي/ ص 36.
[2] ابن الجزري شمس الدين أبو الخير / النشر في القراءات العشر/ ت: علي محمد الضبّاع/ المطبعة التجارية الكبرى/ ج 1/ ص 10- 11.
[3] سعيد جاسم الزبيدي/ القياس في النحو/ ص 53.
[4] سورة طه الآية 63.
[4] ومن قرأ بهذه القرّاء (نافع، وابن عامر، شعبة، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر) أنظر محمد محمد سالم محسن/ الهادي شرح طيب الشرفي القراءات العشر/ ج 3/ ص 44.
[5] أحمد مكي الأنصاري/ أبو زكريا الفرّاء/ ص 358.
[6] صابر بكر أبو السعود/ النحو العربي دراسة نصية/ دار الثقافة للنشر والتوزيع/ القاهرة/ ص 69.

4/ التثبت في المادة اللغوية التي يحتج بها، وتحديد القبائل، فليس كل ما يروى يصح الاستشهاد به، وقد أنكروا على الكوفيين اعتمادهم على الأعراب المقيمين في سواد الكوفة وقد هاجمهم اليزيدي البصري منكراً عليهم ما يحتجون به[1]

5/ يقيم البصريون أقيستهم على الكثير الشائع عند العرب، ويغفلون القليل الشاذ، ومن ثم وصفوا بأنهم "أصح قياساً لأنهم لايلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ"[2]

6/ أنهم لايعولون على قياس التمثيل وهو القياس عند انعدام المنقول وذلك بقياس باب على باب آخر إلا فيما ندر[3]

وإلى هنا نكتفي بهذا القدر من التعريف بالمدرسة البصريةوذلك نسبة لطبيعة البحث التي لاتحتمل الاطراد في هذا الجانب، ومن الملاحظ أن الباحث لم يذكر أمثلة على الخصائص التي ميزت المدرسة البصرية وذلك؛ لأن الباحث قد تطرق لها في الباب السابق عند الحديث عن الأصول في شيء من التفصيل، وقد تقاضى النظر عنها في هذا الفصل حتى لايكون هنالك تكرار.

والآن نتعرف على المدرسة أو المذهب المقابل للمدرسة البصرية:-

2/المدرسة الكوفية:

إنَّ ظاهرة التطور في الأشياء أمر طبيعي يخضع لناموس عام بسيطاً كان هذا التطور أم عظيماً، وخضوعاً لهذا المبدأ العام لانستطيع أن ننكر أو نتجاهل تطور الدرس النحوي بعد سيبويه الذي تكونت حول كتابه وعلى أيدي تلاميذه- بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- الذين فتنوا به وبعلمه وتخصصه في هذا الميدان.

غير أنَّ هذا التطور كان فتيلاً محدوداً قليل الجدوى بالنسبة للنحو نفسه، كان تطور في الشكل لا في الجوهر تطور في نظام التأليف لا في موضوع التأليف، تطور في أسلوب معالجة القضايا

---

[1] وأما اليزيدي فهو أبو محمد يحي بن المبارك بن المغيرة المقري، صاحب أبي عمرو بن العلاء البصري، أنظر: أبو البركات الأنباري/ نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ت إبراهيم السامرائي/ ط 3/ 1985م/ مكتبة المنارة الزرقاء/ الأردن/ ص 69.

[2] السيوطي/ الإقتراح/ ص 84.

[3] طاهر سليمان عودة/ جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي/ ط 1/ 1989م/ دار الكتاب الإسلامي/ بيروت/ ص 358.

لا في القضايا نفسها[1]وفي هذه الأثناء ظهرت المدرسة الكوفية ومثلت منهجاً جديداً حتى لاتكاد تذكر البصرة إلا وتذكر معها الكوفة[2]، وقد تأخر هذا المذهب عن مذهب البصريين بنحو مائة عام[3] وذلك لانشغال علماء الكوفة في بادئ الأمر بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه، وعنوا بالقراءات ورواياتها، حتى اشتهر منهم عاصم وحمزة والكسائي، واهتموا أيضاً برواية الأشعار فتركوا المجال لعلماء البصرة الذين حازوا فضل السبق في علم النحو والصرف[4].

والكوفيون: هم رجال المذهب الكوفي الذي قام على أكتافهم وجاهدوا في سبيله حتى أسسوه مذهباً كاملاً يحتوي على الكثير من القواعد الدقيقة التي تستحق الاعتماد عليها والأخذ بها، وقد خالف الكوفيون البصريين في أمور كثيرة دعت العلماء إلى التمييز بين آرائهم وفي تبيان المسائل الخلافية بين المذهبين[5]

ومن المرجح أن بداية القرن الثاني الهجري كان بداية؛ لأن يأخذ نحاة الكوفة يرسمون لنحوهم مذهباً جديداً له خصائصه المستمدة من الحياة الدراسية في الكوفة، وما كاد هذا القرن ينتصف حتى تحدد هذا المذهب بفضل أئمته ورجاله، وإذا نظرنا إلى المنهج الذي سار عليه الكوفيون في معالجة المسائل النحوية وجدنا أنهم أكثر انتفاعاً بالمصادر اللغوية التي رفض البصريون كثيراً منها، كما نجد أنهم أقل استعمالاً لأساليب علم الكلام من حيث الاعتداد بالعقل والاستناد إلى البراهين المنطقية، والعلل الفلسفية[6].

بيان ذلك أنهم توسعوا في السماع فليس هناك عربي لايستشهد بكلامه وليس هناك أكثر وأقل في كلام العرب فكله ربَّ قلّ أو كثر، فلا مانع من القياس عليه والأخذ به والشعر معظمه صحيح وبذلك خالفوا البصريين[7] وعلى ذلك كان من الطبيعي أن تكثر عندهم الشواهدالنادرة، والقواعد المخالفة لما عرفه جمهور النحويين وقد أبصر ذلك البصريون فصرفوا عن شواهد الكوفيين

---

(1) حسن عون/ تطور الدرس النحوي/ جامعة الدول العربية/ قسم البحوث والدراسات الأدبية/ ص62.
(2) عبده الراجحي/ دروس في المذاهب النحوية/ ص 89.
(3) مصطفى عبدالعزيز السنجرجي/ المذاهب النحوية في ضوء الدراسة اللغوية الحديثة/ ط 1/ 1986م/ المكتبة الفيصلصة/ ص 36
(4) الفيروز آبادي/ البلغة/ ص 10.
(5) محمد سمير نجيب اللبدي/ معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ ص 198.
(6) مصطفى عبدالعزيز السّنجرجي/ المذاهب النحوية/ ص 37- 38- 41.
(7) المهدي إبراهيم عبدالعال/ النّحو والنّحاة/ ص 417- 418.

وأطرحوها ظهرياً ولم يسمع عنهم إلا ما وقع من أبي زيد البصري[1]الذي نقل عن المفضل الضبي الكوفي لأنه غير متأثر بالعصبية البلدية[2].

ومن الملاحظ في هذا التوسع في السماع عند الكوفيين والتشدد فيه عند البصريين أنَّ البصريين كانوا أكثر حرية، وأقوى عقلاً، وإنّ طريقتهم أكثر تنظيماً وأقوى سلطاناً على اللغة، وإنّ الكوفيين أقلّ حرية وأشدّ احتراماً لما ورد عن العرب، ولو موضوعاً، فالبصريون يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق، ويميتوا كل أسباب الفوضى، من رواية ضعيفة، أو موضوعة، أو قول لا يتمشى مع المنطق، والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للموجود حتى الشاذ، من غير أن يهملوا شيئاً[3]

وكانت للكوفيين مصطلحات خاصة بهم، ساد بعضها في النحو العربي كالنعت، وعطف النسق وظل بعضها الآخر منسوباً إليهم كمصطلح (الخلاف) وهو عامل معنوي كانوا يعدونه علة النصب في الظرف إذا وقع خبراً من مثل (زيدٌ أمامك) ومصطلح (الصرف) الذي جعلوه علة لنصب المضارع المسبوق بنفي بعد الواو والفاء وأو، وتسميتهم اسم الفاعل (فعلاً دائماً) و(الضمير مكني) ولا النافية للجنس (لا التبرئة) ... وهكذا[4]

النحو الكوفي يشكل مدرسة مستقلة: -

أجمع العلماء على أن النحو الكوفي يشكل مذهباً مستقلاً أو كما نقول بلغة العصر مدرسة مستقلة سواء منهم أصحاب كتب الطبقات والتراجم مثل ابن النديم في كتابه الفهرس والزبيدي في كتابه طبقات النحويين واللغويين[5] وأصحاب كتب المباحث اللنحوية، إذ نراهم دائماً يعرضون في المسائل المختلفة وجهتي النظر المتقابلتين في المدرستين: الكوفية والبصرية، وقد أفرد أبو البركات الأنباري[6] مجلداً ضخماً عرض أهم ما اختلفتا فيه من مسائل في رأيه، ووراءها مسائل

---

(1) أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري صليبة من الخزرج/ أخبار النحويين البصريين/ السيرافي/ ص 42.
(2) محمد الطنطاوي/ نشأة النحو/ ص 120.
(3) مهدي المخزومي/ مدرسة الكوفة/ ص 351.
(4) عبده الراجحي/ دروس في المذاهب النحوية/ ص 91.
(5) أنظر: مهدي المخزومي/ مدرسة الكوفة/ ص 349.
(6) هو أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد الأنباري/ (انظر) ابن خلكان/ وفيات الأعيان/ ج3/ ص 239.ى

أخرى... وينبغي أن يستقر في الأذهان أن المدرسة الكوفية لاتباين المدرسة الكوفية في الأفكار العامة للنحو، فقد بنت نحوها على ما أحكمته البصرة من الأركان التي ظلت إلى اليوم راسخة في النحو العربي غير أنها مع اعتمادها لتلك الأركان استطاعت أن تشق لنفسها مذهباً نحوياً جديداً له طوابعه وله أسسه ومبادؤه[1]

الخصائص العامة للمنهج الكوفي

1- يتضح من خلال تتبع النحو الكوفي أنهم أقل تثبتاً وتشدداً في قبول المادة اللغوية التي تتخذ مصدراً للقياس، يضاف إلى ذلك أنهم وقفوا على قدر أكبر من المادة اللغوية لما عرف عنهم من عنايتهم القديمة برواية الأشعار، كما كانوا أكثر عناية بالقراءات القرآنية.

2- وأنهم أكثر توسعاً في القياس وإباحة له فهم يقيسون على القليل وعلى ما يعده البصريون شاذاً لايجوز القياس عليه.

3- وأنهم يعولون أكثر من البصريين على قياس التمثيل وهو القياس على ما لم يرد به نقل قياساً على ما ورد فيه[2] كإجازتهم (قام زيد لكن عمرو) مع أنه لم يرد به نقل قياساً على ما ورد في باب آخر وهو (بل) من نحو (قام زيد بل عمرو) وقد منع البصريون ذلك[3].

4- إنَّ نهج الكوفيين في القياس، لوضع أصولهم النحوية والصرفية على ما أحصوه من الكلام العربي . كما مّر- ينبئ عن احترامهم لكل ما سمعوه وهجرهم التأويل والتقدير وغيرهما.

ومن البديهي أن يلجأوا إلى قياس ما لايتوفر له شواهد لأن كلام العرب لايمكن أن يحاط به كله أو أنْ يسمع كله من الأعراب أيّاً كانوا وهي مسألة لابد فيها من الالتجاء إلى القياس كما ذكر الكسائي وغيره[4]

5- وأنهم وجهوا اهتمامهم إلى الاستعمال نفسه وإلى دوره وتأثيره في بنية الكلمة المستعملة أكثر من أي شئ آخر، خلافاً للبصريين الذين قدّموا تحكيم الأصول والقواعد على الجريان اللغوي[4]

---

[1] شوقي ضيف/ المدارس النحوية/ ص155.

[2] طاهر سليمان حمودة/ جلال الدين السيوطي/ ص 358.

[3] السيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين / همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ ت: عبدالرحمن الهنداوي/ ب ط / المكتبة التوفيقية/ مصر/ ج 3/ ص 216.

[4] عبدالفتاح الحموز/ الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي/ ص 8.

علماء النحو الكوفي:

وبعد اكتمال النحو علماً له قواعده وأصوله ومنهجه في البحث على يد أبي عمرو بن العلاء وزميله عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي وتلاميذهما، امتدّ النحو من البصرة إلى الكوفة عن طريق المقرئ النحويّ شيبان بن عبد الرحمن التميمي البصري (164هـ)[1] الذي تخرج فيه معاذ ابن مسلم الهرّاء (ت 189) رأس نحاة الكوفة وصاحب أول حلقة تدريس للنحو في المسجد الجامع بالكوفة وتتلمذ على الهرّاء أبو جعفر الرؤاس (ت 187هـ) وكان ذلك بعد عودته من البصرة وتلمذته على أساتذتها أمثال الخليل وكان الرؤاسي ممن عقدت له حلقة تدريس للنحو في المسجد الجامع بالكوفة وبالرؤاس بدأ التاليف النحوي الكوفي، وذلك بكتابة المعروف (بالفيصل) وكان من نحاة الكوفة في هذه الفترة الأولى أبان بن تغلب الجريري (ت 141هـ)[2] وزهير بن ميمون الفرقبي (ت 155هـ)[3] وكان أبو جعفر الرؤاسي يأخذ عنه.

وفي الإنباه قال: أبو بكر بن عياش: "فقلت لزهير الفرقبي بمكة: انَّى لك النحو؟ قال: سمعناه من أصحاب أبي الأسود فأخذناه، وبعد الرؤاسي كان تلميذه علي بن حمزة الكسائي (ت 189هـ) والذي رحل- هو الآخر- إلى البصرة وأخذ عن شيوخها أمثال: يونس بن حبيب والخليل ابن أحمد، ثم عاد إلى الكوفة لتستقر على يده المدرسة النحوية الثانية، التي راحت تنافس مدرسة النحو الأولى بالبصرة فتتكامل معها في نشر النحو إلى مراكز علمية أخرى"[4].

3 - المدرسة البغدادية:

نشأ النحو في أحضان البصرة والكوفة- كما ذكرنا- وتطور على أيدي العلماء المختلفين من كلا البلدين حتى وصل إلى درجة عالية من النضج والاستقرار، وذهبت البصرة بالشهرة الكبرى في

---

[1] عبد الكريم محمد الأسعد/ الوسيط/ ص 43.

[2] هو شيبان بن عبدالرحمن أبو معاوية النحويّ التميمي المؤدب أصله من البصرة سكن الكوفة/ أنظر بن حبان كتاب الثقات/ ج 6/ ص 449/ ترجمة رقم 8530.

[3] هو أبان بن تغلب بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام أبو سعيد الكوفي ثقة/ أنظر ابن حجر العسقلاني/ تقريب التهذيب/ ترجمة رقم 136.

[4] هو زهير بن ميمون الفرقبي الهمذاني (أبو محمد) كان من أهل الكوفة وقيل له الفرقبي لأنه كان يتاجر إلى ناحية فرقب فنسب إليها/ أنظر ياقوت الحموي /معجم الأدباء/ ترجمة رقم 510.

[5] عبدالهادي الفضلي/ مركز الدراسات النحوية/ ط 1/ 1986م/ مكتبة المنارة الزرقاء/ الأردن/ ص 45- 46/ وانظر مهدي المخزومي/ مدرسة الكوفة/ ص 65 وما بعدها.

ميدانه، لكن الكوفة نافستها بحق وبخاصة آخر علماء المدرستين حيث تصدر لإمامة البصرة محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) وحيث تصدر لإمامة الكوفة أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت 291هـ) وشهدت بغداد نشاطاً حياً في حلقتي هذين العالمين الجليلين، واشتد بينهما الصراع وكثرت المناظرات مما جعل الدارسين يقبلون عليهما ويأخذون عنهما معاً، ثم يتخيرون من هذا ومن ذاك ما يراه الواحد مناسباً لتفكيره واتجاهه[1]

لكن هذا الصراع أخذ يخبو فيما بعد بين تلاميذ هؤلاء وأولئك وذلك لأنّ هذه الطبقات الجديدة من الطلاب عاشت في بغداد في مجتمع جديد، وفي بيئة جديدة، فكانت بيئتهم أرحب من بيئة البصرة والكوفة وأوسع، وكانت أبعد من حمّى التعصب وحماسة الجدل وعزة التمسك بالرأي، وكانت بغداد ملتقى علماء البصرتين، فكان فيها بسط للعلم واختصار للآراء وأخذ من كل قول بطرف على تفاوت في مدى هذا الأخذ ونفاذه[2].

وقد كانت البادية إلى ذلك الحين لاتزال معيناً لاينضب للمادة اللغوية الأصلية مما أدى إلى استقراء مادة جديدة، كانت ذات أثر في استخلاص بعض الأقيسة التي لم تعرف من قبل أو ترجيح بعضها على بعض وهناك قواعد ركن فيها البغداديون إلى المذهب الكوفي، وأخرى ركنوا فيها إلى مذهب البصريين، وجانب ثالث استدركوه على المذهبين[3] ومن الملاحظ أن مذهب البغداديين في أول أمره كان ينزع منزع الكوفة لغلبة الكوفيين على بغداد وارتفاع شأنهم فيها نظراً لصلاتهم القوية بالدولة، في حين أن المتأخرين من البغداديين قد فضلوا المذهب البصري ويتضح ذلك عند أبي علي الفارسي، وابن جني اللذين قد ينسبان نفسيهما في بعض الأحيان إلى البصريين كما ظلّ ذلك شأن من خلفهم كابن الشجري (ت 542هـ)[4] وتلميذه ابن الأنباري (ت 577هـ) الذي يتضح في إنصافه تفضيله للمذهب البصري[5] وذلك لانتصاره للبصريين في أغلب مسائل كتابه.

---

[1] عبده الراجحي/ دروس في المذاهب النحوية/ ص 159.

[2] مازن المبارك/ الرماني النحوي/ ط 1/ 1963م/ دمشق/ ص 29.

[3] محمد الطنطاوي/ نشأة النحو/ ص 148.

[4] طاهر سليمان حمودة/ جلال الدين السيوطي/ ص 361.

[5] هو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري/ أنظر ابن الأنباري/ نزهة الألباء/ ص 300.

وكان لأبي العباس ثعلب تلاميذ كثيرون، منهم: أبو موسى الحامض، وأبو الحسن بن كيسان وإبراهيم بن عرفة، نفطويه، وعليّ بن سليمان الأخفش الصغير، وأبوبكر بن الأنباري، ولكن أكثرهم كانوا يخلطون المذهبين،- كما قيل عنهم- لأنهم أخذوا عنه وعن بصريين وهم بذلك لايُعدّون من رجال المدرسة الكوفية وإن تتلمذوا لثعلب وأخذوا عن بصريين، فإنهم رجال مدرسة جديدة نشأت في بغداد عن تلاقي المدرستين فيها ونهجوا نهجاً جديداً، إنبنى علي الانتخاب من أصول المذهبين، والتوفيق بين منهجي المدرستين[1] ومن الملاحظ أن السمة العامة التي تميزت بها المدرسة البغدادية هي الموازنة بين المدرسة الكوفية والمدرسة البصرية والميل إلى إحداهما حسب ما يرى علماء بغداد ولنذكر بعض من هذه القضايا لنبين هذا الرأي.

أمثلة لآراء البغداديين الخاصة:

1- العبرة في التذكير والتانيث عند البصريين والكوفيين بحال المعدود المفرد لا المعدود الجمع، فيقال: ثلاثة سجلاّت وأربعة أصطبلات، خلافاً للبغداديين فإنهم يعتبرونها لفظ الجمع فيقولون: (ثلاث سجلاّت وأربع أصطبلات) بغيرهاء التأنيث في العدد وإن كان المفرد مذكر[2].

2- القاعدة عند البصريين والكوفيين هي أن تبدل الهمزة الثانية الساكنة حرف مدّ من جنس حركة الهمزة الأولى فنقول في الفعل المضارع الخاص بالمتكلم الذي نصوغه من الإزار والأمانة (آتَزِر) بدل من (أَأْتَزِرُ) و (آتمِن) بدل (أَأْتَمِنُ) والبغداديون يجيزون قلب الهمزة الثانية تاء وإدغامها في تاء الافتعال فيقولون: (أتَّزِرُ، أَتَّمِنُ)[3].

ثانياً: آراء المحدّثين في مدرسة الفرّاء

ولعل أول ما يواجهنا في هذه القضية هو الخلاف بين المعاصرين في تحديد المدرسة التي ينتمي لها الفرّاء فالدكتور أحمد مكي الأنصاري يصرح بأنّ الفرّاء هو المؤسس الأول للمدرسة البغدادية

---

(1) مهدي المخزومي/ مدرسة الكوفة/ ص 83.
(2) السيوطي / همع الهوامع/ ج 3/ ص 254.
(3) الأزهري: خالد بن عبد الله / شرح التصريح على التوضيح/ ط 1/ 2000م/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان/ ج 2/ ص 704.

بعكس ما يراه العلماء الآخرون بأنّ الفرّاء واحد من علماء المدرسة الكوفية وهو ما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف من المعاصرين وتبعه في ذلك عديد من العلماء المحدّثين.

لذلك كان لابد أن يقوم الباحث في هذا الفصل بتعريف موجز عن المدارس الثلاث التي يُتهم الفرّاء أن يكون أحد علمائها– وهو ما سبق به البيان بداية هذا الفصل والمدارس هي: المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية والمدرسة البغدادية، ثم نعرض آراء كل من هؤلاء العلماء وما استدل به في تصنيفه للفرّاء من هذه المدارس، على أن يتم عرض كلا الرأيين وما أسسه قائلوه من دعائم دون تدخل من الباحث ومن ثم ترجيح أحد هذين الرأيين بالأدلة والبراهين وذلك حتى لايكون الحكم المسبق على رأي دون الآخر وحتى نتفادى الأحكام الجزئية المتسرعة دون الوقوف على كل الآراء.

1/ من يرى أنه بغدادي:

لعل أول رأي نتطرق له هو رأي الدكتور أحمد مكي الأنصاري الذي أتى برأي مخالف لما سبقوه من أصحاب التراجم والطبقات كما بيّنا ذلك في الفصل الأول، وهو يرى أنّ الفرّاء هو المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية فيقول: في بداية حديثه عن مذهب الفرّاءفي النحو: "إن صدقت البوادر ولم تخطئ الدلائل فإنني أقول: إنّ الفرّاء في النحو (كان نسيج وحده)[1] وكان يؤسس مذهباً خاصاً به ذلك هو المذهب البغدادي فيما أرى"[2] ويواصل الدكتور حديثه فيقول: "طالما أشفقت على نفسي وعلى صاحبها من الإقدام على هذه الدعوى العريضة التي تحتاج في إثباتها إلى مجهود شاق، كما في تقبلها وإقناع الآخرين بها إلى مجهود أكثر مشقة وعسراً، إذ انها تصطدم بالإلف القديم، وللإلف تحكم في النفوس، وسيطرة على العقول حتى عند بعض الخاصة في كثير من الأحيان، فطالما رأيناهم ينفرون من كل جديد لم يألفوه وإن كان عين الصواب".

هكذا بدأ الدكتور أحمد مكي عرض قضيته وهو يرى أنه لم يكن أول من أشار إلى هذا الجانب بل سبقه فيه كثير من العلماء فيقول: :"ولست أزعم أنني أول من تنبه إلى هذه النظرية

---

[1] أنظر: تاريخ بغداد/ ج 4/ ص 156.
[2] الأنصاري/ أبو زكريا الفرّاء/ ص 351.

بل إنّ كثيرين من القدماء والمحدّثين جالت في نفوسهم هذه الخاطرة فعبروا عنها في لمحات خاطفة بين الحين والحين مع تفاوت في مدى وضوح الفكرة في أذهان بعضهم وغموضها عند الآخرين، فمن القدامى مثلاً: أبو الطيب اللغوي"[1] (ت 351هـ) حيث يقول: "وكان الفرّاء يخالف علي الكسائي في كثير من مذاهبه، فأمّا على مذهب سيبويه فإنه يتعمّد خلافه حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف"[2] فيقول الأنصاري معقباً على هذا الرأي: ومعنى ذلك أنه ينهج منهجاً جديداً متميزاً عن منهج المدرستين معاً، الكوفية ممثلة في الكسائي، والبصرية ممثلة في سيبويه[3] ولكن الباحث يرى أن الأنصاري لم يوفق في تخريج هذا الرأي لأن مخالفة التلميذ لأستاذه لاتعني قطعاً خروجه على منهجه فلقد رأينا سيبويه يخرج على الخليل في العديد من المواضع، وحتى الكسائي والفرّاء قد خرجا على أستاذهما الرؤاسي في عدة قضايا، وقصة ذلك مشهورة فقد قال الفرّاء: " لما خرج الكسائي إلى بغداد قال لي الرؤاسي: قد خرج الكسائي وأنت أسن منه فجئت إلى بغداد فرأيت الكسائي فسألته عن مسائل من مسائل الرؤاسي فأجابني بخلاف ما عندي... فقال الرؤاسي يقول كذا وكذا وليس صواباً وسمعت العرب تقول كذا وكذا حتى أتى على مسائلي فلزمته"[4].

ويمكننا أن نرد على الأنصاري بما قاله الأستاذ طه الراوي بعد أن عرض الخلاف بين المذاهب النحوية: "وهناك مذاهب متفرعة من هذه، يعسر حصرها، إذ يكاد يكون لكل إمام مذهب يخالف فيه غيره، ولو من بعض الوجوه، فلسيبويه مثلاً آراء يخالف فيها أشياخه، وللأخفش آراء يخالف فيها سيبويه وسائر البصريين وقد ألّف المبرد وهو بصريّ النزعة كتاباً في الرد على سيبويه.

وللفرّاء مذهب ينحرف فيه عن الكسائي، وهكذا نجد لكل علم من أعلام العربية آراء ينفرد بها تكثر أو تقل بمقدار ما أوتيه من بسطة في العلم، وبراعة في الإبداع ولكن يرجع ذلك كله إلى الأمات الأربع"[5] إذن فاختلاف وجهات النظر عند الكسائي والفرّاء لايمس وحدة المنهج

---

[1] هو عبدالواحد بن علي أبو الطيب العسكري اللغويّ من عسكر مكرم قدم من حلب وأقام بها إلى أن قتل في دخول الدمشقي حلب سنة إحدى وخمسين وثلاث مائة/ أنظر في صلاح الدين خليل بن أيبك/ الوافي بالوفيات /تحقيق: تركي مصطفى/ ط 2000م/ دار إحياء التراث/ بيروت/ ج 19/ ص 173.

[2] أبو الطيب اللّغوي/ مراتب النّحويين/ ب ط/ ت محمد أبو الفضل إبراهيم/ مكتبة نهضة مصر/ القاهرة/ ص 88.

[3] الأنصاري/ أبو زكريا الفرّاء/ ص 367.

[4] ابن النديم/ الفهرس / ص 89.

[5] طه الراوي/ نظرة في النحو/ مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق/ م 14/ ج 9/ ص 318.

العام الذي رسمه الكسائي وسار عليه أتباع المدرسة الكوفية[1] والحق أن ما يفهم من كلام أبي الطيب اللغوي لايخرج من دائرة هذا الاختلاف المعقول بين الكسائي والفرّاء ولكن قد فهم الأنصاري منه شيئاً آخر.

ويمضي الأنصاري في حديثه فيقول: "ثم رآه في مواطن أخرى يروي نصاً عن أبي حاتم السجستاني (ت 248هـ- أو 254هـ)[2] يشير في خفاء إلى أن الفرّاء كان بغدادي المذهب وأنه كان يخلط المذهبين، وقد غمزه غمزاً لئيماً كعادته دائماً مع من لايدور في فلك البصريين-حسب ما ذكر الأنصاري- إذ كان مشهوراً بالعصبية المذهبية، وإليك النص قال أبو حاتم: أهل بغداد حشو عسكر الخليفة لم يكن بها من يوثق به في كلام العرب ولا من ترضى روايته، فإن أدى أحد منهم شيئاً رأيته مخلطاً صاحب تطويل، وكثرة كلام ومكابرة ولا يفصل بين علماء البصرة بالنحو وبين الرؤاسي والكسائي ولابين قرَاءة أهل الحرمين وقراءة حمزة... وإنما هم أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يسيّر اسماً يخترعه ينسب إليه، فيسمى الجر خفضاً، والظرف صفة، ويسمون حروف الجر حروف الصفات، والعطف نسق ومفاعلين في العروض فعولان، ونحو هذا من التخليط[3] ويعقب الدكتور الأنصاري على قول أبي حاتم بقوله: "فأنت ترى أباحاتم وإن لم يصرح باسم الفرّاء إلا أنه حدده تقريباً حين أسند إليه وضع المصطلحات، وقد ثبت إلينا بالبحث أن الفرّاء هو صاحب هذه المصطلحات"[4] الحق يقال أن هذه المصطلحات التي ذكرها أبو حاتم هي مصطلحات قد وضعها الفرّاء كما أشار الأنصاري، ولكن هل يقصد أبو حاتم السجستاني الفرّاء؟ وهل يعلم تمام العلم أن واضع هذه المصطلحات هو الفرّاء، خاصة أنه قد حدد في بداية حديثه أهل بغداد على وجه الخصوص، والمعروف أن الفرّاء كان من أهل الكوفة ومن ثمّ قدم بغداد كما ذكرت كتب التراجم وعاد كذلك إلى الكوفة، ويظل الاحتمال وارداً في رأي أبي حاتم؛ لأنه لم يحدد بقصده شخصاً معيناً.

---

(1) مهدي المخزومي/ مدرسة الكوفة/ ص 144.

(2) هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني روى الكسائي عن الأخفش/ أنظر التنوخي/ تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم/ ط2/ 1992م/ تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو/ هجر للطباعة والنشر/ القاهرة/ ص 73.

(3) أبو الطيب اللغوي/ مراتب النحويين/ ص 102.

(4) الأنصاري/ أبو زكريا الفرّاء/ ص 368.

هذا ما ذكره الأنصاري من آراء بعض من القدامى، أما من المحدثين فإنه يقول: "أول من نبهني إلى هذه القضية أستاذنا المرحوم إبراهيم مصطفى ووجهني إلى جمع البراهين لتأيدها، وقال فيما قال: بل إنه يسبق البصريين في منهجهم فقال بقياسية مصدر الثلاثي قياساً مطرداً في حين أنّ البصريين أنفسهم يقولون بالسماع" وقال: "إنّ الفرّاء قطع على المدرسة الكوفية سيرها في طريق الرواية والنقل فقط، وأحدث ثورة في المنهج نفسه حيث اعتمد على القياس اعتماداً كبيراً إلى جانب اعتماده على الرواية"[1] وهذا الرأي لايمكننا الاعتماد عليه لأنه لم يرد في كتاب للدكتور إبراهيم مصطفى حتى نقف عليه وإنما كان حديثاً شخصياً كما ذكر الأنصاري في هامش كتابه.

ويذكر الأنصاري من المحدثين أيضاً أحمد أمين فيقول: تحدث عن الفرّاء فقال: "جمع إلى علم الكوفيين علم البصريين فأخذ عن الكسائي الكوفي، كما أخذ من يونس البصري، ثم هو كبير العقل بجانب سعة الاطلاع"[2] وبكل تأكيد لم يقصد أحمد أمين بجمع الفرّاء لعلم الكوفيين وعلم البصريين، أكثر من سعة الاطلاع التي ذكرها في معرض حديثه وختم بها الأنصاري النقل عنه فهو بذلك لم يخرجه من دائرة النحو الكوفي والدليل على ذلك أنه عندما ذكر هذا الحديث كان يتكلم عن رجال المدرسة الكوفية فيقول في الموضع نفسه بعد أن عرض للفرّاء أخباره: "وممن كان في طبقة الفرّاء من الكوفيين محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي"[3] ولا أدري كيف فات على الأنصاري هذا التصريح من أحمد أمين مع أنه موجود في الصفحة نفسها التي نقل منها تقريباً أو التي تليها.

ومن الملاحظ أيضاً اعتماده على الفرّاء قد أخذ من الكسائي الكوفي ومن يونس البصري، وهذا ليس بدليل؛ لأن الكسائي نفسه قد أخذ العلم من الخليل البصري والرؤاسي الكوفي كما جاءت به كتب التراجم.

ومن المحدثين الذين ذكرهم أحمد مكي الأنصاري الدكتور: مهدي المخزومي فيقول عنه: "ثم جاء صاحب مدرسة الكوفة وقال فيما قال عن الفرّاء: "...وأعاد النظر فيما جاء به الكسائي فأخذ

---

[1] الأنصاري/ أبو زكريا الفرّاء/ ص369- 370.
[2] أحمد أمين/ ضحى الإسلام/ ط 1998م/ الهيئة المصرية العامة للكتاب/ ص 307.
[3] المرجع السابق/ ص 308.

منه، ما يتفق مع طبيعة المدرسة وبنى منهجاً على أساس علمي جديد[1] وقال في موطن آخر:" ولكن نحو الفرّاء يختلف عن نحو الكسائي من حيث الشكل والموضوع أما الشكل فالكسائي في نحوه كان يحتذي منهج المحدّثين والفرّاء وكان أبعد ما يكون عن التأثر بالتفكير الفلسفي.

وكان الفرّاء من المتكلمين، وكان ينحو في مصنفاته منحى الفلاسفة كما قيل عنه، وقد ترك في نحوه ظلالاً واضحة المعالم تمثل في تعليل القضايا النحوية، وفلسفة الأحكام بمثل ما كان البصريون يعللون ويفلسفون"[2] ولكنه يرى برغم ذلك أنَّ الكسائي هو واضع النحو الكوفي وأنّ الفرّاء متمم لهذا البناء فيقول في موضع آخر: "وجمع لها مادة درسها ورسم المنهج الذي يعتمد عليه إنشاؤها فإن الفرّاء قد تكفل بإتمام البناء"[3] هذا باختصار ما ذكره الدكتور أحمد مكي الأنصاري في أنه لم يبتدع هذه النظرية الجديدة التي ترى أنّ الفرّاء هو مؤسس المدرسة البغدادية، ولكن من خلال العرض والتحقق مما قاله فإننا نكاد نجزم أنه أول من خاض في هذه القضية فما ذكره من علماء قدامى ومحدثين لم نجد عندهم هذه النظرة صريحة واضحة اللهم إلا من لم نقف على كتبه.

ويمضي الدكتور في عرض ما يثبت دعواه هذه، فيبدأ لنا بذكر العوامل التي جعلت الفرّاء يتأثر بالمذهب البصري وهي كالآتي:-

1/ اتصاله بالأخفش الأوسط حامل كتاب سيبويه إلى الأجيال.

2/ تعمق الفرّاء في دراسة (الكتاب) دراسة ناقدة واعية

3/ تتلمذه على إمام من أئمة البصرة وهو يونس (ت182هـ)[4]

ويقول الدكتور أحمد مكي في نهاية حديثه عن هذه العوامل بعد أن فصلها:(وإلي هنا نكتفي بهذا القدر من العوامل الدالة علي مدي تأثر الفرّاء بالمذهب البصري وتعمقه فيه بالإضافة إلي انتزاع منهج جديد هو المذهب البغدادي)[5]

---

[1] مهدي المخزومي/ مدرسة الكوفة/ ص 127.
[2] المرجع السابق/ ص 141.
[3] مهدي المخزومي/ مدرسة الكوفة/ ص 127
[4] الأنصاري/ أبو زكريا الفرّاء/ ص 372.
[5] المرجع السابق/ ص 376.

ولكي يثبت الأنصاري زعمه كان لابد أن يبين مظاهر كل من النزعة الكوفية والبصرية عند الفرّاء فالمزج بين هذين المنهجين هو أساس المدرسة البغدادية فيقول: من مظاهر النزعة الكوفية عند الفرّاء ما يلي:-

1- يتحاشى التقدير أحياناً، يتجلى ذلك في إعراب (أحد) من قوله تعالى: **(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)**[1] "زعم الفرّاء أن أحد في الآية يرتفع بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك"[2] ومن المعلوم لدى النحاة أن أحد فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور[3].

2- وأحياناً يقيس على الشاهد الواحد: مثل قولهم (ما فعلت خمسة عَشْرِك) بالإضافة لذلك فقد اتخذه الفرّاء أساساً حين أجاز إعراب العدد المركب إذا أضيف وجعله قياساً مطرداً[4].

3- البعد عن منهج الفلاسفة والمتكلمين أحياناً، وذلك حينما قال بترافع المبتدأ والخبر[5]

ومن مظاهر النزعة البصرية التي ذكرها الأنصاري:

أولاً: التقدير والتأويل:

لئن رأينا الفرّاء يتحاشى التقدير، فقد رأيناه كثيراً ما يعتمد عليه، ومن أمثلته: تقدير مبتدأ لاحاجة للكلام به، عند إعراب قوله تعالى: **(إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً (35) فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا (36) عُرُبًا أَتْرَابًا (37) لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ)**[6] فقال الفرّاء: "وقوله لأصحاب اليمين، أي هذا لأصحاب اليمين[7] فقرر لفظاً لايتوقف معنى الكلام عليه بل إنه لو علق الجار والمجرور بالفعل مباشرة أي أنشأناهن أو جعلناهن لأصحاب اليمين لكان أجمل وأوجز ولكنها حمّى التقدير أصابت الفرّاء متأثراً بالبصرة"[8]

---

(1) سورة التوبة الآية (6).
(2) ابن يعيش/ شرح المفصل/ ب ط/ إدارة الطباعة المنبرية/ الأزهر/ ج1/ ص 82.
(3) أنظر أبو اسحاق الزجاج/ معاني القرآن وإعرابه/ ت:عبدالجليل عبده شلبي/ ط 1/1988م/ عالم الكتب/ بيروت/ ج2/ص 431.
(4) أنظر: الفرّاء/ معاني القرآن/ تحقيق النجار/ ج2/ ص 33- 34.
(5) أنظر: المرجع السابق/ ج1/ ص 13.
(6) سورة الواقعة: الآيات: 35- 36- 37- 38.
(7) الفرّاء/ معاني القرآن/ ج3/ ص 125- 126.
(8) الأنصاري/ أبو زكريا الفرّاء/ ص 377.

ثانياً: عدم القياس على المنهج الواحد:

وإذا كنا رأينا الفرّاء في بعض الأحيان يقيس على الشاهد الواحد استجابة للنزعة الكوفية، فإنا نراه في أحيان كثيرة لايقيس عليه بل إنه لايعتد بالسماع ولو تعدد في كثير من الأحيان برغم أنه هو الذي سمعه بنفسه من ذلك (عسى زيدٌ قائماً) قال لم يجئ إلا في قوله (عسى الغُوْيُر أبُؤساً)[1] فقال الفرّاء: وعسى لايقاس، ولا يستحسنها ولايجيزها إلا مع أن[2] فانظر إلى الفرّاء تتحكم فيه النزعة البصرية فلا يقيس على ما سمع من العرب بل لايستحسنه ولايجيزه).

ثالثاً: انتهاجه منهج الفلاسفة والمتكلمين:

لئن كنا رأينا الفرّاء من قبل ينزع أحياناً منازع أهل الكوفة فيبتعد حيناً عن منهج الفلاسفة فإنا نراه هنا قد انتهج منهجهم وتعمق فيه إلى حد كبير، وقديماً لمسوا فيه هذا الاتجاه فأجمعوا أوكادوا على أنه كان (يتفلسف في تصانيفه)[3].

رابعاً: الضبط والتقعيد

كان له نصيب موفور في هذا الجانب وقد اشتهر بين القدماء بذلك فقال قائلهم: "لولا الفرّاء ما كانت اللغة لأنه حصّلها وضبطها، ولولاه سقطت العربية لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب"[4]

ومن مظاهر استقلاله عن المدرستين:

أولاً: أنه انتهج منهجاً جديداً في الاستشهاد بالحديث الشريف وذلك أنه اعتمد الحديث واحتج به في النحو واللغة احتجاجاً مباشراً، على حين كان النحويين من نحاة المدرستين يرفضون الاحتجاج بالحديث الشريف[5] وقد تعرضنا لهذه القضية في الفصل السابق وقد أثبتنا بالبحث عدم صحة ما ذهب إليه الأنصاري من اتخاذ الفرّاء من الحديث مصدر احتجاج مباشر كما زعم

---

[1] عسى (الغوير أبؤسا) الأبؤس جمع البأس: وأصل الأبؤس هذا أنه كان غار فيه ناس فأتاهم فيه عدو فقتلوهم فصار مثلاً لكل شئ يخاف أن يأتي منه شر ثم صُغِّر الغار فقيل: غوير/ أنظر / ابن سلام/ غريب الحديث/ ت محمد خان/ ط1/ 1964م/ مطبعة دائرة المعارف العثمانية/ ج3/ ص 320.

[2] الفرّاء/ معاني القرآن/ ج1/ ص 415.

[3] أنظر الزركلي/ الأعلام/ ج8/ ص 146.

[4] الذهبي/ تاريخ الإسلام/ حوادث ووفيات 201- 210هـ/ ص 293.

[5] الأنصاري/ أبوزكريا الفرّاء/ ص 394.

فالفرّاء لم يتخذ الحديث مصدراً مباشراً وإن احتج به، فإنه يحتج به في المرتبة الثانية بعد أن يسبقه بآية من القرآن أو بيت من الشعر أو قول مأثور، فالحديث عنده مصدر احتجاج ثانوي لايأتي به أولاً، وإنما يأتي به للتأكيد أو الإثبات فقط.

ثانياً: وضع المصطلحات الجديدة التي ما كان يعرفها البصريون ولا الكوفيون:

مثل مصطلح: (المحل) الذي يطلقه الفرّاء على ما يسميه ظرفاً أو مفعولاً فيه ويسميه الكسائي صفة.

(والتفسير) يطلقه الفرّاء على ما عرف عند البصريين باسم المفعول لأجله، ويطلقه الفرّاء على (التمييز)أيضاً، ومثل ذلك عند الفرّاء كثير مثل: (الاسم الموضوع: اسم الجنس، والفعل: ويطلقه على الاسم) و(المؤقت: يعني به العلم والضمير) (وغير المؤقت: ويعني به النكرة)[1] وغير ذلك الكثير من المصطلحات التي وضعها الفرّاء.

رابعاً: فسر الظواهر اللغوية تفسيراً جديداً يستلهم فيه روح العربية، فأخذ من المذهبين أحسنهما أخذ من المذهب البصري التعرض لتفسير الظواهر اللغوية التي كانت بمنأى عن الكوفيين، وأخذ من الكوفيين الاعتماد على الحس اللغوي في تفسير الظواهر.

خامساً: ومن مظاهر استقلاله أنه كثيراً ما كان يخالف البصريين والكوفيين معاً في الآراء النحوية واللغوية ويتخذ فيها رأياً جديداً يتفق مع مذهبه الجديد.[2]

مقومات مذهب الفرّاء النحوي عند الأنصاري:

عندما كان الأنصاري من أكثر المعاصرين مناداةً بأن الفرّاء هو مؤسس المدرسة البغدادية رأينا أن نقف على رأيه ودعائمه التي أتى بها، لنقف على الأسس التي سار عليها أصحاب هذا الاتجاه والمنادين به، وهذا ليس تقليلاً من جهد الآخرين ولكن للدعائم الكثيرة التي أتى بها الأنصاري حيث أفرد كتاباً كاملاً يدعم فيه رأيه ورأي من تبعه، ولست أعلم أحداً من المعاصرين

---

[1] عوض محمد القوزي/ المصطلح النحوي نشأته وتطوره في أواخر القرن الثالث الهجري/ ط1/ 1981م/ شركة الطباعة العربية السعودية/ الرياض/ ص 163 وما بعدها.

[2] الأنصاري/ أبوزكريا الفرّاء/ ص 94.

قد أفرد لهذه القضية هذا الحيز الذي أفرده الأنصاري، ويقول الأنصاري في مقومات مذهب الفرّاء: "يقوم مذهب الفرّاء أساساً على التحرر من قيود العصبية المذهبية، فهو ينزع منازع أهل البصرة حيناً، كما ينزع منازع أهل الكوفة أحياناً لهذا رأيناه يمزج بين المذهبين ويتخيّر أحسنهما في نظره، وأقربهما إلى منهجه الخاص، ذلك الذي رأينا فيه كل مقومات المذهب البغدادي، فقلنا هو المؤسس الحقيقي لهذا المذهب الجديد، وما المذهب البغدادي إلا:-

1- تحرر

2- ومزج

3- وتجديد

وتلك مقومات مذهب الفرّاء[1]

هذا باختصار ما ذهب إليه الدكتور أحمد مكي الأنصاري في مذهب الفرّاء النحويّ وما قدمه من دلائل وبراهين على تأسيس الفرّاء للمدرسة البغدادية ويعتبر هذا الرأي من الآراء الجديدة التي ظهر بها الدكتور، فقد اصطلح العلماء منذ القدم على أن الفرّاء إمام من أئمة المدرسة الكوفية وفيما يلي نعرض لآراء الفريق الآخر على أن ندع التقييم والتعليق على الرأيين بعد اكتمال كلا الرأيين حتى لانتعجل في الحكم أو نميل إلى رأي دون الآخر ولتثبت عندنا دعائم كل فريق حتى نتبين الرأي الأصح والأقرب إلى الصواب.

من أصحاب الرأي الآخر الدكتور شوقي ضيف الذي يرى أن مدرسة الفرّاء هي المدرسة الكوفية والفرّاء واحد من أئمة هذه المدرسة، بل ويشير الدكتور شوقي ضيف إلى رأي الأنصاري ويرد عليه فيقول: "ونرى في غير هذا الموضع أن الفرّاء يقوم في الكوفة مقام سيبويه في البصرة فهو الذي أعطى المدرسة الكوفية تشكيلها النهائي إلا بعض إضافات زادها الكوفيون بعده وفي مقدمتهم ثعلب".[2]

---

[1] الأنصاري/ أبوزكريا الفرّاء/ ص 395.

[2] شوقي ضيف/ المدارس النَّحويّة/ ص 156.

"وغلا بعض المعاصرين في كتابه عن الفرّاء فأخرجه من المدرسة الكوفية وجعله إمام المدرسة البغدادية التي تكونت بعده بمائة عام والتي أقامت مذهبها النحويّ على عُمُدِ الانتخاب من آراء المدرستين الكوفية والبصرية، وإنما أوقعه في ذلك أنه رأى الفرّاء يتأثر بالمدرسة البصرية في بعض آرائه ومنازعه[1] كان يعمد أحياناً في الإعراب إلى تقدير العوامل المحذوفة، أو يرفض بعض اللغات الشاذة، أو يأخذ بالقياس وضبط القواعد، أو يخطئ شاعراً في تعبيره، وكل ما رواه من ذلك ليس فيه شيء انتخبه الفرّاء من آراء المدرسة البصرية وأقوال أئمتها النحويين، وإنما هو فيه يُدلي بآرائه الخاصة وأبعد في الغلو فقال: إنه تأثر بالبصريين في تخطئة بعض القراءات المتواترة، وقد رأينا الأخفش[2] كيف كان يوجه القراءات التي لاتجري على مقاييس مدرسته، وليس في كتاب سيبويه تخطئة واحدة لقراءة من القراءات مع كثرة ما استشهد به منها، وقد صرح بقبولها جميعاً مهما كانت شاذة على مقاييسه، إذ قال: "إن القراءات لاتخالف لأنها سنة"[3] لعل في ذلك ما يسقط التهمة التي اتهم بها بعض المعاصرين نحاة البصرة عامة، إذ زعموا أنهم كانوا يطعنون على القراءات، كما زعموا أن الكوفيين عامة كانوا يقبلونها ويحتجون بها"[4].

ويقول الدكتور شوقي ضيف أيضاً: "على كل حال الفرّاء ليس بصرياً ولا بغدادياً وإنما هو كوفي بل إن المدرسة الكوفية في النحو لم يتم تشكيلها إلا به وبآرائه ومقاييسه وما اعتمد عليه من تفسير لبعض الظواهر اللغوية وما وضعه من مصطلحات نحوية خالف بها مصطلحات البصريين، ممّا يجعله الإمام الحقيقي لهذه المدرسة... وينبغي أن يستقر في الأذهان أن المدرسة الكوفية لاتباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو، فقد بنت نحوها على ما أحكمته البصرة من تلك الأركان التي ظلت إلى اليوم راسخة في النحو العربي، غير أنها مع اعتمادها لتلك الأركان استطاعت أن تشق لنفسها مذهباً نحوياً جديداً، له طوابعه وله أسسه ومبادؤه.

إذن من الخطأ أن يرى معاصرٌ الكسائي أو الفرّاء يتأثر بالنحو البصري فيظن أنهما ليسا كوفيين وأنهما مقدمة المذهب البغدادي أو المدرسة البغدادية، فإن هذا التأثر عندهما وعند جميع

---

(1) أنظر: الأنصاري/ أبوزكريا الفرّاء/ ص 377 وما بعدها.
(2) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة... نحوي البصرة وهو أحذق أصحاب سيبويه/ أنظر: السيرافي/ أخبار النحويين البصريين/ ج1/ ص 40.
(3) سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر / الكتاب/ تحقيق: عبدالسلام محمد هارون/ ط3/ 1988م/ مكتبة الخانجي/ القاهرة/ ج1/ ص 148.
(4) شوقي ضيف/ المدارس النحوية/ ص 156- 157.

أئمة الكوفة شئ طبيعي، ومعروف أن الكسائي تتلمذ على يد الخليل بن أحمد وأنه قرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وقد رحل الفرّاء إلى البصرة وتتلمذ على يونس بن حبيب وأكبَّ على كتاب سيبويه يقرؤه كما انكبَّ عليه جميع أئمة الكوفة بعده، ومعنى ذلك أن الصلة بين المدرسة الكوفية والمدرسة البصرية في النحو ظلت قائمة على مدار الزمن وأن من الطبيعي أن نجد دائماً عند نحاة الكوفة تأثرات مختلفة بالمذهب البصري ولكنهم مع ذلك استطاعوا أن يبنوا شخصياتهم إزاءه، وأن ينفذوا إلى مذهب مستقل بهم، له طوابعه وخصائصه التي تفرده عن المذهب البصري إفراداً متميزاً واضحاً"[1] هذا باختصار رأي الدكتور شوقي ضيف في مذهب الفرّاء ورده على رأي الدكتور الأنصاري.

وقد كان رأي الدكتور عبده الراجحي لايختلف كثيراً عن رأي الدكتور شوقي ضيف فيقول في مذهب الفرّاء "والفرّاء في الكوفة مثل سيبويه في البصرة كلاهما فارسي الأصل وكلاهما جعل لمدرسته طابعها المتميز وكلاهما أخذ عن الإمام المؤسس"[2] كما ذهب هذا المذهب الدكتورعبدالكريم محمد الأسعد فيقول: "وأكتب هذه الطبقة في الكوفة الطبقة الخامسة البصرية ويعد الفرّاء إمام هذه الطبقة من الكوفيين.... كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب وأيام العرب وأخبارهم وأشعارهم"[3] وقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي أبعد من ذلك حيث عدَّ النحو الكوفي في جملته هو نحو الفرّاء– على عكس ما جاء به الأنصاري في رأيه عن المخزومي– فيقول: "وحين نعرض نحو الكوفة، ومنهج الكوفيين في دراستهم،... نكون قد أوفينا الكلام في آرائه وأقواله– أي الفرّاء– لأن نحو الكوفيين في جملته هو نحو الفرّاء وإن كان الكسائي هو صاحب المنهج الذي سار عليه الفرّاء"[4].

هذه آراء بعض المحدثين في مدرسة الفرّاء وكما رأينا فإنّ أغلب هؤلاء المحدثين يرى أنّ الفرّاء هو أحد أئمة المدرسة الكوفية وإن الرأي المخالف الأبرز هو رأي الدكتور أحمد مكي الأنصاري الذي يرى أن الفرّاء المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية ولكن الأنصاري في أدلته

---

[1] شوقي ضيف/ المدارس النحوية/ ص 158- 159.
[2] عبده الراجحي/ دروس في المذاهب النحوية/ ص 92.
[3] عبدالكريم محمد الأسعد / الوسيط في تاريخ النحو العربي/ ص 73.
[4] مهدي المخزومي/ مدرسة الكوفة/ ص 135.

جميعها كان يدور حول مخالفة الفرّاء لأساتذته وخاصة الكسائي ويرى أن هذه المخالفة تعد مخالفة للمذهب الكوفي وفي رأي الباحث أن الدكتور لم يوفق في هذا الجانب؛ لأن مخالفة التلميذ لأستاذه في بعض المسائل لاتعد مخالفة في المذهب، والدليل على ذلك أن سيبويه كان يخالف الخليل بن أحمد في كثير من القضايا، على الرغم من أن الخليل هو أساس كتاب سيبويه بدليل ما مذكور في بداية كتابه ومنسوب إليه أنه قال: عندما أراد أن يضع كتابه: "تعال حتى نتعاون على إحياء علم الخليل"[1] وبرغم من هذا كله يستدرك سيبويه على الخليل في بعض المسائل وقد رأينا كثيراً من العلماء يستدركون على أساتذتهم الذين تتلمذوا على أيديهم، واستند في دعواه كذلك على أن الفرّاء قد تأثر بالنحو البصري مع تأثره بالنحو الكوفي ويمكننا أن نرد على هذه الدعوة بما قررناه في الفصل الأول من هذا البحث بأنّ الفرّاء قد رحل إلى البصرة وتتلمذ على يد يونس بن حبيب البصري كما تتلمذ على يد الكسائي الكوفي[2] فمن الطبيعي أن يتأثر الفرّاء بالمذهب البصري الذي تلقاه على يد أستاذه يونس وأيضاً وجده في كتاب سيبويه الذي كان يلازمه حتى وفاته– كما ذكرنا سابقاً– ويتأثر بالمذهب الكوفي الذي تلقاه من الكسائي والرؤاسي وشارك فيه أيضاً، وهذا التأثر لايلقى وجوده وانتمائه للمدرسة الكوفية، فالمدرسة الكوفية قامت أساساً على مبادئ وأصول المدرسة البصرية، فقد اشتركتا في القواعد الأساسية واختلفتا في تفسير هذه القواعد.

واستند كذلك الدكتور الأنصاري على أن المدرسة البغدادية تقوم على الانتخاب من رأي المدرستين، ولكنه لم يوضح لنا هذا الانتخاب كيف يتم وعلى أي أساس كان الفرّاء ينتخب فالمعروف أنّ الانتخاب يكون بعرض كلا الرأيين وتفنيدهما وترجيح أحدهما على الآخر بناءً على دليل يستند عليه كما فعل ابن الأنباري في كتابه الإنصاف، ولكننا لم نجد في كتب الفرّاء ما يدل على هذا الانتخاب من قريب أو من بعيد، حتى الأنصاري لم يأتنا بشئ فيه انتخاب على هذا الأساس حتى نقف عليه، فآراء الفرّاء التي خالف فيها المدرسة الكوفية نجدها ترجع إلى عهد

---

[1] سيبويه/ الكتاب/ ج1/ ص 8.
[2] أنظر: الفصل الأول من هذا البحث/ حياته ونشاطه العلمي

لم تكتمل فيه المدرسة الكوفية نفسها ناهيك عن المدرسة البغدادية، وأنها موازية لظهور المدرسة الكوفية وفي أغلب الأحيان يطلق العلماء على رأي الفرّاء في المسائل النحوية أنه رأى الكوفة حتى إنهم لايذكرون اسم الفرّاء بل يكتفون باسم المدرسة الكوفية، والأمثلة كثيرة على ذلك ومنها مثلاً: ما حكاه ابن الأنباري قال: "ذهب الكوفيون إلى أن (نعم وبئس) اسمان ومبتدآن... وذهب البصريون أنهما فعلان ماضيان لايتصرفان[1] وهذا الرأي إنما هو للفرّاء، فهو الذي حكى أن أعرابياً بُشر بمولوده، فقيل له: نعم المولودة مولودتك، قال: والله ما هي بنعم الولد"[2] يؤيد رأيه باسميتها بدخول حرف الجر عليها[3] هذا ومثله كثير مما يدل على أن العلماء يطلقون على مسائل الفرّاء أنها مسائل الكوفة فهناك شبه إجماع على أنّ الفرّاء والكسائي هما الركيزتان اللتان قامت عليهما المدرسة الكوفية بل لايتصور أحد كيف يكون النحو الكوفي إذا حذفنا منه رأي الفرّاء.

وفي النهاية نقرر على الرغم من ذلك كله ولا ننكر أنّ الفرّاء قد أسس لنفسه مذهباً جديداً وهو مذهب يعتمد على منطق معين في النظر إلى القضايا النحوية والخلافية على وجه التحديد فهو ليس متعصب للمذهب الكوفي كتعصب غيره من علماء المدرستين فهو يرجح الصواب حتي إذا خالف مذهبه الكوفي إذاً فهو كوفي ينظر إلي المسائل النحوية بمنظار المحايد الدي يهمه أمر اللغة أكثر من أمر الانتصار لمدرسه أو مذهبه.

---

[1] ابن الأنباري/ الإنصاف/ ص 86 مسألة رقم 14.
[2] ابن يعيش/ شرح الممفصل/ ج7/ ص 127.
[3] أنظر: مهدي المخزومي/ مدرسة الكوفة/ ص 134 وما بعدها.

المبحث الثاني

العوامل والتعليلات

أولاً: العوامل

لقد تبارى العلماء منذ القدم في ذكر العوامل في كتب النحو فنراهم يقولون عامل كذا وكذا، ولكن لم ينبري أحد منهم في تعريف العامل تعريفاً دقيقاً محكماً كما فعل المحدثون وإنما تباروا في شرحه وتشخيصه فقط، ولكن نجد تلك التعاريف عند المحدثين، لذلك آثر الباحث أن يذكر بعض من هذه التعاريف في بداية الحديث عن العوامل ومنها:-

لغة: عمل يعمل عملاً، فالفاعل عامل والمفعول معمول.[1]

اصطلاحاً:

1- العامل هو: ما يدخل في الكلمة فيؤثر في آخرها بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم[2].

2- العامل هو ما أوجب كون الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو خفض أو جزم[3].

3- وقد ذكر آخر أن العامل: هو كلمات تتغير بسبب تغيرها أواخر الكلم[4].

ومن الواضح أنه لا اختلاف يذكر في هذه التعاريف الثلاثة، فكلها اتفقت على أن العامل ما يدخل على الكلمة فيتسبب في تغيير حركة آخرها ويمكننا أن نعرف العامل هو: مؤثر يتسلط على الكلمة بدخوله عليها دخولاً ظاهراً مثل مررت بزيدٍ فحرف الجر عامل ظاهر دخل على الاسم فجره، أو مقدراً مثل رفع المبتدأ بالابتداء فيتسبب في تغيير حركة آخرها، دون أن نقيد التعريف بكون هذا المؤثر كلمة أو حرف أو أداة.

فقد استقر في رأي النحاة أن الحركات الإعرابية وما يتصل بها إنما هي أثر لمؤثر أوجدها، ولا يتصور العقل وجودها بغيره، متأثرين في هذا بما تقرر في العقائد الدينية، ومجالات علم الكلام

---

(1) ابن دريد: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد/ جمهرة اللغة/ تحقيق رمزي منير بعلبكي/ ط1- 1987م/ دار العلم للملايين/ بيروت/ باب ع ل ن/ ج2/ ص949.

(2) عباس حسن/ النحو الوافي/ ط17/ دار المعراف/ ج1/ ص 441.

(3) أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي/ فتح رب البرية في شرح الاجرومية/ ط1/ 2010م/ مكتبة الأسدي/ مكة المكرمة/ ص 102.

(4) محمد بن صالح العثيمين/ شرح مقدمة الأجرومية/ ط1/ 2010م/ مكتبة المحمدي/ ص 27.

من أن لكل حادث مُحدثاً، ولكل موجود من مُوجدٍ، ولايصح في الذهن مخلوق بغير خالق ولامصنوع بغير صانع، وكما لايصح أن يكون للأثر الواحد مؤثران يوجدانه معاً في وقت واحد لايكون للمعمول الواحد عاملان معاً في وقت واحد، هذه قاعدة مطردة، وحكم عقلي لا استثناء فيه، وإذا ثبت هذا فرفع آخر الكلمة حيناً، أونصبها، أو جرها، أو جزمها....أو انتقالها من الرفع أو من النصب أو غيره... كل أولئك حوادث لابد لها من محدث، ولايوجد واحد منهما بغير موجد فرد، إذ يستحيل التعدد، وأن يستقل المخلوق بخلق نفسه، كما يستحيل أن يستقل المعدوم بإيجاد نفسه ومنحها الحياة، وهو فاقدها فقداً أصيلاً، وإذاً ما الذي أوجد الرفع، والنصب، وغيرهما في الكلمات؟ لابد من موجد فرد، قياساً على ما مضى[1].

ولا خلاف عندهم ولا عند غيرهم في ذلك إنما الخلاف في كُنه ذلك الموجد، وحقيقة ذلك العامل... أهو المتكلم الذي يتصرف في الكلمات كما يهوى، أم هو صانع آخر ظاهر أو غير ظاهر، يجلب الحركة المختلفة باختلاف التعبيرات ووجوه الكلام،؟ فإذا قلنا: (الشمس نافعةٌ) (كانت الشمسُ نافعةً) (يستفيد الناس بالشمسِ النافعةِ) فما الموجد الذي أوجد الضمة، أو الفتحة أو الكسرة في الكلمات السابقة فجعل أواخرها مرفوعة حيناً ومنصوبة أو مجرورة حيناً آخر، وقد ينقل إحداهما من الرفع أو النصب أو من الجر إلى غيره؟ ما الذي فعل هذا وكان له وحده القدرة على إيجاده وخلقه؟ وإن شئت قلت: ما العامل الذي عمل هذا ونفرد به؟ إنه المتكلم في رأي القلة النحوية المغلوبة (كابن مضاء الأندلسي)[2] فيؤول بعد الكلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: (وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من النصب والرفع والجر والجزم إنما المتكلم نفسه)[3] وأنه العامل اللفظي أو غير اللفظي في رأي الكثرة الغالبة من النحاة، فرفع الكلمات السابقة أو جرها أو نصبها أو جزمها ليست إلا أثراً للمتكلم وحده، هو الذي عمله وإجتلبه وأبقاه، أو غيره، عند أصحاب الرأي الأول- كما رأينا- وهو عند أصحاب الرأي الثاني أثر للعامل اللفظي إن وُجِدَ... فإن لم يوجد العامل اللفظي ظاهراً أو مستتراً فليس معنى ذلك أنه لا

---

[1] عباس حسن/ اللغة والنحو/ ص 197.
[2] أحمد بن عبدالرحمن بن محمد ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس/ أنظر: ترجمته في الزركلي/ الأعلام/ ج1/ ص 146.
[3] ابن مضاء/ الرد على النحاة/ ت محمد إبراهيم البنا/ ط1/ 1979م/ دار الاعتصام/ ص 69.

وجود له– لاستحالة وجود أثر بغير مؤثر، كما قلنا– وإنما معناه أنه عمل معنوي، لايمت في كيانه بصلة إلى الكلمات والألفاظ ولا يتكون من شئ منها[1].

ومن كل ماسبق نشأ العامل اللفظي، والمعنوي وإنما قال النحويون: "عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً من لفظ يصحبه (كمررت بزيدٍ وليت عمراً قائم وبعضه يأتي عادياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم"[2] ونشأ أيضاً العامل المذكور، والمقدر، والمحذوف، والعامل القوي أو الأصيل كالفعل عامة (وأفعال النواسخ منه) والعامل الضعيف كحروف النسخ الملحقة بكان مثل (ما، إنَّ...) والذي يكون قوياً حيناً وضعيفاً حيناً آخر، على حسب التركيب مثل: (أنْ) الناصبة مظهرة ومضمرة بغير أن تسبقها اللام، ثم بعد أن تسبقها اللام، والعامل الذي يصلح أن يكون مُفسراً، والعامل الذي لايصلح...ولكل أحكامه وآثاره وخصائصه التي تتفاوت بحسب قوته وضعفه، وحذفه، وذكره ونوعه (ألفظي هو أم معنوي)[3].

لقد أصبحت فكرة العامل والعمل محوراً أساسياً تدور حوله أبحاث النحو، وغدا التفتيش والبحث عن هذ العامل متعة يشتغل بها النحاة دون غيرها من قضايا اللغة، فهم مثلاً لم يشغلوا أنفسهم بالبحث عن دواعي تقديم الفاعل على فعله، أو تقديم المفعول على فاعله، أوتقديمه على الفاعل والفعل معاً، ولم يعيروا اهتمامهم لتقديم المستثنى على المستثنى منه، ولا تقدم الحال على صاحبها، لم يتعرضوا لبحث هذه المسائل إلا بقدر ما له علاقة بنظرية العامل، وتركوا البحث في هذه المسائل لعلماء المعاني[4] وكان من احتفائهم بهذه النظرية ان ألفوا كتباً تجمع قواعد النحو بعنوان (العوامل) فألف الإمام أبو علي الفارسي المتوفي سنة (377هـ) كتاب (العوامل) ومختصره، والّف الشيخ عبدالقاهر الجرجاني المتوفي سنة (471هـ) كتاب (العوامل المائة) وهو محيط بقواعد النحو، كما جُعلت ألفية بن مالك إلى هذا العهد ودوّنوا للعامل شروطاً وأحكاماً هي عندهم فلسفة النحو، وسر العربية سنجمع هنا من كلامهم ومن ثنايا أدلتهم وحججهم ما يشرح

---

[1] عباس حسن/ اللغة والنحو/ ص 198.
[2] ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي/ الخصائص/ ط 4/ الهيئة المصرية العامة للكتاب/ج1/ ص 110.
[3] عباس حسن/ اللغة والنحو/ ص 199.
[4] محمد غالب عبدالرحمن وراق/ مشكلات النحو العربي/ ص 28.

أصول نظرياتهم في العامل، قالوا وهذا ما لخصه الدكتور إبراهيم مصطفى، رأيت أن أذكره نسبة لما قام به من جهد عظيم[1] وهو كالآتي:-

1- كل علامة من علامات الإعراب فهي أثر لعامل، إن لم تجده في الجملة وجب تقديره، وقد يكون هذا العامل واجب الحذف لايصح أن ينطق به في كلام، ولكنه من المحتوم أن تقدر، مثل حذف عامل المفعول المطلق وجوباً إذا كان محصور مثل ما أنت إلا سيراً والتقدير: ما أنت إلا تسير سيراً.

2- لايجتمع عاملان على معمول واحد، فإذا وُجِد ما ظاهر أنه سلط عاملان على معمول جعلوا لأحد العاملين التأثر في اللفظ، وللآخر التأثير في الموضع، كما في (بحسبك هذا) (وربَّ رجل لايحمل قلب رجل) فلربّ والباء العمل في اللفظ، والكلمتان بعدهما مرفوعتان محلاً للابتداء.

ولرفضهم أن يعمل عاملان في معمول واحد خلقوا باب التنازع في العمل، وما فيه من قواعد وأحكام ليس يخفي ما بها من تعسف وتعقيد[2].

3- الأصل في العمل للأفعال، وهي تعمل في الأسماء فقط فترفعها وتنصبها أو أكثر، وتعمل الرفع والنصب معاً.

4- كلما كان الفعل أمكن في باب الفعلية كان آخر من العمل حظاً، فالعامل الجامد عامل ضعيف، لايعمل فيما يتقدمه وقد لايعمل إلا بشروط تحُدُّ عمله، كفعل التعجب، ونعم وبئس.

5- يكون الاسم عاملاً، ويحمل في ذلك على الفعل، فيجب أن يتحقق له شبهٌ بالفعل يقرّبه منه ويؤهله لحكمه، كما ترى في اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، ويناط نصيبه من العمل بحظه من شبه الفعل...والاسم يعمل في الاسم وفي الفعل فيرفع الاسم وينصبه، ويجزم الفعل ولكنه لاينصبه.

وللحرف طريقتان في العمل:-

أ/ أن يكون أصلاً فيه غير محمول على الفعل.

---

[1] أنظر: إبراهيم مصطفى/ إحياء النحو/ ط1937م/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة/ ص 23.
[2] المرجع السابق/ ص 23.

ب/ أن يحمل حملاً على الفعل، وهو أبعد في الحمل مسلكاً ويعمل في الاسم وفي الفعل، فيرفع الاسم وينصبه ويجره، ويجزم الفعل وينصبه، ويعمل الجزمين معاً كما في أدوات الشرط، ولا يعمل الرفع إلا إذا عمل النصب معه، يقول النحاة: ليس لنا حرف لايعمل الرفع إلا وهو يعمل النصب معاً.

7- يعمل الحرف في موضعه وفي غيره عملاً آخر، مثل (لا) تحمل علي (ليس) فتعمل عملها وعلى (إنَّ) فتكون مثلها[1]

8- فقد أجاز بعضهم تأخر الفعل عن المفعول والفاعل إذا اتصل الضمير بالمفعول مجروراً أو بما أضيف للمفعول نحو زيدٌ غلامه ضُرب[2] لذلك نقول ان مرتبة العامل التقدم، وإذا كان العامل قوياً أمكن أن يعمل متقدماً ومتأخراً، فإذا كان ضعيفاً لم يعمل إلا متقدماً.

9- الأصل أن لايفصل العامل عن معموله، ويمكن تجاوز هذا في الفعل لقوته، وفي الاسم حملاً عليه، أما الحرف فلا يجوز الفصل بينه وبين معموله.

10- العوامل في الأفعال أضعف من العوامل في الأسماء، فعوامل الأسماء متى توافرت شروطها مستوفاة، كأدوات الشرط وواو المعية، وفاء السببية.

11- يمكن أن تكون الكلمة عاملة ومعمولة معاً، ولكن الكلمتين لاتتبادلان العمل فتكون كل منهما عاملة في الأخرى معمول له.

خلاف مذهب الكوفيين فقد ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان[3]

12- جزء الكلمة لايكون عاملاً فيها.

13- قد يعترض العامل ما يلغي عمله أو يكفه عنه، وقد يعترضه ما يعلقه عن العمل فيكون عاملاً في المحل وليس له من أثر في اللفظ فللعامل في هذه الحالة ثلاث حالات: الإعمال والتعليق والإلغاء، وهذه العوامل مثل أفعال القلوب (ظن وأخواتها) فالإعمال هو أن يقوم العامل

---

[1] إبراهيم مصطفى/ إحياء النحو / ص 23- 26.
[2] السيوطي/ همع الهوامع/ ج1/ 265.
[3] ابن الأنباري/ الإنصاف/ ص 40/مسألة رقم 5.

بعمله والإلغاء: "هو إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسطه أو تأخره (زيدٌ ظننت قائم) و (زيدٌ قائم ظننت)، والتعليق: هو إبطال العمل لفظاً لامحلاً، لمجئ ما له صدر الكلام بعده وهو لام الابتداء: نحو **(وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآَخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ)**[1] ولام القسم وما النافية ولا وإن النافيتان في جواب القسم والاستفهام، ولايدخل الإلغاء والتعليق أفعال التصيير ولا قلب جامد مثل (هب وتعلم)"[2]

14- كل جماعة من العوامل تشابهه في العمل تكون أسرة واحدة كباب إنَّ وباب كان وغيرها.

ختاماً: ولمّا تكونت للنحاة هذه الفلسفة حكّموها في اللغة وجعلوها ميزان ما بينهم من جدل في المذاهب، ومناقشته في الآراء، والبصريون أحرص على هذه الفلسفة وأمهر فيها على أن الكوفيين لايغفلونها ولا يأبون الاحتجاج بها، فهي دستور النحاة جميعاً[3]

نظرة الفرّاء للعامل:

كما قلنا من قبل فإن العلماء لم يختلفوا في بحثهم عن العامل بل قد جعلوه محور دراستهم وغاية مطلبهم فالإعراب عندهم "هو الأثر الظاهر أو المقدر أو هو: اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل"[4] إذاً فالعامل هو الركيزة الأساسية التي ارتكز عليها النحاة وسعوا في التفتيش والتنقيب عنها، وكذلك عالمنا الجليل أبو زكريا الفرّاء، وما يدلنا على تلك القصة التالية:

"اجتمع أبو عبدالله الجرمي المتوفي سنة (225هـ)[5] بأبي زياد الفرّاء سنة 206هـ، فقال الفرّاء: أخبرني عن زيد منطلق (لم رفع زيد؟ فقال الجرمي: رفع بالابتداء، قال الفرّاء: فأظهره قال: هو معنى لايظهر، قال: فمثله، قال: لايمثل، قال الفرّاء: ما رأيت كاليوم عاملاً لايظهر ولا يمثل!![4] ونعلم أنّ أصحاب الفرّاء يرفعون المبتدأ بالخبر فراراً من عامل لايظهر ولا يمثل"[6].

---

(1) سورة البقرة الاية 102.

(2) ابن هشام عبدالله بن يوسف / أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي/ ب ط/ دار الفكر للطباعة والنشر/ ج2/ ص 48-54.

(3) إبراهيم مصطفى/ إحياء النحو/ ص 27- 28.

(4) ابن الأنباري أبو البركات / اسرار العربية/ ط1/ 1999م/ دار الأرقم/ ص 46.

(5) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي النحويّ صاحب كتاب المختصر في النحو، أنظر: الخطيب البغدادي/ تاريخ بغداد/ ج10/ ص 426 ترجمة 4803.

(6) ابن الأنباري أبو البركات / نزهة الألباء/ ص 116.

(7) إبراهيم مصطفى/ إحياء النحو/ ص 32.

والشاهد في هذه القضية أنَّ الفرّاء كان كغيره من النحاة يطلب العامل ويتشدد في طلبه، ولم يكن الخلاف بين النحاة في العمل وإنما كان الخلاف في ماهية العمل وكُنهه، فالخلافات كانت محورها الأساس العامل كما يتضح ذلك في المسائل الخلافية التي جمعها ابن الأنباري في كتابه (الإنصاف) والفرّاء في هذه القضية كان مطلبه الأساس الوقوف على العامل الذي يوافق المنطق من وجهة نظره، فلا نراه متعصباً لمذهب الكوفيين أكثر من بحثه عن الدليل العقلي، فقد رأيناه في مسائل كثيرة قد يخالف الكوفيين كمسألة، تقديم معمول الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو (زيداً عليك، وعمراً عندك، وبكراً دونك) وذهب البصريون إلى أنه لايجوز تقديم معمولاتها عليها وإليه ذهب الفرّاء من الكوفيين"[1] ولا يهمنا في هذه المسألة مدى صحة الرأي من عدمه وإنما غايتنا أن نبين أن الفرّاء كان يخالف المدرسة الكوفية في بعض المسائل بل قد تمتد هذه المخالفة إلى أستاذه الكسائي، كما أنه يوافق أستاذه في كثير من المسائل الأخرى، مثل مسألة العامل في المستثنى، فقد اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب، نحو (قام القوم إلا زيداً) فذهب إلى أن العامل فيه (إلا) وإليه ذهب أبو العباس ابن يزيد المبرد، وأبو إسحاق الزجَّاج من البصريين وذهب الفرّاء ومن تبعه من الكوفيين وهو المشهور في مذهبهم– إلى أن (إلا) مركبة من (إنَّ) و (لا) ثم خفضت (إنَّ) وأدغمت في (لا) فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ (إنَّ) وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ (إلا)[2] إذاً فالخلاف في المذهب الكوفي وارد وكذلك الخلاف بين أكبر عالمين من أئمة الكوفة وارد أيضاً، وكما اتفقا في كثير من المسائل فقد اختلفا في عدّة مسائل كذلك، وما يهمنا هنا أن الفرّاء كان يحكم العقل وذلك لتأثره بمذهب المتكلمين، فهو إذاً لايتشدد للعصبية المذهبية ولا يتعمد مخالفة البصريين كما أشاع البعض، فهو يقبل كل ما يتماشى مع فكره ويتقبله منطقه بغض النظر عن منْ قال ذلك أو من خالفه.

---

[1] ابن الأنباري أبو البركات / الانصاف/ ص 187/ مسألة رقم 28.
[2] المرجع السابق/ مسألة رقم 36/ ص225.

ثانياً: التعليلات: -

لغة: جاء في لسان العرب "علّ يعل، واعتل أي مرض، فهو عليل...واعتل عليه بعلّة واعتله إذا اعتاقه أمر...والعلّة الحدث يشغل صاحبه عن حاجته.[1]

اصطلاحاً: العلّة هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه.[2]

يهفو الإنسان دائماً إلى تبين الحكمة فيما يصادفه من ظواهر مادية أو معنوية فهو سؤول بطبعه، فضولي بذاته، ميَّال بغريزته إلى معرفة ما وراء الأشياء ولعلّها حكمة الله في تزويده بالعقل الذي لانضب معين أفكاره حتى نهاية صاحبه، ومن هنا ارتبطت المسببات بأسبابها واقترنت المعلولات بعللها وبدا للإنسان أنَّ لاشيء بلا علة ولا موجود بلا حكماً وانسحب ذلك على مختلف معارف الإنسان.

وإذا كانت اللغة هي أهم وسيلة للإنسان يعبر بها عن مختلف أغراضه فهي بدورها لها حكمتها التي لاتتناهى وظواهرها التي لاتعد ولا تحصى ولكل ظاهرة سببها، وغدا النحو هو العلم الواصف بلطائف اللغة ودقائقها فإنه ضماناً لتثبيته في الأذهان، وتمكينه في الأسماع وتيسيره عبر الزمن والمكان لابد أن يعتمد على التعليل والتوجيه في ظواهر اللغة وقواعدها الأسلوبية ولذلك فقد اعتمد الدرس النحويّ أول ما اعتمد على التوجيه والتعليل وبيان السبب والتماس الحكمة كأصل من أصوله التي تساعد تقويته في النفوس، واستظهار العقول له وقد واكب التعليل الدرس النحويّ منذ بدأ استقلاله عن البحث اللغويّ وبمعنى آخر منذ بدأ التفكير في وضعه فما كان لابن أبي إسحاق (أن يمد القياس ويشرح العلل)[3] إلا بعد سبقه بهذه العلل غير مشروحة فكان دوره الشرح والتوضيح لها[2]، وقد وجه ابن أبي إسحاق النحويين من بعده إلى السؤال عن سبب الظاهرة الأسلوبية والوجهة الإعرابية حين قال للفرزدق بما رفعت مجلف من: قوله

---

[1] ابن منظور/ لسان العرب/ باب العين المهملة/ ج11/ ص 471.
[2] الجرجاني/ التعريفات/ ص 154.
[3] محمد بن عبد العزيزالنجار/ ضياء السالك إلى أوضح المسالك/ ط1/ 2001م/ مؤسسة الرسالة/ ج3/ ص 261.
[4] المهدي إبراهيم عبدالعال/ النحو والنحاة/ ص 340.

وَعَضَّ زَمَانٌ يابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ****** مِن المَالِ إِلَّا مسحتاً أومجلفُ[1]

بل وفي رد الفرزدق عليه بقوله: "بما يسوءك وينوء بك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا[2] إيحاء بالتماس العلة ومحاولة الوصول إليها، وقد أبدى النحاة العرب اهتماماً زائداً بمعرفة العلة النحوية لكل تركيب لغوي نطقت به العرب أو نقل عنها فلا توجد قاعدة نحوية إلا ولها تعليل- كما ذكرنا في غير هذا الموضع- وهذا التعليل يضعف ويقوى ويطول ويقصر على حسب مقدرة النحويّ ورغبته في الغلبة وإظهار المهارة [3].

ولم يقتصر أمر التعليل على المعارك الجدلية المجردة التي لاتمتد آثارها إلى تصويب أنواع من الكلام وتخطئة آخر بغير حق ولكنه تعداها إلى صميم اللغة وأصولها وأساليبها فقد اتخذوا من تلك العلل المعتلة قيوداً حديدية أخضعوا لها الكلام العربي الأصيل، كما أخضعوا كلام المحدثين، فإذا رأوا الأول لايسايرها، قالوا عنه شاذ أو قليل أو مؤول أو ما إلى ذلك من أسماء تعلن ضعفه، وبطلان القياس عليه... فالعلل عندهم غائية يخضع لها النص القديم وكأنه الأصل وهو الفرع إذا انحرف عنها تناولته عصاها، فالنصوص خاضعة للعلل وليست العلل هي الخاضعة للنصوص[4] في وجهة نظرهم، ومن هنا تعرّض الكلام قديماً وحديثاً لقسوة حكمهم ولاقى الشعراء والكتاب وغيرهم عنتاً في إرضائهم، وإنقاذ الألفاظ من تجريحهم.

ومن المرجح أن علل النحو مأخوذة من علل المتكلمين وفي ذلك قال ابن جني: "اعلم أن علل النحويين (...) أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم يجبلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها عل النفس وليس كذلك على الفقه"[5].

ومن المرجح كذلك أن الخليل بن أحمد هو أول من فتح باب التعليل على مصراعيه، بعد أن وضع ابن أبي إسحاق قواعده الأساسية نتبين ذلك من رده على سؤال بعض معاصريه له عن

---

[1] البيت للفرزدق من قصيدة (عرّفت بأعشاش وما كدت تعزف) وهذا البيت من النقائض بين جرير والفرزدق، وقد ورد في طبقات فحول الشعراء لابن سلام/ج2/ ص26 والاشتقاق لابن دريد/ ص 509: وفي نزهة الألباء لابن الأنباري/ ص 27.

[2] المزرياني أبو عبدالله بن محمد بن عمران بن موسى / الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء/ ص 136.

[3] محمد غالب وراق/ مشكلات النحو العربي/ ص 31.

[4] عباس حسن/ اللغة والنحو/ ص 145.

[5] ابن جني أبو الفتح عثمان / الخصائص/ ج1/ ص 49.

تلك العلل التي يعتل بها[1] أعن العرب أخذتها؟ أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها عللهم وإن لم ينقل ذلك عنها وأعللت بما عندي إنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست وإن يكن هناك علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرت بالمعلول فليأتِ بها"[2] ويبدو من كلام الخليل وقوله: "وقام في عقولهم عللهم" إنّ العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون وأنهم كانوا يعللون بعض ما يقولون، وبهذا فقد جعل النحاة نص العربي على العلة، ويتضح موقف النحاة هذا من قول سيبويه: "وليس شيء مما يطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[3].

وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

1- التعليمية: فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامهم منهم لفظاً، وإنما سمعنا (قام زيد فهوقائم) و ركب فهو راكب فعرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك.

2- القياسية: كأن يقال لمن قال نصبت زيداً بأنَّ، في قوله إنَّ زيداً قائم: ولم وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم؟ والجواب في ذلك أن نقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدِّي إلى مفعول، فحُمِلَت عليه وأعملت إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو: (ضَرَبَ أَخَاكَ مُحَمَّدٌ) وما أشبه ذلك[4].

3- الجدلية النظرية: فكل ما يُعتل به في باب (إنَّ) بعد هذا مثل أنْ يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلية أم الحادثة في الحال؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شئ عدلتم بها إلى ما قدِّم مفعوله على فاعله؟ وهلاّ شبَّهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذلك الفرع؟ فايّ علة دَعَتْ إلى إلحاقها بالفرع دون

---

[1] السيوطي/ الإقتراح/ ص 98.
[2] الزجَّاجي/ الإيضاح في علل النحو/ ت مازن المبارك/ ط4/ 1982م/ دار النفايس/ بيروت/ ص 66.
[3] سيبويه/ الكتاب/ ج1/ ص 32.
[4] الزجَّاجي/ الإيضاح في علل النحو/ ص 64.

الأصل؟ إلى غير ذلك من السؤالات، فكل شئ اعتل به جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر[1].

ولا يخفى على الباحثين ما لهذه التعليلات الجدلية النظرية من تعقيد للدرس النَّحويّ، مما يستثقل الدارسين، ويجعل النحو في نظرهم يزداد غموضاً، وإيهاماً، فقد حمل ابن مضاء القرطبي لواء الثورة على هذه التعليلات الزائدة، فقد قال: (ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول لم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر[2].

أقسام العلة:

نجد في كتب النحاة القدامى أنهم قد فرقوا بين العلل وجعلوا كل منها يختص بقسم معين إلا أنهم لم يجمعوا هذه الأقسام في مكان واحد بل إنها منثورة في كتبهم متفرقة في ثناياها إلى أن جاء الدكتور تمام حسّان وجمع هذه الأقسام بطريقة مبتكرة بحيث جعل كل علَّة تقابلها أخرى، فقد رأينا أن نجمع هذا التقسيم لما فيه من فائدة وتسهيل على الباحثين، فيقول: الدكتور تمام حسّان "والنحاة يجعلون العلل أربعاً وعشرين، وكأنما وضعوها ليمكن نظمها في اثنتي عشر زوجاً أو ما يقرب من ذلك، بحيث يشتمل كل زوج على علتين إحداهما عكس الأخرى تقريباً، على النحو التالي:-

1/ علة التشبيه: وذلك مثل مشابهة اسم الفاعل للفعل فيعمل عمله، هذه علّة لعمل الفاعل.

2/ علّة الفرق: مثل المفعول المطلق لايعمل فيه اسم الفاعل مبتدأ غير معتمد على شيء قبله؛ فلا تقول ضاربُ بكراً عمرو فتنصب بكراً بضارب وترفع عمراً به.

لايجوز أن تعمله عمل الفعل حتى يكون محمولاً على غيره فتقول هذا ضاربُ بكراً، جعلوا بين الاسم والفعل فرقاً.[3]

---

[1] السيوطي/ الإقتراح/ ص 98.
[2] ابن مضاء القرطبي/ الرّد على النحاة/ ص127.
[3] أنظر: ابن السراج/ الأصول/ ج2/ ص 65.

3/ علّة النظير: العطف أخو التثنية، فكما لايجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنيته، كذلك لايجوز العطف.[1]

4/ علّة النقيض: النفي بالنسبة للمثبت نقيض تأكيده مثل إعمال (لا) في نكرة إنما كان حملاً على نقيضها (إنَ).

5/ علّة المشاكلة: مثل إنّ (كيف) مبنية على الفتح لأن قبل الفاء ياء فاستثقلوا الكسر مع الياء.

6/ علّة التضاد: يجوز الإلغاء في بعض الأفعال كظنّ وأخواتها ويمتنع ذلك عند تقديم الفعل لما في التقديم من التأكيد وهو ضد الإلغاء.[2]

7/ علّة الجواز: كجواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان شبه جملة.

8/ علّة الحمل على المعنى: قد نخبر بالنكرة عن النكرة إذا كان فيه فائدة، مثل ما كان أحد مثلك، وليس أحد خيراً منك، وما كان الرجل قائماً مقامك، وإنما صلح هذا هنا لأن قولك (رجل) في وضع الجماعة إذا جعلوا رجلاً رجلاً، يدل على ذلك قولك: ما كان رجلان أفضل منهما.[3]

9/ علّة المجاورة: قالوا في إعراب النعت (هذا جحر ضب خرب) إنه معرب بالمجاورة فلما جاور المجرور لحقته الكسرة مثله ليتناسب اللفظان في الإعراب.[4]

10/ علّة المعادلة: قالوا في جر ما لا ينصرف بالفتحة أنه إنما كان لمعادلة جمع المؤنث السالم بالكسرة.[5]

11/ علّة الأولى: إذا قلت زيد هذا؛ فزيد مبتدأ وهذا خبره، والأحسن أن تبدأ بهذا لأن الأعرف أولى أن يكون مبتدأ.[6]

12/ علّة التعويض: كقولهم إن الميم في (اللهم) عوضاً عن (يا) النّداء.

---

[1] أنظر: تمام حسان/ الأصول/ ص 173.
[2] ابن السرّاج/ الأصول/ ص 217.
[3] أنظر: تمام حسان/ الأصول/ ص 174.
[4] سيبويه/ الكتاب/ ج1/ ص 67.
[5] ابن مالك/ شرح الكافية الشافية/ ج5 ص 294.
[6] ابن السراج/ الأصول/ ج1/ ص 183.

13/ علّة الاختصار: لام الابتداء تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه، فإذا قلت لعمرو منطلق أغنت اللام بتأكيدها عن إعادة الكلام فلذلك أُحتيج إلى جمع روح المعاني لما في ذلك من الاختصار.[1]

14/ علّة الأصل: كقولهم أن المصدر أصل والفعل مشتق منه.[2]

15/ علّة السماع: كقولهم هذا مسموع ولا يقاس عليه.

16/ علّة التوكيد: كدخول نون التوكيد على الفعل.

17/ علّة الاستغناء: إذا قلت نعم الرجل رجلاً زيد، رجلاً توكيد لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل الأول.

18/ علّة التغليب: وجعلوا ذلك علة التذكير في (القانتين) من قوله تعالى: (أو كانت من القانتين).

19/ علّة التحليل: وذلك مثل تحليلهم لمسألة من النحو جاءت كذا لكذا.

20/ علّة الدلالة: ألا ترى أنك تقول زيد أضرِبه، فزيدٌ تضرِبه، فإن كان في موضع الفعل اسم الفاعل لم تقل إلا زيد ضاربه، أنا أو أنت، لأن في تصاريف الفعل ما يدل على المضمر.[3]

21/ علّة الإشعار: جعلوا الفتحة في (يَسْعَوْنَ) مشعرة بالألف المحذوفة؛ فقالوا فيها الفتحة قبلها دليل عليها.

22/ علّة الاستثقال: جعلوا الكسرة والضمة، ثقيلتين على الياء والواو.

23/ علّة الاستخفاف: وذلك مثل الحذف فإنه يكون طلباً للخفّة.

التعليل عند الفرّاء: -

وكما رأينا فإن نحو الفرّاء كله أساسه الجدل العقلي والعمق الفلسفي، على أنّ هذا لايعني أنه خرج بالنحو عن لغة العرب وإنما غلّب جانب التعليل المنطقي وراح يتذوق الأساليب بذوقه الخاص فكانت له بعض التعليلات التي تفرد بها عن غيره، وتعليلات أخرى قد وافق فيها أستاذه

---

[1] تمام حسان/ الأصول/ ص 175.
[2] ابن الأنباري/ الإنصاف/ ص 192.
[3] تمام حسان/ الأصول/ ص 176.

الكسائي والمدرسة الكوفية، والآن نقف على نماذج من التعليلات التي جاء بها الفرّاء نتعرف غلى طرق تعليله.

1 - **علّة السماع:**

الفرّاء يستخدم السماع أيضاً في المستوى النحوي كأستاذه الكسائي، فقد تأتي الكلمة بصيغة الجمع، مما يتطلب أن تكون جمعاً مثلها، كقوله تعالى: (وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا)[1] فكلمة (رفيقاً) مفرد وهي متعلقة بكلمة (أولئك) وهي جمع فكان من المتوقع أن تكون جمعاً مثلها، ولكن الفرّاء لا يعلل لذلك سوى بمذهب العرب في كلامهم قائلاً: (لأن الرفيق والبريد والرسول تذهب به العرب إلى الواحد وإلى الجمع فلذلك قال: (وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا)[2] وما قوله تذهب به العرب إلا علة السماع.

2 - **علة التقريب:**

نجد هذا في تعليله لنصب (مخوفاً) في قولهم: (ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسدُ مخوفاً) يقول الفرّاء فلم يجدوا بُداً من أن يرفعوا (هذا) بالأسد، وخبره منتظر فلما شُغِلَ الأسدُ بمرافعة (هذا) نصب فعله الذي كان يرفعه لخلوته[3] ولايخفى علينا من التعليل السابق ما كان فيه من إعمال عقل ومنطق وجنوح إلى الفلسفة فهكذا كان دأب الفرّاء في جميع نحوه وفي تعليلاته خاصة.

3 - **علة الخطأ البشري:**

يظهر هذا عند تخريجه قراءة الأعمش ويحي بن وثّاب لقوله تعالى: (مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ)[4] حيث قرأ كلمة (بمصرخيّ) بخفض الياء بدلاً من نصبها، فيقول الفرّاء تعليلاً لذلك (ولعلها من وهم القرّاء طبقة يحيى فإنه قلّ من سَلِمَ من الوهم، ولعله ظنَّ أن (الياء) في

---

(1) سورة النساء الآية (69).
(2) الفرّاء/ معاني القرآن/ ج1/ ص 268.
(3) المرجع السابق/ ج1/ ص 12- 13.
(4) سورة إبراهيم الآية (22).

(مصرِخيَّ) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك)[1] فلقد وهم الأعمش ومن بعده يحيي حين اعتقدوا أن (مصرخيّ) كلمة واحدة وأن ياء المتكلم جزء من الكلمة و(الوهم) نوع من الخطأ البشري)[2]

4 - **التأويل العقلي:**

ويستخدم الفرّاء التأويل العقلي في تعليلاته، ففي قوله تعالى: (**وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ**)[3] يتصور الفرّاء أن دخول الباء على كلمة (إلحادٍ) فيه صعوبة في هذا الموضع، لأن تأويله ومن يُرد بأن يُلحِد فيه بظلم– ودخول الباء في (أن) أسهل منه في الالحاد وما أشبهه لأن (أن) تُضمر الخوافض معها كثيراً)[4] وهذا النوع من التأويل العقلي نجده كثيراً عند أستاذه الكسائي.

5 - **التعليل بالقياس التمثيلي:** -

التعليل بالقياس التمثيلي النحوي لاستنباط الأحكام النحوية، أن يكون لدينا ترتيب معروف لنا حكمه النحوي، وآخر معروف لنا أحد أحكامه النحوية وهنالك تشابه بين التركيبين، فتعلل باستخدام القياس التمثيلي في نقل حكم التركيب الأول إلى التركيب الثاني، هذا وقد استخدم الفرّاء هذا النوع من تعليلاته، حيث علل لنصب المضارع بعد الفاء في قوله تعالى: (**يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا**)[5] حيث استخدم الفرّاء التجريد والتقعيد فقال: (العرب تنصب ما أجبت بالفاء في ليت) وهو تفسير كافٍ عند الوصفيين ولكنه يعود مباشرة فيتعلل بالقياس التمثيلي قائلاً: (لأنه تمنٍ وفي التمني معنى يسرني أن تفعل فأفعل، فهذا نصب كأنه منسوق لقولك في الكلام ودِدتُ أن أقوم فيتبعني الناس)[6].

---

(1) الفرّاء/ معاني القرآن/ ج2/ ص 75.
(2) جلال شمس الدين/ التعليل النحوي عند الكوفيين/ ص 127.
(3) سورة الحج الاية (25).
(4) الفرّاء/ معاني القرآن / ج2/ ص 222.
(5) سورة النساء الآية (73).
(6) الفرّاء/ معاني القرآن/ ج1/ ص 276.

6 - **القياس البرهاني:**

هذا النوع من القياس قليل جداً عند النحاة ولكنه قد جاء في إحدى التعليلات النادرة للفرّاء استخدم فيها القياسين معاً، التمثيلي والبرهاني لكي يعلل لإحدى نتائجه، فمن المعروف في العربية أنها تستخدم (الواو والنون) في الجمع للعاقل إذا كان مذكراً، أما لغير العاقل فتستخدم صيغ أخرى ففي قوله تعالى: **(إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ)**[1] جاءت كلمة ساجدين ليست لعاقل، فيعلل الفرّاء لذلك قائلاً: "وإنما جاز في الشمس والقمر والكواكب بالنون والياء لأنهم وصفوا بأفاعيل الآدميين، ألاترى أن السجود والركوع لايكون إلا من الآدميين فأخرج فعلهم على فعال الآدميين"[2] فلو حللنا هذا التعليل المنطقي لوجدناه يشتمل على القياس البرهاني التالي:-

- كل من يسجد يفعل فعل البشر — مقدمة كبرى
- الشمس والقمر والكواكب تسجد — مقدمة صغرى

❖ الشمس والقمر والكواكب تفعل أفاعيل البشر — نتيجة

ثم يستخدم النتيجة بعد ذلك كمقيس عليه في القياس التمثيلي كما يلي:-

المقيس عليه: البشر يجمعون بالواو والنون

المقيس: الشمس والقمر والكواكب تفعل أفاعيل البشر

وجهة الشبه: الأفاعيل واحدة بين البشر من جهة والشمس والقمر والكواكب من جهة أخرى (وهو الجانب العقلي في القياس التمثيلي) الحكم الجمع بالواو والنون لما يخص الشمس والكواكب قياساً تمثيلياً على ما يخص البشر[3]

وكما نرى فهذا التعليل رياضى بحت يحتاج إلى كثير من إعمال العقل وكذا الذهن وهذا التعليل لايتأتى إلا لمن عوّد نفسه عليه وريَّض عقله على استخدام هكذا تحليلات ولو أننا سقُنا

---

[1] سورة يوسف الآية (4).
[2] الفرّاء/ معاني القرآن/ ج2/ 35.
[3] جلال شمس الدين/ التعليل عند الكوفيين/ ص 207- 208.

المثال السابق وحده لتبيَّن لنا تأثر الفرّاء بعلماء المنطق والفلاسفة، وقد قال العلماء قديماً "إنّ الفرّاء كان يتفلسف في تصانيفه"[1] ونحن اليوم نقول: إنَّ الفرّاء كان يستخدم المنطق في تعليلاته بل يستخدم الفلسفة والمنطق في جميع مجالات النحو وأصوله، من قياس وتعليل ونظرة للعوامل والمعمولات وهذا ما نستخلصه في نهاية هذا الفصل، ونختم به حديثنا عن مدرسة الفرّاء في النحو أو مذهبه النَّحويّ.

[1] ياقوت الحموي/ معجم الأدباء/ ج5/ ص 619 وأنظر محمد بن علي بن أحمد شمس الدين الداوودي/ طبقات المفسرين/ ت لجنة من العلماء بإشراف الناشر/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ج2/ ص 367.

الخاتمة:

لقد تناول هذا البحث عالماً من أفذاذ علماء النَّحو واللُّغة، كانت له اسهاماته الواضحة في المجال النَّحوي بل إنّ آراءه تمثل جُل آراء مدرسة الكوفة إن لم تكن كلها، ولا يُتصور وجود للمدرسة الكوفية ددونه ودون كتابه الذي عدّه البعض المصدر الأوّل للنَّحو الكوفي وعلى الرغم من اختلاف البعض في مذهبه إلا أنّه لاينكرُ أحدٌ فضله على النَّحو وإسهامه الواضح فيه.

النتائج:

وقد توصل هذا البحث إلى جملة من النتائج من أهمها ما يأتي:-

أولاً: اتسم نحو الفرّاء بالتعليل المنطقي فكانت له تعليلات تفرد بها عن غيره وتعليلات أخرى قد وافق فيها من سبقه.

ثانياً: اهتم الفرّاء بنظرية العامل وأولاها عنايةً وبحثاً، وتشدّد في طلب العامل كغيره من العلماء.

ثالثاً: تأثر الفرّاء تأثراً مباشراً بالبيئة الفكرية والسياسية في العصر العباسي، فقد كان يتفلسف في مصنفاته، ويجنح بآرائه إلى جانب الفكر والمنطق.

رابعاً: استخدم الفرّاء الأصول النَّحوية المختلفة من سماع وقياس واستصحاب حا، ولكنه لم يلتفت إلى الإجماع لأنّ إجماع أهل البلدين لم يتحقق بعد في زمنه، ولكن نظراً لاهتمامه بإجماع العرب وأنّه جعله حجة فنقول إنه لم يرفض الإجماع بمعناه العام.

خامساً: توصل البحث إلى أن أحمد مكي الأنصاري هو أول من صرح بأن الفرّاء هو مؤسس المذهب البغدادي.

التوصيات:

الحمدلله الذي وفق الباحث إلى إتمام بحثه وإخراجه بهذا الشكل الذي نتمنى أن يكون قد وضع النقطة الأولى في سبيل البحث عن أبي زكريا الفرّاء، وبعد إتمام هذا البحث اتضح للباحث أنّ هنالك عدّة أشياء كان لابد أن يتوقف عندها الباحثون القدامى والمحدثون ومن هذه الأشياء ما يلي:

أولاً: ضرورة جمع آراء الفرّاء في النَّحو والصرف في كتاب واحد لأنّ هذه الآراء تعد بحق هي الآراء التي قام عليها المذهب الكوفي.

ثانياً: إنّ أبا زكريا الفرّاء لم يقتصر علمه على النَّحو وحده فلذا يوصي الباحث نفسه وإخوانه الباحثين بضرورة البحث في العلوم الأخرى التي تميّز بها الفرّاء والتي نجد الإشارة إليها في بعض كتب التراجم.

ثالثاً: ضرورة نسخ وإعادة طبع كتب الفرّاء التي وصلت إلينا لأنها أخذت في الانحسار الواضح.

رابعاً: ضرورة البحث في آراء الفرّاء في القراءات خاصة لأنه أسهم في هذا المجال أيما إسهام ولا نكاد نجد في كتابه (معاني القرآن) تفسيراً لآية إلا وهي مصحوبة بعدد من القراءات.

المصادر والمراجع:

1/ إبراهيم مصطفى/ إحياء النحو/ ط 1937م/ لجنة التأليف والترجمة والنشر.

2/ الأثير: عز الدين بن الأثير الجزري/ اللباب في تهذيب الأنساب/ ب ط/ مكتبة المثنى/ بغداد.

3/ أحمد أمين/ ضحى الإسلام/ ط 1998م/ الهيئة المصرية العامة للكتاب.

4/ أحمد بن محمد بن خليل أبو عبد الله/ مسند الإمام أحمد بن خليل/ تحقيق: شعيب الأرقؤوط/ ط1- 2001م/ مؤسسة الرسالة/ لبنان- بيروت.

5/ أحمد مختار عبد الحميد عمر/ البحث اللغوي عن العرب/ ط8- 2003م/ عالم الكتب.

6/ أحمد مكي الأنصاري/أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة/ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ونشر الرسائل العلمية.

7/ الأزهري: خالد بن عبد الله الأزهري/ شرح التصريح على التوضيح/ ط1/ 2000م/ دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان.

8/ الأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهري/ تهذيب اللغة/ تحقيق: محمد عوض مرعي/ ط1- 2001م/ دار إحياء التراث/ بيروت.

9/ أشرف ماهر محمود النواحي/ مصطلحات علم أصول النحو دراسة وكشاف معجمي/ ط2001م/ دار غريب- القاهرة.

10/ الأنباري: أبو بكر محمد بن بشار

أ- أسرار العربية/ ط1- 1999م/ دار الأرقم.

ب- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة/ تحقيق: سعيد الأفغاني/ ط1957م/ مطبعة الجامعة السورية.

11/ الأنباري: عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري أبو البركات

أ- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين/ تحقيق: رمضان عبد التواب/ ط1/ الخانجي/ القاهرة.

ب- نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ تحقيق: إبراهيم السامرائي/ ط3- 1985م/ مكتبة المنارة الزرقاء/ الأردن.

12/ تمام حسّان/ الأصول/ ط2009م/ عالم الكتب/ القاهرة.

13/ الثعلبي: أحمد بن محمد بن إبراهيم الحازمي/ الكشف والبيان عن تفسير القرآن/ تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور/ ط1- 2002م/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت- لبنان.

14/ الجزري: شمس الدين أبو الخير بن الجزري/ النشر في القراءات العشر/ تحقيق: علي محمد الضباع/ المطبعة التجارية الكبرى.

15/ جني: أبو الفتح عثمان ابن جني.

أ- الخصائص/ ط4/ الهيئة المصرية العامة للكتاب

ب- سر صناعة الإعراب/ ط1- 2000م/ دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان.

16/ الجوزي: جمال الدين أبو الفرج بن الجوزي/ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم/ تحقيق: محمد عبد القادر عطي/ ط1- 1412هـ- 1992م/ دار الكتب العلمية/ بيروت.

17/ الحازمي: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي/ فتح رب البرية في شرح نظم الأجرمية/ ط1- 2010م/ مكتبة الأسدي/ مكة المكرمة.

18/ حبان: محمد بن حبان بن أحمد حبان/ الثقات/ تحقيق: محمد بن المعيد خان/ ط1- 1393هـ- 1973م/ دائرة المعارف العثمانية.

19/ حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني/ تقريب التهذيب/ تحقيق: محمد عوامة/ ط1- 1986م/ دار الرشيد- سوريا.

20/ الحسن بن عبد الله أبو علي القيس/ إيضاح شواهد الإيضاح/ تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني/ ط1- 1987م/ دار الغرب الإسلامي/ بيروت- لبنان.

21/ حسن عون/ تطور الدرس النحوي/ جامعة الدول العربية قسم البحوث والدراسات الأدبية.

22/ عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي/ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد/ ط1- 1422هـ/ دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان.

23/ الحميدي: أبو بكر عبد الله بن الزبير الأسدي المكي/ مسند الحميدي/ تحقيق: حسن سليم أحمد الداردائي/ ط1/1996/ دار السقا/ دمشق- سوريا.

24/ حيَّان: محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي.

أ- البحر المحيط في التفسير/ تحقيق: محمد جميل/ ط1420هـ/ دار الفكر/ بيروت.

ب- التذييل والتكميل في شرح التسهيل/ تحقيق: حسن هنداوي/ ط1- 2002م/ دار القلم- دمشق.

25/ الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي/ تاريخ بغداد أو مدسنة السلام/ تحقيق: مصطفى عبد القادر عطي/ ط1.

26/ خلكان: شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان/ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ تحقيق: إحسان عباس/ ط 1397هـ- 1977م/ دار صادر- بيروت.

27/ الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي/ الجمل في النحو/ تحقيق: فخر الدين عبادة/ ط5- 1416هـ- 1995م.

28/ الداؤدي: محمد بن علي أحمد شمس الدين الداؤدي/ طبقات المفسرين/ تحقيق: لجنة من العلماء باشراف الناشر/ دار الكتب العلمية/ بيروت.

29/ الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي:

أ- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام/ تحقيق: عمر عبد السلام التدمري/ ط- 1423هـ- 2003م/ دار الكتاب العربي- بيروت

ب- المعجم المختص بالمحدثين/ تحقيق: محمد الحبيب الهيلة/ ط1- 1988م/ مكتبة الصديق/ الطائف.

30/ الرضى: محمد بن الحسن الاستراباذي النجفي الرضي/ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب/ تحقيق: حسن محمد إبراهيم الحفظي/ ط1- 1966م/ جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.

31/ الزَّجاج: إبراهيم بن السُري بن سهل/ معاني القرآن/ تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي/ ط1- 1988م/ عالم الكتب- بيروت.

32/ الزجاجي: عبد الرجمن بن إسحاق الزجاجي.

أ- الإيضاح في علل النحو/ تحقيق: مازن المبارك/ ط4- 1982م/ دار النفائس/ بيروت.

ب- اللامات/ تحقيق: مازن المبارك/ ط2- 1405هـ- 1985م/ دار الفكر/ دمشق.

33/ الزركلي: خير الدين الزركلي/ الأعلام/ ط4- 1979م/ دار العلم للملايين.

34/ الزمخشري: محمود بن عمر أحمد جار الله الزمخشري/ أساس البلاغة/ تحقيق: محمد باسل عيون السود/ ط1- 1998م/ دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان.

35/ السراج: أبو بكر بن السري بن سهل/ الأصول في النحو/ تحقيق: عبد الحسين الفتلي/ ب ط/ مؤسسة الرسالة/ لبنان- بيروت.

36/ سعيد الأفغاني/ في أصول النحو/ ط- 1994م/ مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.

37/ سعيد جاسم الزبيدي/ القياس في النحو العربي نشأته وتطوره/ ط1- 1997م/ دار الشروق/ عمان- الأردن.

38/ سلاّم: محمد بن سلاّم بن عبد الله الجمحي/ طبقات فحول الشعراء/ تحقيق: محمود محمد شاكر/ ب ط/ دار المدني/ جدة.

39/ السمعاني: عبد الكريم بن محمد بن منصور أبو سعد السمعاني/ الأنساب/ تحقيق: محمد عبد القادر عطي/ ط1- 1219هـ- 1998م/ دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان.

40/ سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه/ الكتاب/ تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ ط3- 1988م/ مكتبة الخانجي/ القاهرة.

41/ السيرافي: الحسن بن عبد الله المزباني السيرافي أبو سعد/ أخبار النحويين البصريين/ تحقيق: طه محمد الزيني/ ط 1996م/ مصطفى البابلي الحلبي.

42/ السيرافي: يوسف بن أبي سعيد السيرافي/ شرح أبيات سيبويه/ تحقيق: محمد علي الريح هاشم/ ط 1974م/ دار الفكر/ القاهرة.

43/ السيوطي: جلال الدين بن عبد الرحمن أبي بكر السيوطي:

أ- الاقتراح في علم أصول النحو/ تحقيق: صلاح الدين الهواري/ ط1- 2011م/ المكتبة العصرية/ صيدة- بيروت

ب- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ ب ط/ المكتبة العصرية/ صيدا- لبنان.

ج- لب اللباب في تحرير الأنساب/ تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز/ ط1- 1411هـ- 1991م/ دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان

د- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ تحقيق: عبد الرحمن الهنداوي/ ب ط/ المكتبة التوفيقية/ مصر.

44/ شوقي ضيف:

أ- العصر العباسي الأول/ ط6/ دار المعارف/ مصر.

ب- المدارس النحوية/ ط7/ دار المعاف.

45/ صابر بكر أبو السعود/ النحو العربي دراسة نصية/ دار الثقافة للنشر والتوزيع/ القاهرة.

46/ عبد الصبور شاهين/ دراسات لغوية- القياس في الفصحى الدخيل في العامية/ ط2- 1986م/ مؤسسة الرسالة.

47/ صلاح الين خليل أيبك/ الوافي بالوفيات/ تحقيق: تركي مصطفى/ ط 2000م/ دار إحياء التراث- بيروت.

48/ طاهر سليمان عودة/ جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي/ ط1- 1989م/ دار الكتاب الإسلامي/ بيروت.

49/ طه الراوي/ نظرة في النحو/ مجلة المجمع العلمي العربي/ دمشق.

50/ عباس حسن:

أ- اللغة بين القديم والحديث/ ط2/ دار المعارف/ مصر.

ب- النحو الوافي/ ط17/ دار المعارف.

51/ عبده الراجحي/ دروس في المذاهب النحوية/ ط1/ دار النهضة/ بيروت.

52/ عوض محمد القوزي/ المصطلح النحوي نشأته وتطوره في أواخر القرن الثالث الهجري/ ط1- 1981م/ شركة الطباعة العربية السعودية/ الرياض.

53/ عبد الفتاح الحموز/ الكوفيين في النحو والصرف والمنهج الوصفي.

54/ الفرّاء: يحيى بن زياد أبو زكريا الفرّاء:

أ- معاني القرآن/ تحقيق: محمد علي النجار/ ط2- 1980م/ الهيئة المصرية العامة للكتاب.
ب- المنقوص والممدود/ تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي/ ط3/ دار المعارف.

55/ فكري زكي الجزار/ مدخل المؤلفين والأعلام العرب/ ط 1415هـ- 1914م/ مكتبة الملك فهد الوطنية/ الرياض.

56/ الفيروزابادي: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي/ البلغة في تاريخ أئمة اللغة/ تحقيق محمد المصري / ط 1932هـ- 1972م/ منشورات وزارة الثقافة/ دمشق.

57/ الفيومي: أحمد بن محمد بن علي الفيومي/ المصباح المنير في غرائب الشرح الكبير/ ب ط/ المكتبة العلمية/ بيروت- لبنان.

58/ القاسم بن سلام/ غريب الحديث/ تحقيق: محمد خان/ ط1- 1964م/ مطبعة دائرة المعارف العثمانية.

59/ قتيبة: عبد الله بن مسلم أبو محمد بن قتيبة الدينوري

أ- تأويل مشاكل القرآن/ تحقيق: إبراهيم شمس الدين/ دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان. ب- ب- المعارف/ تحقيق: ثروت عكاشة/ ط2- 1992م/ الهيئة المصرية العامة للكتب/ القاهرة.

60/ القفطي: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي/ أنباه الرواة على أنباه النحاة/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / ط1- 1424هـ- 2004م/ المطبعة العصرية/ بيروت- صيدا.

61/ عبد الكريم محمد الأسعد/ الوسيط في تاريخ النحو العربي/ دار الشوّاف- الرياض.

62/ مازن المبارك/ الرماني النحوي/ ط1- 1963م/ دمشق.

63/ مالك: محمد بن عبد الله بن مالك/ الطائي/ شرح الكافية الشافية/ تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي/ ط1/ جامعة أم القرى- مكة.

64/ المبرَّد: محمد بن يزيد المبرد/ المقتضب/ تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة/ ب ط/ عالم الكتب/ بيروت- لبنان.

65/ محمد الطنطاوي/ نشأة النحو/ تعليق: عبد العزيز الشناوي/ ط2.

66/ محمد بن صالح العثيمين/ شرح المقدمة الأجرومية/ ط1- 2010م/ مكتبة المحمدي.

67/ محمد بن عبد العزيز النجار/ ضياء السالك إلى أوضح المسالك/ ط1- 2001م/ مؤسسة الرسالة.

68/ محمد سالم صالح/ أصول النحو دراسة في فكر الأنباري/ط1- 2006م/ دار السلام/ مصر- القاهرة.

69/ محمد سمير نجيب اللابيدي/ معجم المصطلحات النحوية والصرفية.

70/ محمد عيد/ أصول النحو العربي/ ط5-ى2006م/ عالم الكتب/ القاهرة.

71/ محمد غالب بن عبد الرحمن وراق/ مشكلات النحو العربي.

72/ محمد محمد سالم محيسن/ الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر.

73/ محمد مصطفى هدارة/ اتجاهات الشعر العربي في القرن الثاني الهجري/ دار المعارف.

74/ المرزباني: محمد بن عمران المرزباني/ الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء.

75/ مصطفى عبد العزيز السنجرجي/ المذاهب النحوية في ضوء الدراسة اللغوية الحديثة/ ط1- 1986م/ المكتبة الفيصلية.

76/ ابن مضاء: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبي/ الرد على النحاة/ تحقيق: محمد إبراهيم البنا/ ط1- 1979م/ دار الاعتصام.

77/ المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي/ تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم/ تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو/ ط2/ هجر للطباعة والنشر/ القاهرة.

78/ ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور/ لسان العرب/ تحقيق: اليازبي/ ط31414هـ/ دار صادر/ بيروت.

79/ منى الياس/ القياس في النحو/ ب ط/ دار الفكر.

80/ المهدي إبراهيم عبد العال/ النحو والنحاة/ ط1- 2012م/ دار الكلمة/ مصر- القاهرة.

81/ مهدي المخزومي/ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/ ط2- 1958م/ مطبعة مصطفى البابلي الحلبي/ مصر.

82/ النديم: محمد بن اسحاق بن محمد بن الوراق بن النديم/ الفهرس/ تحقيق: إبراهيم رمضان/ ط2- 1417هـ- 1991م/ دار المعارف/ بيروت- لبنان.

83/ عبد الهادي الفضلي/ مركز الدراسات النحوية/ ط1- 1986م/ مكتبة المنارة الزرقاء/ الأردن.

84/ ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن هشام/ أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك/ تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي/ ب ط/ دار الفكر للطباعة والنشر.

85/ عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي/ مراتب النحويين/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ ب ط/ مكتبة النهضة/ القاهرة.

86/ ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبد الله الجموي/ معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب/ تحقيق: إحسان عباس/ ط1- 1444هـ- 1993م/ دار الغرب الإسلامي.

87/ ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش أبي السرايا أبو البقا/ شرح المفصل/ ب ط/ إدارة الطباعة المنبرية/ الأزهر.